جامعـــة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي
دراسة حالة مؤسسة تجديد و تركيب المعدات الكهربائية
SARL REMELEC

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
تخصص محاسبة ومالية

إعداد الطالب
فضيل لحسن

تحت إشراف الدكتور
كتوش عاشور

لجنـــة المناقشة

د. زيدان محمد	أستاذ محاضر	رئيسا
د. كتوش عاشور	أستاذ محاضر	مشرفا و مقررا
د. بريش عبد القادر	أستاذ محاضر	ممتحنا
د. مداح عرايبي الحاج	أستاذ محاضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2011/2010

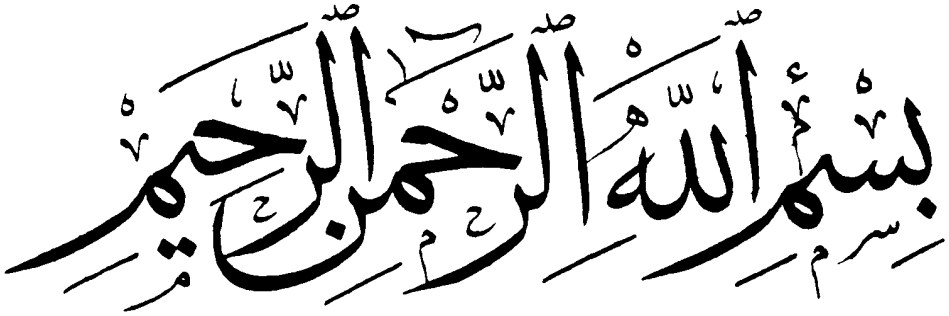
بسم الله الرحمن الرحيم

شكروتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني وألهمني الطموح وسدد خطاي .

أتقدم بالشكر و العرفان إلى الدكتور كتوش عاشور على ما بذله من جهد كبير في الإشراف على هذا البحث حيث قدم نصائح و إرشادات قيمة استفدت منها كثيرا.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

الطالبة فضيل لحسن

الإهداء

أهدي هذه المذكرة إلى والدتي العزيزة، و إلى كل

الأهل والأقارب.

إلى كافة أصدقائي وزملائي في الدراسة.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الطالب فضيل لحسن

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الفهرس	I
قائمة الأشكال	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الاختصارات	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية	
تمهيد:	01
المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية	02
المطلب الأول: التوافق الدولي للمحاسبة	02
المطلب الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية و دوره في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي	07
المطلب الثالث: ماهية المعايير المحاسبية الدولية	09
المطلب الرابع: الاطار العام للمعايير المحاسبية الدولية	12
المبحث الثاني: المخطط المحاسبي الوطني،نقائصه و خيارات اصلاحه	19
المطلب الأول: المخطط المحاسبي الوطني	19
المطلب الثاني: نقائص المخطط المحاسبي الوطني	23
المطلب الثالث: خيارات اصلاح المخطط المحاسبي الوطني	27
المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي	31
المطلب الأول: أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي	31
المطلب الثاني: الاطار التصوري و تنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي	32
المطلب الثالث: قواعد التسجيل و التقييم وفق النظام المحاسبي المالي	35
المطلب الرابع: عرض القوائم المالية و مدونة الحسابات	44
خلاصة الفصل	52

الفصل الثاني: التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي	
تمهيد:	53
المبحث الأول: الاطار النظري للتحليل المالي	54
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	54
المطلب الثاني: تطور التحليل المالي و الأسباب التي ساهمت في زيادة أهميته	56
المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي و الأطراف المهتمة به	58
المطلب الرابع: شروط،خطوات و معايير التحليل المالي	64
المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية و حساب النتائج	69
المطلب الأول: اعداد الميزانية المالية	69
المطلب الثاني: تحليل التوازن المالي	72
المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية و حساب النتائج بواسطة النسب المالية	83
المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية	96
المطلب الأول: مقاييس التدفقات النقدية	96
المطلب الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية	100
المبحث الرابع: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي	102
المطلب الأول: سلبيات التحليل المالي في ظل المخطط المحاسبي الوطني	102
المطلب الثاني: مزايا التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي	104
خلاصة الفصل	107
الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة تجديد وتركيب المعدات الكهربائية SARL REMELEC	
تمهيد:	108
المبحث الأول : التعريف بمؤسسة تجديد وتركيب المعدات الكهربائية SARL REMELEC	109
المطلب الأول : نشأة المؤسسة و هيكلها التنظيمي	109
المطلب الثاني : الوثائق المحاسبية للمؤسسة	111
المبحث الثاني : القوائم المالية للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي	115
المطلب الأول : الميزانية و حساب النتائج	115

المطلب الثاني : جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة	119
المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية للمؤسسة	121
المطلب الأول :تحليل الميزانية المالية و حساب النتائج	121
المطلب الثاني :تحليل جدول تدفقات الخزينة	136
خلاصة الفصل	139
الخاتمة	140
المراجع	145
الملاحق	I

قائمة الجداول

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المحاسبية في 2006/12/31	111
02	الميزانية المحاسبية في 2007/12/31	112
03	جدول حسابات النتائج في 2006/12/31	113
04	جدول حسابات النتائج في 2007/12/31	114
05	حصيلة الأصول(السنة المالية المقفلة في31/ 2007/12)	116
06	حصيلة الخصوم(السنة المالية المقفلة في 2007/12/31	117
07	حساب النتيجة (حسب الطبيعة) الفترة من 2007/01/01 إلى 2007 /12/31	118
08	جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة لسنة 2007	119
09	الجدول رقم 09:جدول تغير الأموال الخاصة	120
10	الميزانية المالية المختصرة في 2006/12/31	124
11	الميزانية المالية المختصرة في 2007/12/31	124
12	تطور عناصر الأصول	125

13	تطور عناصر الخصوم	126
14	حساب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية	127
15	حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية	128
16	حساب احتياجات رأس المال العامل	129
17	حساب الخزينة	129
18	حساب نسب السيولة	131
19	حساب نسب النشاط	132
20	حساب نسب المديونية و تغطية الفوائد	134
21	حساب نسب المردودية	135
22	حساب مقاييس جودة الربحية	136
23	حساب مقاييس جودة السيولة	137

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تفاعل التوافق المحاسبي الدولي مع عوامل البيئة المحاسبية	05
02	المستفيدون من التحليل المالي	61
03	الميزانية المالية المختصرة	71
04	رأس المال العامل الصافي من أعلى و أسفل الميزانية	73
05	الحالات الممكنة للخزينة	79
06	أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية	79
07	أثر المقص لحالة النمو الغير المتحكم فيه	80
08	أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال	81
09	أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة	81
10	أثر المقص لحالتي تدهور النشاط وإفلاس عميل مهم	82
11	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	110

قائمة الاختصارات:

الرمز	الرمز باللغة الفرنسية	الترجمة إلى العربية
HCI	Harmonisation comptable international	التوافق المحاسبي الدولي
IASC	International Accounting Standards Comite	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASCF	International Accounting Standards Committee Foundation	مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting	معايير التقارير المالية الدولية
SIC	Standing Interpretations Committee	تفسيرا ت معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Comite	لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
SAC	Standards Adisory Conseil	المجلس الاستشاري للمعايير
PCN	Plan comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
CSOEC	Conseil Supérieur de l'Ordre des Experts Comptables Français	مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين
CNCC	Compagnie National des Commissaires aux Comptes	الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات
SCF	Nouveau Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي

FIFO	First In First Out	الوارد أولا الصادر أولا
FR	Fond de Roulement	رأس المال العامل
BFR	Besoin de Fond de Roulement	احتياجات رأس المال العامل
T	Trésorerie	الخزينة
CA	Chiffre a affaire	رقم الأعمال
EBE	Excédent brut d'exploitation	الهامش الإجمالي للاستغلال

إن دور المحاسبة في بداية نشأتها كان يقتصر على عرض المعلومات للملاك بهدف إعطائهم الفرصة لمراقبة وتقييم أداء الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية التي وضعت تحت تصرفهم، أما حديثا فقد اتسع مجال الدور الذي تلعبه في مجال الأعمال بسبب تزايد حاجة الوحدات الاقتصادية إلى جلب رؤوس الأموال من جهات خارجية .حتى تتم هذه العمليات باستمرار يكون لزاما على تلك الوحدات أن تقدم المعلومات بالنوعية اللازمة التي تعزز العلاقة والارتباط بينها وبين مختلف المتعاملين الاقتصاديين .غير أن ذلك (من منظور تقليدي) لا يكفي إذا لم تتوفر الأطر القانونية التي تنظم وتضبط الممارسة المحاسبية، لذلك عمدت الدول ليس فقط إلى إنشاء هيئات وطنية مهنية في المحاسبة خولت لها الصلاحية في وضع و إصدار المعايير المحاسبية التي يكون من شأنها خلق مناخ ملائم يضمن تدفق حركة السلع والخدمات، وكذلك حركة الأموال، وفي نفس الوقت ضمان المحافظة على المصالح المتعارضة بقدر الإمكان،وإنما عمدت مجموعة من الدول إلى إنشاء هيئة محاسبية دولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية حاليا) تتولى ضبط وتنظيم مهنة المحاسبة على المستوى الدولي يكون من شأنها ضمان التقارب و تضييق فجوة الاختلاف في معالجة العديد من القضايا والمواضيع المحاسبية الشائكة بهدف توفير المعلومات الملائمة التي تزيد كفاءة الأسواق في عدالة توزيع العوائد والمخاطر بين المتعاملين،وبالتالي تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المتنافسة مما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة.

ومن أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وانفتاحها على العولمة من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، حاولت ومنذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية، والتي مست عدة جوانب، من بينها إصلاح النظام المحاسبي و المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني والذي عانى من نقائص عديدة منها غياب الإطار الفكري، و عدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية،إضافة إلى نقائص تتعلق بالجانب التقني .و لقد تكللت هذه الإصلاحات باعتماد الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية و الذي يعوض و يلغي المخطط الوطني للمحاسبة. و حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فان كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام يتولى سنويا إعداد كشوف مالية تشتمل على ميزانية،حساب النتائج،جدول تدفقات الخزينة،جدول تغيرات الأموال الخاصة،ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة للميزانية وحساب النتائج.

تشكل القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في التحليل المالي، من أجل إبراز الوضع المالي وقياس الأداء و إظهار مواقع القوة والضعف وتحديد أماكن الخلل قصد تصحيحها. ويتوقف نجاح عملية التحليل المالي بدرجة أولى على مدى جودة المعلومات المالية و الخصائص النوعية للمعلومات المالية التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم مالية،خاصة فيما يتعلق بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل.ومع تطبيق النظام المحاسبي المالي اكتست المعلومة المالية أهمية بالغة،حيث سيكون أمام المحلل المالي قوائم مالية غنية بالمعلومات المالية ذات الكفاءة والفعالية في تحقيق أهدافها،و من أجل ذلك فقد حرص النظام المحاسبي المالي على أن تتمتع تلك المعلومات بجملة من الخصائص النوعية،لتكون ذات جودة بالنسبة لمستخدميها وعلى رأسهم المحللين الماليين.

إشكالية البحث:

يمكن صياغة السؤال الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذا البحث، على النحو التالي:

ما هي أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي؟

و يندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب وجود المعايير المحاسبية الدولية ؟

- ما هي دوافع تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

- ما هي التغييرات التي سيحملها تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة للتحليل المالي ؟

فرضيات البحث:

-من بين أسباب وجود المعايير المحاسبية الدولية هي ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد العالمي و تسهيل عملية قراءات القوائم المالية الموجودة.

-النقائص التي يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني أهمها غياب الإطار الفكري، وعدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية، هي التي أوجبت إصلاح النظام المحاسبي الجزائري.

- يختلف النظام المحاسبي المالي عن المخطط الوطني للمحاسبة من حيث طبيعة و محتوى القوائم المالية،مما سيحمل تغييرات بالنسبة التحليل المالي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى النقاط التالية:

- التعرف على ماهية المعايير المحاسبية الدولية و إطارها العام .

-أسباب التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني و اعتماد النظام المحاسبي المالي.

-أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في إبراز انعكاسات إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي و نتائجه ،خاصة في ظل تدعيم القوائم المالية بقوائم جديدة تتمثل في جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة و الملحق، و أهمية ذلك في تمكين المحلل المالي من الوقوف أكثر على الوضعية المالية للمؤسسة .

أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا للموضوع للأسباب التالية:

- محاولة إبراز انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي.

- تخصصنا في المحاسبة و المالية يحتم علينا الإلمام بهذا الموضوع.

منهجية البحث:

للإجابة على السؤال الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

1- عبد القادر بكيحل 2009

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف تحت عنوان:

أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية IAS/IFRS في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

تناولت هذه الدراسة نقائص المخطط الوطني للحاسبة و إجراءات إصلاحه،كما تطرقت إلى المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية و انعكاسات تطبيقها في الجزائر على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.و قد خلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق المعايير المحاسبية في تحقيق توافق البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة الدولية،و بالأخص البيئة في دول الاتحاد الأوروبي التي يربطها بالجزائر اتفاق شراكة.

2-عبد الكريم شناي 2009

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة تحت عنوان:

تكييف القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية

تطرقت الدراسة إلى مشروع النظام المحاسبي المالي،كما تناولت القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية،بالإضافة إلى التقييم و التسجيل وفق معايير المحاسبة الدولية،و قد كان الهدف من الدراسة هو توضيح كيف ستكون عليه القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي.

3- منال حسيني 2010

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير،في العلوم التجارية،جامعة البليدة تحت عنوان:

إعداد وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) ومدى مطابقته للمعايير الدولية المحاسبية-دراسة حالة-

تناولت هذه الدراسة المعايير المحاسبية الدولية وكيفية إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي،بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية للنظام و المعايير.

حدود البحث:

يتحدد إطار البحث باقتصار الدراسة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،والتحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي، ودراسة حالة مؤسسة تجديد وتركيب المعدات الكهربائية

.SARL REMELEC

خطة البحث:

تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول، بحيث خصص الفصل الأول للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يتناول المبحث الأول المعايير المحاسبية الدولية، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى المخطط المحاسبي الوطني و نقائصه و خيارات إصلاحه،بالنسبة للمبحث الثالث خصص للنظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني يتناول التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي،حيث يتطرق المبحث الأول إلى الإطار النظري للتحليل المالي، و المبحث الثاني يتناول تحليل الميزانية المالية و حساب النتائج ،أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل جدول تدفقات الخزينة، بالنسبة للمبحث الرابع فيتطرق إلى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي.

الفصل الثالث خصص للدراسة التطبيقية في مؤسسة تحديد وتركيب المعدات الكهربائية SARL REMELEC ،حيث يتناول المبحث الأول التعريف بالمؤسسة ، المبحث الثاني سيتم من خلاله عرض القوائم المالية للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي ،أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل تلك القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

تمهيد:

عرفت التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تحولات جذرية متسارعة، أهم ما أصبح يميزها البعد الدولي الذي أفرزته تفاعلات المحيط الاقتصادي العالمي الذي أصبح قائما على التكتلات والمصالح المشتركة بين العديد من الدول والشركات والأفراد نتيجة الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم. ولقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة باعتبارها وسيلة أساسية للاتصال، تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى ومن بلد لآخر بما يؤثر على وظيفتي القياس والاتصال الأساسيتين للمحاسبة، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي إلى الحد من أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية، على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية و المالية لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها. وانتهت هذه المحاولات في نتيجة واحدة هي تبني المعايير المحاسبية الدولية من طرف العديد من الدول إما كليا أو جزئيا.

وبما أن الجزائر واحدة من تلك الدول التي انتهجت مسار التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، فقد اعتمدت سياسة إصلاح جذرية لنظامها المحاسبي، انتهت سنة 2007 بإصدار القانون رقم 11/07 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي. والقاضي بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 إبتداءا من دخول هذا القانون الجديد حيز التنفيذ بتاريخ 01 جانفي 2010.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول المعايير المحاسبية الدولية، في حين سنتطرق في المبحث الثاني إلى المخطط المحاسبي الوطني، نقائصه وخيارات إصلاحه، أما في المبحث الثالث فسنتناول النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية

أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة باعتبارها وسيلة للاتصال تختلف بمحتواها وطرق تطبيقها من بلد لآخر، لذلك فإن الاختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية في دول كثيرة له تأثير على قدرة المستثمرين الدوليين على فهم المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية والمالية، ورغم أن القوائم المالية قد تبدوا متشابهة بين بلد وآخر [1]. إلا أن هناك فروقا بينها تتسبب فيها اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية في كل بلد، وقد حصل تعاون دولي أدى في 1973/06/29 إلى ظهور لجنة معايير المحاسبة الدولية وذلك كمحاولة لتضييق الخلافات من خلال السعي لزيادة توافق القوانين والتشريعات المحلية مع الإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية.

المطلب الأول: التوافق الدولي للمحاسبة

إن هدف المحاسبة الدولية كتطوير للفكر المحاسبي من النطاق المحلي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي كمبادرة لحل المشاكل المحاسبية المطروحة على المستوى الدولي هو إصدار معايير محاسبية مفيدة ومقبولة على المستوى الدولي بهدف إتمام الممارسات المحاسبية أي تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

1- مفهوم التوافق المحاسبي الدولي:

يعتبر التوافق مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، ويفيد الحد من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية، ويتميز عن التوحيد[2] الذي يشير إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء منسق ومتجانس أو غير متباين فهي تحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة.

كما يختلف التوافق عن المعايير المحاسبية، بحيث يعتبر المعيار نموذج معترف به من السلطة للقياس، وبالتالي فإن المحاولات في المحاسبة للمعايرة هي محاولات لوضع توحيد في الطرق المحاسبية، والنموذج المستخدم للقياس سيكون النموذج أو النسخة المصرح بها من قبل السلطة[3].

ويعبر التوافق المحاسبي الدولي عن عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول كما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عملية أسواق رأس المال[4].

وفي محاولة لتجنب عملية الخلط وعدم التمييز في استخدام المفاهيم السابقة للتوافق المحاسبي تم تصنيف المراحل التي تعكسها هذه المفاهيم إلى ثلاث مراحل، تبدأ المرحلة الأولى بعملية المقارنة بين الأنظمة المحاسبية للدول ثم تنتقل إلى

---

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحاليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص85.

[2] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص20.

[3] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحاليل**،المرجع السابق، ص 269.

[4] ثناء قباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 170.

اتجاه التوافق، ثم يتم توليد وإنتاج مجموعة من المعايير المتفق عليها، ثم بعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة وهي التوحيد، وبالطبع يمكن الوقوف في أي مرحلة من هذه المراحل.

كما يقوم هذا التصنيف على افتراض أن التوافق يتم تحقيقه أولا ثم يتم وضع المعايير الدولية للمبادئ المحاسبية للوصول إلى عملية التماثل، وبالتالي يمكن القول أن التوافق المحاسبي لا يعني التماثل التام للمبادئ والممارسات المحاسبية ويختلف اختلافا كبيرا عن المعايرة التامة خاصة إذا كان المقصود بالمعايرة استخدام معايير دولية معينة وتطبيقها في جميع الدول الأخرى.

وبالتالي يمكن القول بأن التوافق أكثر واقعية من التوحيد التام للمعايير حيث أن لكل دولة قواعدها وثقافتها وفلسفتها وأهدافها على المستوى الوطني في حماية أو رقابة مواردها الوطنية، هذا الشعور بالوطنية يؤدي إلى ظهور القواعد والمقاييس الخاصة لكل دولة وهو ما يؤثر على النظام المحاسبي، والتوافق يعني الاعتراف بالاختلافات النظرية القطرية الوطنية ومحاولة تسويتها مع أهداف البلاد الأخرى كخطوة أولى، أما الخطوة الثانية فتكون بتصحيح أو حذف بعض هذه القيود لتحقيق درجة مقبولة من التوافق[1].

2-مبررات التوافق المحاسبي الدولي:

هناك مجموعة من الدوافع التي كانت وراء بروز أهمية التوافق المحاسبي الدولي والحاجة لمحاسبة دولية، تتمثل فيما يلي:

2-1- توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات: [2]

بالرغم من أن النشاط التجاري الدولي قديم، إلا أنه تطور مع نوع جديد من المؤسسات الدولية اهتمت بالاستثمارات الخارجية، لما تحققه من مزايا اقتصادية، مالية، وحتى سياسية، ما مهد لظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت في ظل أهداف المنظمة العالمية للتجارة الرامية إلى إزاحة كل الحدود والحواجز الجمركية المعرقلة لتطور التجارة العالمية، في بحث مستمر عن تطوير أنشطتها الدولية من أجل:

-القرب من مصادر التموين للتحكم في المواد الأولية والمواد الطاقوية (البترول والغاز).

-المشاركة في عمليات الإعمار والإنماء بعد الحروب والنزاعات التي شهدتها العديد من الدول بدعم من البنك الدولي .

-الاقتراب من أسواق تصريف المنتجات بالمواصفات المحلية، والبحث عن المناطق التي تتمتع بامتيازات من حيث التكلفة وضعف القيود الاجتماعية.

-الوصول إلى مصادر التمويل، والاستفادة من الادخار العالمي في الأسواق المالية الدولية.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحاليل**،المرجع السابق، ص 270.

[2] مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي**، مجلة الباحث، نصف شهرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2005، ص119

-الاستثمار في المناطق التي تنعدم فيها الاحتجاجات على تلويث البيئة، خاصة في دول العالم الثالث.

2-2-تطور الأسواق المالية الدولية: [1]

كان للعولمة المالية الدور الكبير والهام في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية، وقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق المختلفة وانخفضت تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة وهو الأمر الذي كان له الأثر البالغ في زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخرى، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

2-3-تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية والمالية الدولية:

كان لنمو الأسواق المالية وتطويرها وانفتاحها العالمي، الأثر الكبير في قيام العديد من الشركات المسعرة أو تلك التي ترغب في تسعير أسهمها بتبني إستراتيجيات اتصال مالية قوية، كفيلة بربطها مع المستثمرين الذين أصبحوا يبدون حساسية مفرطة تجاه المعلومات المحاسبية والمالية التي تنشرها هذه الشركات، سواء بمناسبة الإفصاح عن نتائج أعمالها السنوية وأرباح أسهمها، أو بمناسبة الإفصاح عن توقعاتها المالية على عمليات الاستثمار التي قامت بها.

2-4-التباين والاختلاف في الأنظمة المحاسبية:

تمييز البيئة العالمية للمحاسبة بين اتجاهين بارزين للتطبيقات المحاسبية[2]، وهي نموذج التوحيد المحاسبي الأنكلوساكسوني والنموذج الأوربي، ويتميز الأول بخضوعه للواقع الاقتصادي والأسواق المالية، كما يتمثل هدفه الأساسي في قياس الثروة التي تخلقها المؤسسة[3]، والإفصاح عن أداء المؤسسة المعبر عنه بالنتيجة ومكوناتها. ويتميز أيضا بالدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في توفير المعلومات المحاسبية والمالية لمتخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية، وباستقلالية عن القواعد الجبائية. فهو يعكس وفاء النظام الرأسمالي لمبدأ الحرية الاقتصادية ويعتبر مرجعا

---

[1] عجيلة محمد، بن نوى مصطفى، **شفافية النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الاقتصادية– مفاهيم وتصورات**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، جامعة سعد دحلب ،البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009.

[2] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة والمعايير الدولية المحاسبية والمعلومة المالية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، 2010.

[3] Bertrand Reny, **Comment les normes IFRS peuvent elles révéler nos secrets économiques aux états unis**, école de guerre économique, groupe eslsca, 2008,France, P 4-5.

لأعمال التوحيد الدولية للمحاسبة، وتعتبر التجربة الأمريكية هي الرائدة في ميدان التوحيد المحاسبي الأنكلوساكسوني.

أما نموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي فيخضع للحكومات والنصوص القانونية، وتضطلع الدولة كلية بوظيفة التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية، بعكس النموذج السابق الذي لم يرتبط دور الدولة بعملية التوحيد المحاسبي إلا من خلال هيئات مراقبة الأسواق المالية .ولا يعني إتباع كل الدول الأوروبية له،كما لا يحصر مجال تطبيقه في أوروبا فقط، بل يتعدى ذلك إلى بعض الدول الأخرى. ويتميز على الخصوص بالعلاقة القوية الموجودة بين القواعد الجبائية وبالدور الكبير الذي تلعبه البنوك في تمويل المؤسسات.

يبين الشكل الآتي تفاعل التوافق المحاسبي الدولي مع عوامل البيئة المحاسبية:

الشكل رقم 01: تفاعل التوافق المحاسبي الدولي مع عوامل البيئة المحاسبية

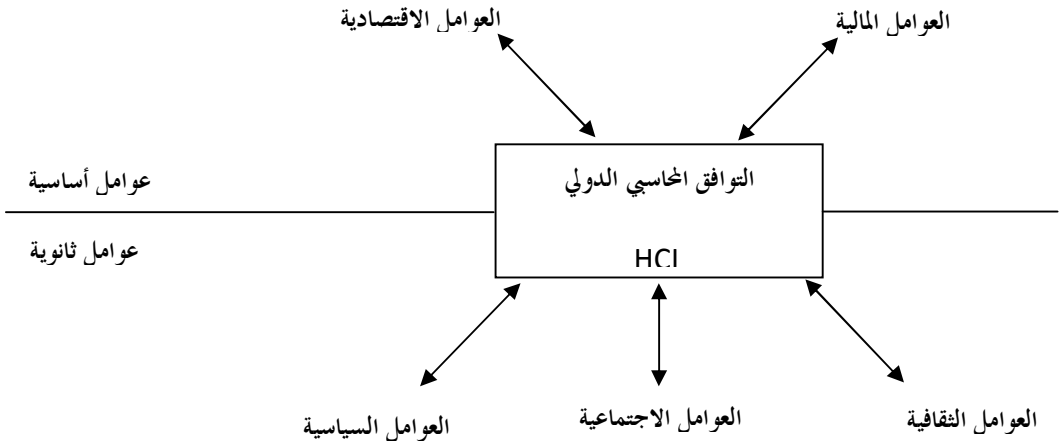

المصدر:

Elena Barbu. **Harmonisation comptable Internationale et Environnement comptable : d'influence A L'interaction**. Laboratoire Orléanais de gestion (EA26335), France, 2005, P25.

من خلال الشكل المبين أعلاه يمكن القول أن العوامل الاقتصادية تعتبر من العوامل الرئيسية في إحداث التوافق المحاسبي الدولي،و تتمثل العوامل الاقتصادية في توسع الأنشطة الاقتصادية العالمية،أهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،و هنا تظهر الحاجة الملحة لإحداث التوافق المحاسبي الدولي من أجل تمكين المؤسسات المتعددة الجنسيات من الفهم الأحسن و تحليل الوضعية المالية للفروع التابعة لها و المؤسسات الأجنبية الأخرى،و اختيار الأماكن الأحسن للاستثمار،إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية.و تعتبر العوامل المالية أيضا من أهم الدوافع إلى تحقيق التوافق المحاسبي الدولي؛حيث تتمثل العوامل المالية في تطور الأسواق المالية الدولية و تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية و الدولية.كما أن العوامل السياسية لها دور مهم في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي باعتبار أن المطالب

الاقتصادية و المالية لا تتحقق إلا بقرار سياسي.و بدرجة أقل نجد أن هناك تفاعل بين التوافق المحاسبي الدولي و العوامل الثقافية و العوامل الاجتماعية.

3-فوائد التوافق: [1]

إن الأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي للمحاسبة، تتطلع إلى تحقيق الفوائد والمنافع التي تعود عليها من وراء عملية التوافق، ومن أهم فوائد التوافق الدولي للمحاسبة ما يلي:

- إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية، ومن ثم تسهيل عملية تقييم الأداء للمؤسسات وتقييم البدائل الاستثمارية، وهو بدوره يساعد على إزاحة عقبة كبيرة أمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية.
- ارتفاع درجة الثقة لدى البنوك والمقترضين في القوائم المالية وكذلك المحللين الماليين، فسوف يتمكنون من الحصول على تقارير مالية مفهومة يعتمدون عليها كمدخلات لعملية التحليل المالي.
- يوفر التوافق المحاسبي الدولي للشركات خاصة الدولية منها الوقت والمال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية، والتي غالبا ما تكون مختلفة من دولة لأخرى.
- يسهل التوافق الدولي للمحاسبة لشركات المحاسبة الدولية القيام بأعمالها وبأقل كلفة وهو ما ينعكس كذلك على الشركات محل المراجعة حيث يتوقع أن تكاليف مراجعتها ستنخفض كذلك.
- إعطاء فرصة أخرى للشركات للحصول على الأموال من خارج حدود الدولة الموجود بها، في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، سواء كان ذلك في صورة رأسمال أو قروض.
- رفع مستوى مهنة المحاسبة، وكذلك بالنسبة للنظم المحاسبية في الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية، من خلال اتخاذها الإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.
- إذا كانت المعلومات القابلة للمقارنة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع الموارد الاقتصادية على المستوى الوطني فإن الأمر سيكون كذلك بالنسبة للقرارات الاقتصادية وتوزيع الموارد على أساس دولي، حيث سيسهل العمليات الدولية والتسعير وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد ويجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة.

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحاليل**، المرجع السابق، ص 270-272.

المطلب الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية ودوره في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

إن تحرير التجارة الدولية وعولمة الأسواق المالية وانتشار أنشطة الشركات في مختلف الدول، أدى إلى طرح مشكلة التباين في المعايير والممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى، وهذا ما استدعى بذل جهود لتقليص هذا التباين.وقد تجلت هذه الجهود في تأسيس منظمات مهنية إقليمية ودولية من أهمها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، حيث تمكنت هذه الأخيرة من إصدار العديد من المعايير والنشرات التفسيرية والأعمال التنظيمية التي ساهمت في إحداث تقارب بين التطبيقات المحاسبية لدول العالم وتقليل الفروقات فيما بينها.

1- نشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC):

نشأ مفهوم معايير المحاسبة الدولية في 1904، في المؤتمر الدولي المنعقد في سانت لويس، و في المؤتمر العاشر تبلورت هذه الفكرة بتشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية في 1973 بقيادة هيئات محاسبية مهنية في تسع دول هي:
أستراليا، كندا، فرنسا،ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، واتخذت بريطانيا مقرا لها، وتولت اللجنة وضع المعايير المحاسبية الدولية IASS، حيث أصدرت 41 معيار لغاية نهاية عام 2000، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعض منها فانخفض عددها إلى 30 معيارا.[1]
وتهدف لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى: [2]

- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى إعداد القوائم المالية وتعزيز قبولها و التقيد بها في جميع أنحاء العالم.
- العمل بشكل عام على تطوير و توفيق التعليمات و المعايير المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية على مستوى دولي.

و في سنة 2001 أجريت عملية إصلاح وإعادة هيكلة للجنة معايير المحاسبة الدولية نتج عنها ما يلي:

- تعديل اسم اللجنة إلى مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF) ، هذه الأخيرة تضم مجموعة من الإداريين (TRUSTEES) المكلفين بمختلف المهام الإدارية الخاصة بالمؤسسة (IASCF)، لا سيما المهام المتعلقة بالتمويل والمصادقة على الميزانية، نشر التقرير السنوي حول أنشطة المؤسسة، تسمية أعضاء مجلس المعايير الدولية للمحاسبة ومختلف الهيئات التابعة له.
- اعتماد مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) كهيئة مكلفة بإعداد المعايير.

---

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص31

[2] حسين القاضي ومأمون توفيق حمدان، **المحاسبة الدولية**، الدار العالمية الدولية، الأردن، 2000، ص120

– تعديل مسمى المعايير المحاسبية الدولية(IASs)إلى معايير التقارير المالية الدولية(IFRSs)، وقد تم إصدار ثمانية معايير تقارير مالية دولية لغاية عام 2010.

– مراجعة 17 معيار من معايير المحاسبة الدولية (IASs).

– المعايير السابقة بتسمية المعايير الدولية للمحاسبة، والتي يتم تعديلها أو تغييرها تبقى بنفس التسمية، أي المعايير الدولية للمحاسبة (IAS).

– أعيد تسمية لجنة التفسيرات (SIC) لتصبح لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية(IFRIC).

وقد كان الهدف الرئيسي من عملية الإصلاح و إعادة الهيكلة الفصل بين الجانب التنظيمي والذي أسند لمؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية(IASCF) و الجانب التقني و الذي يمثله مجلس المعايير المحاسبية الدولية(IASB). [1]

2–تشكيلة مجلس معايير المحاسبة الدولية:

يتكون هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية من الهيئات واللجان الآتية:

2–1– لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي (IFRIC):

لقد حلت هذه اللجنة محل لجنة التفسيرات السابقة (SIC)، تتكون من 12 عضوا معينين من طرف الإداريين (TRUSTEES) لمدة ثلاثة سنوات، ورئيس لهذه اللجنة، والذي لا يحق له التصويت[2]. وتتمثل مهمة اللجنة (IFRIC) في إصدار الشروحات حول المعايير التي تصدر عن المجلس (IASB)، وإعداد الملاحظات التقنية حول مسائل محددة قبل تقديم تعريف نهائي لمعيار معين.

2–2–المجلس الاستشاري للمعايير (SAC):

تتكون هذه اللجنة من 30 عضوا حسب العقد التأسيسي (STATUTS)، و45 عضوا حسب الموقع الالكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية (فيفري 2002)، يتوزعون على منظمات ومناطق مهنية مختلفة، يعينون من طرف الإداريين (TRUSTEES) لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد[3]، وتتمثل مهام هذه اللجنة في المشاركة في إجراءات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية للأطراف المعنية، وإرشاد ونصح اللجنة التنفيذية ومجلس المتابعة حول أولويات التوحيد المحاسبي.

[1] GREGORI HEEM, **lires les états financiers en IFRS**, édition d'organisation, paris, 2004, p10.
[2] Catherine MAILLET-VAUDRIER, Anne LE MANH, **les normes comptables internationales IAS/IFRS**, BERTIS édition, Alger,2006, P16.
[3] Catherine MAILLET-VAUDRIER, Anne LE MANH , OP-cit, p.17.

المطلب الثالث: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

لكل مهنة دستور يحكمها ويضبطها ويوجه ممارستها، والمحاسبة كغيرها من المهن العلمية التي تكتسب أهميتها من الدور الهام للمعلومات في البيئة الاقتصادية، لها دستورها العالمي الموحد الذي ينطلق من حرص العاملين فيها على إظهار الأرقام التي تعبر عن كم هائل من الأحداث والعمليات المالية بصدق ودقة و موثوقية، ويمكن أن تكون معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) شكلا من أشكال هذا الدستور[1].

1- مفهوم المعايير المحاسبية:

يمكن تعريف المعيار المحاسبي بأنه مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، ويرتبط المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية مثل معيار الأصول الثابتة، أو نتائج أعمالها مثل معيار الإيرادات أو بنوع معين من أنواع العمليات مثل معيار الاستثمار في الأوراق المالية أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها مثل معيار الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.

2- أسباب وجود المعايير المحاسبية الدولية: [2]

يمكن حصر وجود المعايير المحاسبية الدولية في العناصر التالية:

- الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة، مثل معالجة مشكلة عقود الإيجار- تمويل، تقويم المخزون السلعي، بالإضافة إلى وجود اختلافات في شكل مضمون القوائم المالية.
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي.
- تسهيل عملية قراءات القوائم المالية الموجودة.
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد العالمي.
- تخفيض التكاليف.
- تدعيم المرور إلى الأسواق المالية.
- تسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين.
- من أجل التفكير العقلاني والتفكير بفعالية أكبر.

[1] خالد جمال الجعارات، المرجع السابق،ص11.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر 2008، ص126.

3-خصائص معايير المحاسبة الدولية:

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية.
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة.
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به، بل ما تمنعه.
- غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

4-عملية إصدار المعايير:

حسب إجراءات العمل المتفق عليها فإنه توجد المجموعة الاستشارية داخل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ولا يتم أي عمل حتى يتم الأخذ بوجهة نظرها في كل مرحلة من مراحل صنع القرار. وبناء على ذلك يتم إعداد مسودة عرض لموضوع أو مشكلة معينة، وإذا تم إقرارها من طرف ثلثي أعضاء المجلس يتم إرسالها إلى الهيئات المحاسبية والحكومات وأسواق الأوراق المالية وغير ذلك من الهيئات والمنظمات المهتمة للتعليق على كل عرض أو مسودة.
يقوم المجلس بفحص الاقتراحات والتعليقات التي ترد حول مسودة العرض، يتم تعديلها حسب الضرورة، وإذا ما وافق ما لا يقل عن ثلاثة أرباع من أعضاء المجلس على مسودة العرض المعدلة يجري إصدارها كمعيار محاسبي دولي، ليصبح ساري المفعول ويصدر باللغة الانجليزية ليتم ترجمة المسودات والمعايير المحاسبية بلغات عالمية أخرى.

5- قائمة المعايير المحاسبية الدولية:

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية 41 معيارا تحت مسمى المعيار المحاسبي الدولي (IAS) ،كما أصدرت 08 معايير تحت مسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) إبتداءا من سنة 2001.

5-1-معايير المحاسبة الدولية (IAS):[1]

- المعيار رقم (01): عرض القوائم المالية.
- المعيار رقم (02): المخزون.
- المعيار رقم (03): القوائم المالية الموحدة(حل محله المعياران IAS27/IAS28).
- المعيار رقم (04): محاسبة الامتلاك(حل محله المعايير IAS16/IAS28/IAS38).

[1] خالد جمال الجعارات، المرجع السابق،ص539.

- المعيار رقم (05): المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية(حل محله المعيار IAS1).
- المعيار رقم (06): المحاسبة عن الاستجابة للتغيرات في الأسعار(حل محله المعيار IAS15).
- المعيار رقم (07): قائمة التدفقات النقدية.
- المعيار رقم (08): الطرق المحاسبية، تغيير التقديرات المحاسبية والأخطاء.
- المعيار رقم (09): المحاسبة عن نشاطات البحث و التطوير(حل محله المعيارIAS 38).
- المعيار رقم (10): الأحداث التي تنشأ بعد تاريخ نهاية الدورة.
- المعيار رقم (11): عقود البناء.
- المعيار رقم (12):الضرائب على النتيجة.
- المعيار رقم (13): عرض الأصول المتداولة و الالتزامات المتداولة(حل محله المعيارIAS 1).
- المعيار رقم (14): الابلاغ القطاعي(حل محله المعيارIFRS 8).
- المعيار رقم (15): المعلومات التي تعكس أثار تغيرات الأسعار(تم سحب المعيار).
- المعيار رقم (16):الأصول الثابتة المادية.
- المعيار رقم (17):عقود الإيجار.
- المعيار رقم (18):الايراد.
- المعيار رقم (19):الامتيازات الممنوحة للموظفين.
- المعيار رقم (20):المحاسبة عن الإعانات العمومية والإفصاح عن الدعم العمومي.
- المعيار رقم (21): آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- المعيار رقم (22): اندماج الأعمال(حل محله المعيارIFRS 3).
- المعيار رقم (23):تكاليف الاقتراض.
- المعيار رقم (24): الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة.
- المعيار رقم (25): المحاسبة عن الاستثمارات(حل محله المعياران IAS39/IAS40).
- المعيار رقم (26): المحاسبة والتقارير المالية عن أنظمة التقاعد.
- المعيار رقم (27): القوائم المالية المجمعة والفردية.
- المعيار رقم (28): المساهمات في المؤسسات الشريكة.
- المعيار رقم (29):المعلومة المالية في اقتصاديات التضخم المفرط.
- المعيار رقم (30): الافصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المماثلة(حل محله المعيارIFRS 7).
- المعيار رقم (31): المساهمات في المؤسسات المشتركة.

- المعيار رقم (32): الأدوات المالية: الإفصاح عن المعلومات والعرض(حل محله المعيار IFRS 7 فيما يتعلق بالإفصاح فقط).
- المعيار رقم (33): الأرباح بالسهم.
- المعيار رقم (34): المعلومة المالية المرحلية.
- المعيار رقم (35): العمليات غير المستمرة(حل محله المعيارIFRS5).
- المعيار رقم (36): تناقص قيمة الأصول.
- المعيار رقم (37): المؤونات، الأصول المحتملة والخصوم المحتملة.
- المعيار رقم (38): الأصول الثابتة المعنوية.
- المعيار رقم (39): الأسواق المالية: التسجيل المحاسبي والتقييم.
- المعيار رقم (40): عقارات التوظيف.
- المعيار رقم (41): الزراعة.

5-2-المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS): [1]

- المعيار رقم (01): تبني معايير التقارير المالية للمرة الأولى.
- المعيار رقم (02): الدفعة المرتكزة على الأسهم.
- المعيار رقم (03): **اندماج الأعمال.**
- المعيار رقم (04): عقود التأمين..
- المعيار رقم (05): الأصول غير المتداولة المقتناة للبيع و العمليات غير المستمرة.
- المعيار رقم (06): استكشاف وتقييم الموارد المعدنية.
- المعيار رقم (07): الأدوات المالية : الإفصاح.
- المعيار رقم (08): القطاعات التشغيلية.

المطلب الرابع: الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية

تعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية جاهدة على تضييق نطاق ذلك الاختلاف عن طرق السعي إلى إحداث نوع من التوافق والتنسيق عند إعداد وعرض القوائم المالية، حيث قامت سنة 1989 بنشر الإطار العام لإعداد و عرض القوائم المالية ، وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن الغرض من هذا الإصدار هو تقديم المفاهيم التي يستند إليها إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين.

1- طبيعة القوائم المالية:

[1] خالد جمال الجعارات، المرجع السابق،ص544

يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، وتمدهم بمعلومات عن المكاسب ومكوناتها وكذلك عن الوضع المالي وأداء المؤسسة،حيث أن التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط، بل تمثل هذه الأخيرة الجزء المحوري للتقرير المالي، إذ تعتبر القوائم المالية من الطرق الأساسية التي تمد الأطراف الخارجية بالمعلومات الأساسية .وتتمثل هذه القوائم حسب معايير المحاسبة الدولية فيما يلي: [1]

- الميزانية.
- جدول حساب النتيجة.
- قائمة التغير في الأموال الخاصة.
- جدول تدفقات الخزينة.
- الملحق

2-هدف القوائم المالية:

الهدف من القوائم المالية هو تقديم المعلومات حول الوضعية المالية والأداء المالي وتدفقات الخزينة للمؤسسة والتي يجب أن تكون مفيدة لمستخدميها وصالحة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، بحيث تكون القوائم المالية موجهة في المقام الأول للمستثمرين والدائنين في المؤسسة.

3-مستعملو القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها[2].ولقد صنف مجلس المعايير الدولية للمحاسبة مستعملي المعلومة المالية إلى سبعة أصناف، بحيث نجد المستثمرين الحاليين والمحتملين، العمال والموظفين، المقرضون، الموردون ودائنون آخرون، الزبائن، الدولة والهيئات العمومية التابعة لها إضافة إلى الجمهور.

4-الفرضيات الأساسية للمحاسبة:

تعرف الفروض عموما بأنها تمثل مقدمات يفترض صحتها سبقا وتكون أساسا لبناء الإطار الفكري للمحاسبة، كما تصلح للاستدلال والتوصل إلى نتائج هذه الأخيرة[3].

ويتم إعداد القوائم المالية بناء على فرضيتين أساسيتين هما: المحاسبة بالالتزام وفرض الاستمرارية.

4-1- المحاسبة بالالتزام (التعهد):

حسب هذا المبدأ يتم تسجيل أثر التعاملات والأحداث محاسبيا وقت حدوثها وليس عند إتمام عملية الدفع أو استلام النقدية المقابلة لها، أي عند استحقاقها بصرف النظر عن تحصيلها أو سدادها، بحيث تسجل في المستندات

[1] Catherine Maillet, Anne le Manh, OP-cit,p21.

[2] DES ROBERT Jeans-François, François MECHIN, Hervé PUTEAUX, **Normes IFRS et PME**, Dunod, paris, 2004, P11.

[3] رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 33 .

المحاسبية ويتم عرضها في القوائم المالية للسنوات التي ترتبط بها[1].

4-2- فرض الاستمرارية:

يفترض بأن لا تكون للمؤسسة عند إعداد قوائمها المالية أي رغبة أو ضرورة لإنهاء أنشطتها أو التقليص في حجمها[2]، وإذا توفرت هذه الرغبة أو الضرورة فاءن المؤسسة تعد قوائمها المالية بطريقة مختلفة ينبغي الإشارة إليها في الملحق.

5-الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين،و هناك أربع خصائص نوعية أساسية تتمثل في ما يلي: القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة.

5-1-القابلية للفهم: [3]

ينبغي أن تكون المعلومات سهلة الفهم بواسطة المستخدمين الذين تتوافر لديهم معرفة أساسية بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة والذين لديهم الاستعداد لدراسة المعلومات بدرجة معقولة من التفاني.

5-2-الملاءمة:

حتى تكون للمعلومة المقدمة فائدة يجب أن تتلاءم مع متطلبات اتخاذ القرارات من طرف المستعملين لها، وذلك بالتأثير الإيجابي على هذه القرارات، من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد وتصحيح تقييماتهم الماضية. كما يجب أن تكون المعلومة ذات أهمية بحيث تظهر أهمية المعلومة إذا كان حذفها أو عدم دقتها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون بالاعتماد عليها.

5-3-الموثوقية: [4]

تعتبر المعلومات المحاسبية موثوق بها لو أن المستخدمين يمكنهم الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية والأحداث الخاصة بالمؤسسة، ولا تعني الثقة الدقة المطلقة، فمن الواضح أن هناك درجات للثقة. فالمعلومات المبنية على الحكم الشخصي وتتضمن تقديرات وتقريبات لا تكون دقيقة، ومع ذلك فيجب أن تكون موثوق بها. فالهدف هو تقديم المعلومات التي يثق فيها المستخدمين، ولتحقيق هذا الهدف فإن المعلومات يجب أن تحتوي على مواصفات مكونة لخاصية الثقة، وهي إمكانية التحقق والصدق في العرض والحيدة.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، مصر 2006، ص 91.

[2] Lionel ESCAFFRE et Olivier RAMOND, **Analyse de l'impact des normes IFRS sur l'estimation du risque de défaillance Des groupes cotés** ; une étude exploratoire sur le marché francais, France, 2008, p274.

[3] هيني قان جريو نينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير المالية الدولية، دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م**، مصر،2006،ص6-7.

[4] كمال الدين مصطفى الدهراوي ،**المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،2007،ص39-40 .

5-4-القابلية للمقارنة:

ويقصد بهذه الخاصية أن تعد البيانات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لآخر ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي ، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى.

6-عناصر القوائم المالية:

تصور البيانات المالية أثار العمليات و غيرها من الأحداث عن طريق تبويبها في مجموعات عامة حسب الخصائص الاقتصادية،و يطلق على هذه المجموعات العامة عناصر القوائم المالية.

6-1-مفهوم عناصر القوائم المالية:

6-1-1-مفهوم عناصر قائمة المركز المالي:

توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمؤسسة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير[1]. وعرفت عناصر قائمة المركز المالي كما يلي:

أ-الأصل: الأصل هو مورد يترتب عليه منافع اقتصادية محتملة في المستقبل قامت وحدة معينة بالحصول عليها نتيجة صفقات أو أحداث سابقة[2]. وحتى يوصف البند بأنه أصل يجب أن تتوافر الشروط الآتية:

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات صافية في المستقبل.
- أن تكون المؤسسة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل.
- أن يكون الحدث الذي وفر للمؤسسة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا.

ب-الالتزام:[3] هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية للمؤسسة المعنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث، ولكي يوصف البند بأنه التزام يجب توفر الشروط التالية:

- يتطلب الالتزام أن تقوم المؤسسة بتحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الالتزام.

---

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل، عمان، ط4، 2007، ص169.

[2] أمين السيد أحمد لطفي ،**نظرية المحاسبة،القياس و الافصاح عن الالتزامات وحقوق الملكية**،الدار الجامعية،الإبراهيمية،2007،ص16.

[3] أمين السيد أحمد لطفي ،**إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**،دار الثقافة ،الإسكندرية،2008،ص115

- وقوع الحدث الملزم للمؤسسة.

ت–حقوق الملكية: تتمثل في القيمة المتبقية من أصول المؤسسة بعد طرح الخصوم منها.

6–1–2–عناصر قائمة الدخل:وردت في الإطار مفاهيم العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل وهي الإيرادات والمصروفات.

أ–الإيرادات: تعرف الإيرادات بأنها الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلة من الأصول ، أو زيادة في هذه الأصول، أو نقص في الالتزامات، مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.

ب–المصروفات: وهي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة من الأصول، أو استهلاكها، أو تحمل التزامات، مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى الملاك.

6–2–الاعتراف بعناصر القوائم المالية:

الاعتراف هو إجراء يقوم على إدراج البند الذي يفي بتعريف العناصر التي سبقت الإشارة إليها(الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصاريف). وقد جاء في إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، أن البند الذي يفي بتعريف العنصر يجب أن يعترف به إذا: [1]

- كان من المحتمل أن منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة به سوف تتدفق إلى أو من المؤسسة.
- له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

أ–احتمال تحقق منافع اقتصادية: [2] يستخدم مفهوم الاحتمال في معايير الاعتراف للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى أو من المؤسسة. إن هذا المفهوم منسجم مع حالة عدم التأكد التي تميز البيئة التي تعمل فيها المؤسسة. ويتم تقدير المنافع الاقتصادية المستقبلية استنادا إلى الأدلة المتوفرة عند إعداد القوائم المالية،على سبيل المثال عندما يكون من المحتمل تحصيل الديون المستحقة للمؤسسة فإن ذلك يعتبر تبريرا للاعتراف بالمدينين كأصل من الموجودات، ما لم يكن هناك دليل على عكس ذلك، إلا أنه في حالة عدم تعدد حسابات المدينين يكون هناك احتمال بعدم تحصيل البعض منها، وعليه يعترف بمصروف يمثل النقص المتوقع في المنافع الاقتصادية.

ب– موثوقية القياس: في كثير من الحالات فإن التكلفة أو القيمة يجب أن تقدر، واستخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسي من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها، ولكن عندما يتعذر عمل تقدير معقول فإن البند لا يعترف به في القوائم المالية، على سبيل المثال، فإن المبالغ المتوقع الحصول عليها من دعوى قضائية يمكن أن تفي

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل** ،المرجع السابق، ص110.

[2] المرجع نفسه ، ص110–111.

بتعريف كل من الأصل والإيراد وكذلك معيار الاحتمالية للاعتراف، ولكن إذا كان من غير الممكن قياس المطالبة بموثوقية، يجب أن لا يعترف بها كأصل أو إيراد، أما وجود المطالبة فمن الممكن الإفصاح عنه في الإيضاحات أو الجداول المكملة.

6-3-قياس عناصر القوائم المالية: [1]

يمكن تعريف القياس بأنه منح قيم نقدية للعناصر التي يتم الاعتراف بها والتقرير عنها في القوائم المالية.

ويتضمن الإطار أسسا مختلفة للقياس والتي يتم استخدامها حاليا وهي:

أ-التكلفة التاريخية: وتعني إثبات الأصل بتكلفته عند شرائه وصرف النظر عن أي تغيرات في قيمته، وتعتبر التكلفة التاريخية الأسلوب الوجيه الذي يتم استخدامه استخداما عاما، وأيضا يتمتع بالقبول العام، ويتم قياس التكلفة التاريخية بسعر شراء الأصل، إضافة إلى المصروفات التي تتفق عليه حتى يصبح جاهزا للاستخدام المقصود، مثل قياس تكلفة الأراضي بسعر شرائها إضافة لتكاليف الترميم والإصلاح والرسوم والترخيص وذلك حتى تصبح جاهزة للاستخدام المقصود من شرائها.

ب- التكلفة الجارية:وتعني إثبات العنصر بتكلفته عند التقرير عنه من خلال القوائم المالية، أي بالسعر الجاري للبند في تاريخ إعداد القوائم المالية.

ت- القيمة القابلة للتحقق:وتعني إثبات الأصل بالقيمة البيعية ناقصا التكاليف البيعية المتوقعة، مثل تقييم المخزون بقيمة أقل من تكلفته.

ث- القيمة الحالية:وتعني إثبات الأصل بالتدفقات النقدية المخصومة التي يتوقع الحصول عليها من الأصل، سواء من الاستخدام المستمر للأصل أو من القيمة التي يتم الحصول عليها عند التخلص منه في نهاية عمره الإنتاجي، كقياس القيمة القابلة للاسترداد في تحديد الانخفاض في قيمة الأصول.

6-4-مفاهيم المحافظة على رأس المال: [2]

من المفاهيم التي أصبح يتم التركيز عليها في مهنة المحاسبة هي مفاهيم المحافظة على رأس المال بما يقتضي عدم المساس به والمحافظة عليه من التآكل.

وقد تطرقت المعايير المحاسبية الدولية إلى نوعين من مفاهيم المحافظة على رأس المال وهما:

6-4-1-المحافظة على رأس المال المالي:

يطلق على هذا النوع من رأس المال أحيانا رأس المال الاسمي أو القوة الشرائية الثابتة، كذلك يمكن أن يطلق عليه برأس المال النقدي، حيث يعني رأس المال صافي الأصول أو حقوق الملكية.

ويقوم رأس المال المالي على القواعد الآتية:

---

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص62- 63.

[2] المرجع نفسه، ص 63-65.

أ–الربح أو الخسارة: الفارق بين صافي الأصول في نهاية الفترة وصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد أي توزيعات للملاك أو مساهمات منهم.

ب– أساس القياس: لا يوجد استخدام لمفهوم محدد لأسلوب من أساليب القياس، ولكنه في الغالب يقوم على مبدأ التكلفة التاريخية.

6–4–2–المحافظة على رأس المال المادي:

ويطلق على هذا المفهوم رأس المال الإنتاجي، كذلك رأس المال العيني أو الطاقة الإنتاجية للمؤسسة. ويقوم رأس المال المادي على القواعد الآتية:

أ–الربح أو الخسارة: الفارق بين الطاقة الإنتاجية (القدرة التشغيلية) للمؤسسة في نهاية الفترة والطاقة الإنتاجية في بداية الفترة، مع استبعاد أي توزيعات للملاك أو مساهمات من قبلهم.ولا يتضمن ربح أو خسارة الفترة مكاسب أو خسائر الحيازة بل ينظر إليها كتعديلات في حقوق الملكية.

ب– أساس القياس:تعتبر التكلفة الجارية أساس قياس رأس المال المادي، ويمكن أن يتم قياس التكلفة الجارية بأحد الأساليب الآتية:

- تكلفة الاستبدال: ويطلق عليها بسعر الدخول.
- القيمة السوقية: ويطلق عليها بسعر الخروج.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة.

المبحث الثاني: المخطط المحاسبي الوطني، نقائصه وخيارات إصلاحه.

تلعب محاسبة المؤسسة الاقتصادية دورا ممتازا في الاقتصاد، لتقييدها لكل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، وهي بذلك تقدم معلومات مفيدة لمتخذي القرارات سواء داخل المؤسسة أو خارجها. لكن التطور الذي عرفته المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تاريخيا أدى إلى تطوير المحاسبة، حيث مرت بمرحلتين مرحلة تطبيق النظام المحاسبي العام الفرنسي الصادر سنة 1957 حتى نهاية 1975. ومرحلة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني ابتداءا من 1976/01/01. لكن التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني نتيجة الانتقال من الاقتصاد الموجه (الاشتراكي) إلى اقتصاد السوق، وخارجيا التغييرات التي عرفتها المحاسبة دوليا من خلال وضع معايير دولية للمحاسبة، جعلت المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى مع هذه التحولات (الداخلية والخارجية).

المطلب الأول: المخطط المحاسبي الوطني.

بناء على النظام الاقتصادي الذي اختارته الجزائر بعد الاستقلال، أوجب التفكير في إعادة هيكلة النظام المحاسبي المتوارث من الاستعمار الفرنسي الذي لم يساير أهداف وطموحات اقتصاد الدولة، لهذا قامت وزارة المالية سنة 1972 بإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة، انبثقت عنه لجنة في شهر ماي من نفس السنة أوكلت لها مهمة تمثلت في إعداد مخطط محاسبي جديد[1]، سمي هذا الأخير بالمخطط المحاسبي الوطني.

1- ظروف نشأة المخطط المحاسبي الوطني:

تعود أولى محاولات تكييف المخطط المحاسبي العام الذي كان ساريا العمل به في الجزائر تاريخيا إلى سنة 1969، أين كلفت السلطات السياسية، وزارة المالية بالانطلاق في شهر ديسمبر بهذه المحاولة لأجل أقصاه ستة أشهر، تقوم بعدها هذه الأخيرة بتقديم حصيلة عملها، أي في 1970/06/30 حسب ما ورد في قانون المالية لسنة 1970 الفقرة 19. ولكون هذه الفترة غير كافية للقيام بهذا العمل (06 أشهر) ، فقد تم في نهاية سنة 1971 إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إحلال المخطط الفرنسي العام بمخطط محاسبي وطني وأسندت هذه المهمة إلى لجنة التوحيد بهذا المجلس [2].

وفي شهر نوفمبر من سنة 1973 تم تبني المخطط الجديد (PCN) من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة بعد فحصه للمشروع، تلاه صدور الأمر رقم 75/35 الصادر بتاريخ 1975/04/29 والقاضي بإجبارية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلطة، الشركات التي

[1] عبد الله بوغابة، ترجمة: سميرة حازورلي، **المحاسبة العامة، مدخل عام حسب الدليل المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 42.

[2] مداني بن بلغيث، **أهمية الإصلاح المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص147.

تخضع لنظام التكليف بالضريبة على الأساس الحقيقي مهما كان شكلها، ثم صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي، الصادر بتاريخ 1975/06/23 عن وزارة المالية.

ومما لا شك فيه أن صدور القانون المحاسبي المتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني فرضته من جهة اعتبارات سياسية تتعلق بالابتعاد عن التنظيم الفرنسي في كل مجالات الحياة ومنها الاقتصاد والمحاسبة، ومن جهة أخرى ضرورة تأقلم ومسايرة أدوات التسجيل والقياس والإفصاح المحاسبي للنشاطات الوطنية مع التغيير الحاصل في تنظيم هذه النشاطات حسب التوجه الاقتصادي الجديد المتسم بالاشتراكية من جهة أخرى، من هذا المنطلق فإن المتفحص لهذا القانون (المتضمن في الأمر 75/35)، يجد أنه يختلف كثيرا عن التشريع المعمول به سابقا من جوانب كثيرة، وخاصة من حيث: [1]

- **التسمية:** إن إرفاق كلمة الوطني في نص التسمية لها دلالة خاصة، وهي أن النص خاص بالجزائر، على عكس المخطط الفرنسي الذي يستعمل عبارة عام، وكثير من الدول تستعمل في القوانين المحلية عبارة عام أو موحد.

- **المصطلحات:** استعمل هذا القانون مصطلحات عديدة تدل على التوجه الوطني للاقتصاد والاهتمام أكثر بإنتاج المعلومات التي تحتاج إليها مصالح الدولة.

- **تفضيل المحاسبة الوطنية على محاسبة المؤسسة:** إن الكثير من الجوانب العملية التنظيمية التي جاء بها هذا القانون كانت تهدف إلى تزويد المحاسبة الوطنية بالمعلومات الضرورية انطلاقا من محاسبة الوحدة الاقتصادية ألا وهي المؤسسة أو الشركة رغم التعديلات والإصلاحات التي أدخلت عليه لاحقا خاصة في بداية التسعينات، وما مسألة الرسم على القيمة المضافة التي عوضت الرسمين المعروفين بالرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على أداء الخدمات ، خاصة طريقة تسجيلهما، والتي تظهر قيمة الإنتاج وقيمة الخدمة المؤداة بمبلغ إجمالي يتضمن الرسم، وبعبارة أخرى فإن الهدف من هذا هو تجميع معلومات المؤسسات للوصول إلى أحد مكونات الناتج المحلي، وهذا على حساب البحث وقياس مجهودات المؤسسة ونواتجها الحقيقية.

- **عدم الاستفادة من القانون المحاسبي المعدل:** لقد تم تعديل المخطط المحاسبي العام في فرنسا سنة 1971، ورغم ذلك لم تأخذ به الجزائر، مما يعني أن الرغبة في تغيير القانون المحاسبي ينطلق من أهداف سياسية اقتصادية وليس من أهداف تحديثية لنصوص تشريعية.

ويهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى خمسة أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي[2]:

- تسهيل التقديرات واتخاذ القرار.
- وسيلة تخطيط وتسيير المؤسسات.

---

[1] A. Boukhezzar & P.Conson**, La gestion Financière, adaptée au contexte Algérien**, OPU.Alger , 1987, P50

[2] صلاح حواس ، **المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني**، دار هومة، الجزائر، 2006، ص22.

- جعل تحليل المؤسسات ديناميكيا.
- السماح بتحديد بعض الكميات الاقتصادية التي لها معنى اقتصادي هام.
- تقديم معرفة سريعة للتكلفة وسعر التكلفة على مستوى المخزونات.

مع الإشارة إلى صدور خمس مخططات محاسبية قطاعية تتعلق بـــ:

- القطاع الزراعي الصادر سنة 1987.
- قطاع التأمينات الصادر سنة 1987.
- قطاع البناء والأشغال العمومية الصادر سنة 1988.
- القطاع السياحي الصادر سنة 1989.
- القطاع البنكي الصادر سنة 1992.
- محاسبة الشركات القابضة سنة 1999[1].

2-حسابات المخطط الوطني للمحاسبة:

يحتوي المخطط الوطني للمحاسبة على ثمانية (08) أصناف أو مجموعات مرقمة من 1 إلى 8، يتكون كل صنف من مجموعة من الحسابات ذات دلالة أكثر تفصيلا للعملية التجارية أو المالية[2].

كما تم تلخيص الحسابات حسب الأصناف كما يلي: [3]

الصنف الأول: الأموال الخاصة، الصنف الثاني: الاستثمارات، الصنف الثالث: المخزونات،الصنف الرابع: الحقوق، الصنف الخامس: الديون،الصنف السادس: التكاليف والأعباء،الصنف السابع: الإيرادات،الصنف الثامن: النتائج.

وتتوزع هذه الأصناف(1 إلى 8) من حيث المبدأ إلى ثلاث مجموعات كبرى هي:

2-1- حسابات الميزانية: حسابات الميزانية تتضمن الحسابات المتعلقة بالذمة المالية للمؤسسة وبالهيكلة المالية لها، وتشتمل على حسابات الأصول وحسابات الخصوم، بحيث تتشكل حسابات الأصول من حسابات الصنف الثاني المتمثل في الاستثمارات، حسابات الصنف الثالث المتمثل في المخزونات وحسابات الصنف الرابع المتمثل في الحقوق، بينما تتشكل حسابات الخصوم من حسابات الصنف الأول المتمثل في الأموال الخاصة وحسابات الصنف الخامس المتمثل في الديون.

تتزايد حسابات الأصول من طرفها الأيمن المدين وتتناقص من طرفها الأيسر الدائن، بينما حسابات الخصوم تتزايد من طرفها الأيسر الدائن وتتناقص من طرفها الأيمن المدين.

---

[1] قرار وزير المالية المؤرخ في 09 أكتوبر 1999، المتضمن توافق المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط الشركات القابضة.

[2] عاشور كتوش ، **المحاسبة العامة، أصول ومبادئ**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص12.

[3] - KHAFRABI Med ZINE, **Techniques comptables**, 5ème édition, BERTI Edtion, Alger, 2002, P205.

2-2- حساب الاستغلال أو التسيير: تتعلق حسابات التسيير بالتدفقات الناتجة عن أنشطة المؤسسة، وتشتمل على حسابات الصنفين السادس المتمثل في الأعباء والسابع المتمثل في النواتج.

ترتب حسابات الصنفين السادس والسابع حسب الطبيعة، ويتم التمييز فيهما بين عمليات الاستغلال (العمليات العادية)، وعمليات خارج الاستغلال (العمليات الاستثنائية). تتزايد حسابات الأعباء من طرفها الأيمن المدين وتتناقص من طرفها الأيسر الدائن، بينما حسابات النواتج تتزايد من طرفها الأيسر الدائن وتتناقص من طرفها الأيمن المدين.

2-3-حسابات النتائج(الصنف الثامن): تسمح حسابات النتائج من خلال أرصدتها بتحديد مختلف نتائج أنشطة المؤسسة عبر عدة مراحل،من خلال تحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير، وتصنف عناصر حسابات النتائج على أساس التمييز بين النشاط التجاري والنشاط الإنتاجي، والتمييز بين عمليات الاستغلال وخارج الاستغلال .

وتستقبل حسابات النتائج أرصدة حسابات الأعباء في طرفها الأيمن المدين وأرصدة حسابات النواتج في طرفها الأيسر الدائن.

3- القوائم المالية الختامية للمخطط المحاسبي الوطني:

يشترط على مؤسسة اقتصادية أن تحضر في نهاية كل سنة مالية الوثائق النهائية والجداول التالية[1]:

- الميزانية.
- حسابات النتائج.
- جدول حركة الذمة المالية.
- جدول الاستثمارات.
- جدول الاهتلاكات.
- جدول المخصصات أو المؤونات.
- جدول المدينين.
- الأموال الخاصة.
- جدول الدائنين.
- جدول المخزونات.
- جدول استهلاك السلع، المواد واللوازم.
- جدول تفصيلي لمصاريف التسيير.
- جدول المبيعات وأداء الخدمات.
- جدول النواتج الأخرى.

[1] عاشور كتوش ،**المحاسبة العامة، أصول ومبادئ**،المرجع السابق، ص52.

- جدول التنازل عن الاستثمارات.
- التزامات المقبوضة والتزامات الممنوحة.
- المعلومات المتنوعة.

كما يجب أن تكون الوثائق والجداول المذكورة سابقا، محضرة حسب الأشكال والنماذج المقترحة في المخطط المحاسبي الوطني.

المطلب الثاني: نقائص المخطط المحاسبي الوطني

بالرغم من المزايا التي يتمتع بها المخطط المحاسبي الوطني، بحيث استطاع أن يقضي على ثغرات المخطط المحاسبي العام، لكن مع مرور الوقت تبين أن تطبيقه على أرض الواقع نتج عنه عدة نقائص والتي ظهرت بصورة واضحة بعد اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق، وتخليها عن نظام الاقتصاد المخطط. بالإضافة إلى التحولات التي طرأت على المستوى الدولي، بانتشار العولمة وتوسعها في الاقتصاديات الدولية، والتي نتج عنها ظهور المعايير المحاسبية الدولية.

1-غياب الإطار التصوري:

الإطار التصوري (Le cadre conceptuelle) هو إطار يتم من خلاله إعداد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات، بحيث يحدد أهداف القوائم المالية وخصائصها النوعية، مستعملي المعلومة المالية، المصطلحات، المبادئ، والاتفاقيات المحاسبية، ويعرف عناصر القوائم المالية، وهو ما لم يشر له المخطط الوطني للمحاسبة بوضوح، سواء في الأمر المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة، أو في القرار المتعلق بكيفية تطبيقه[1].

كما يعطي نطاق المخطط المحاسبي الوطني الامتياز لمعلومات الاقتصاد الكلي والإحصاء، تساعد الهيئات المختلفة التابعة للدولة، في القيام بعمليات التخطيط الاقتصادي والضبط الاجتماعي، وفرض الضرائب والرسوم، ومعرفة الدخل الوطني، وتوفير معلومات ذات طابع اقتصادي كلي مثل القيمة المضافة.

وبالتالي تصبح المعلومة المالية والمحاسبية موجهة نحو مستفيد رئيسي يتمثل في الدولة بهيئاتها المختلفة في المقام الأول، وبالخصوص الضرائب وهيئات الإحصاء والمحاسبة الوطنية، رغم أن معدو المخطط الوطني للمحاسبة لم يحددوا قائمة بالأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية أو تحديد درجة أولويتها والتي على المحاسبة الإجابة على احتياجاتها، إلا أن هذه الأطراف كانت محددة ضمنيا على صعيدين، الأول من خلال الدور الذي أنيط بالمحاسبة والأهداف المنتظر الوصول إليها، والتي كان من أهمها تمكين المؤسسة من الحصول على المعلومات الضرورية لعملية التسيير واتخاذ القرار، والثاني من خلال طبيعة الحسابات التي اعتمدت في هذا المخطط، إضافة إلى بنيته القائمة على مبدأ الذمة وحسابات مصنفة حسب طبيعتها، ومجموع القوائم والوثائق المالية الختامية ذات الصيغة الإجبارية، وهي

1 عبد القادر بكيحل ، **أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية (IAS/IFRS) ، في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي** مذكرة ماجيستر في علوم التسيير ،تخصص مالية و محاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الشلف،2009،ص20.

كلها عوامل توحي بأن المحاسبة زيادة على اضطلاعها بالإجابة على احتياجات التسيير الداخلي للمؤسسة، لها دور في الإجابة على احتياجات أطراف أخرى كالبنوك، هيئات التخطيط، الضرائب، والمحاسبة الوطنية.

وانطلاقا من هذا فإن المخطط الوطني للمحاسبة لم يول الأهمية للعديد من مستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرين والمساهمين، وهذا في ظل اقتصاد السوق بزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والدور الكبير الذي تلعبه البورصات في تمويل الاقتصاد، مع زيادة رغبة المساهمين من داخل الوطن وخارجه في تمويل المؤسسات مقابل الحصول على أرباح وعوائد، ومعرفة هذه الأرباح ووضعية المؤسسات المستثمر فيها تتطلب توفر معلومات للمستثمرين تمكنهم من اتخاذ قراراتهم على أساسها، والمعلومة التي يقدمها المخطط الوطني للمحاسبة لا تأخذ بعين الاعتبار هذه المتطلبات.

كما أن المبادئ المحاسبية غير معبرة عنها بشكل واضح و لم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثل: الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج، التكاليف.

2-نقائص متعلقة بالجانب التقني للمخطط المحاسبي:

- المخطط الوطني المحاسبي لا يحتوي على الحسابات التي أصبح وجودها ضروري خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، منه على سبيل المثال: الرأس المال الصادر والرأس المال المكتتب غير المطلوب في المجموعة الأولى، والاستثمارات المالية في المجموعة الثانية، والنواتج للقبض في المجموعة الرابعة[1].

- لا يميز المخطط الوطني للمحاسبة بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية.

- تم إدراج بعض القيم المنقولة ضمن عناصر حساب حقوق الاستثمارات كسندات المساهمة وسندات التوظيف على أساس أنها قيم قصيرة الأجل في حين تم تعريف استثمارها على أساس قيم دائمة.

- مخصصات المؤونات الخاصة بتدهور قيمة المخزونات والحقوق تعتبر كعناصر خارج الاستغلال، في حين أنها لا تبرز أي خصائص استثنائية في الحياة الجارية للمؤسسة.

- التسجيلات المحاسبية وفق المخطط الوطني للمحاسبة ترتكز على نظرة قانونية للمؤسسة، وذلك وفق مقاربة تعتمد على الذمة في تسجيل الأصول لدى المؤسسة، إذا كانت مالكة لها فقط، وتمثل الجوانب الاقتصادية والمالية، وفي هذا السياق لا يمكن للمؤسسة أن تسجل لديها أصول تحصلت عليها بواسطة قرض إيجاري (Crédit bail) ضمن أصولها، لأنها ليست مالكة لها، بينما في الواقع الاقتصادي يقتضي تسجيلها ضمن الأصول، لأن المؤسسة تملك الرقابة والسيطرة عليها وتستفيد منها، وليس اشتراط ملكيتها فقط.

- ينص المخطط الوطني للمحاسبة على أن :" تسجيل الاستثمارات في المحاسبة بتكلفة الحيازة عليها وتلك التي

[1] عبد الكريم شناي ، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة باتنة، 2009، ص16.

أنجزتها المؤسسة بنفسها تقيد بكلفة إنتاجها الحقيقي"[1]، ويلاحظ أن المخطط الوطني للمحاسبة يتوسع في تحديد أسس تقويم عناصر الاستثمارات ولم يحدد عناصر تكلفة الحيازة أو تكلفة الإنتاج الحقيقية بشكل مفصل وهنا تتقارب الآراء حول العناصر التي تدخل في تكلفة الحيازة والتي لا يمكن إدراجها. وبالتالي فإن اختلاف مؤسسات القطاع الواحد في تفسير مضمون أسس التقويم ومحتواها تجعل البيانات غير متجانسة وغير قابلة للمقارنة والتوحيد وبذلك تنعدم إمكانية الرقابة على كل المستويات.

- تسجل مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة في ظل المخطط الوطني لمحاسبة، بالاعتماد أساسا على القيمة التاريخية أو قيمة الشراء، أي تكلفة الشراء إذا كان الأمر يتعلق بالسلع المشتراة وتكلفة الإنتاج في حالة السلع المنتجة من قبل المؤسسة نفسها، فتظهر في أخر الدورة المحاسبية عناصر الأصول مسجلة في الميزانية بقيمتها المحاسبية الصافية، بعد أن يتم تخفيض المجموع المتراكم للاهتلاكات والمؤونات من قيمتها التاريخية، إلا أنه يعاب على القيمة المحاسبية الصافية كونها لا تمثل فعلا القيمة الحقيقية للأصول، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار إلا تدني القيمة الناجمة عن استخدام الأصول المعنية ومرور الزمن، وتهمل جوانب اقتصادية ومالية أخرى تلعب كذلك أدوارا مهمة في التأثير على قيم الأصول، كانخفاض قيمة النقود أو التضخم، وبالتالي تصبح المعلومة المحاسبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هذا المبدأ تفقد الكثير من مصداقيتها وقدرتها على الإفصاح عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسة، لأن المحاسبة تعطي صورة غير حقيقية عن المؤسسة، التي تكون ذمتها مسجلة على أساس أسعارها الأصلية، مع تطور إهمال قيمتها في المستقبل، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك بالمستعملين للمعلومة المحاسبية إلى اتخاذ قرارات غير سليمة، بالرغم من أن مبدأ التكلفة التاريخية يتمتع بسهولة وإمكانية الفهم في تقييم أصول والتزامات المؤسسة، على أساس تكلفة الحيازة مع فرض ثبات قوة الشراء للوحدة النقدية المخصصة أساسا لهذا القياس، باعتبار أن هذا القياس يقوم على عناصر مادية وموضوعية كأدلة إثبات مثل الفواتير والعقود.

- لقد فرض المشرع الجزائري على جميع المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها أن تتبع طريقة الجرد الدائم من أجل متابعة مخزونها، ورغم أن هذه الطريقة لا تتناسب وإمكانيات بعض المؤسسات من أجل متابعة المشتريات، المبيعات، المخزونات، وتعدد النشاطات والبعد الجغرافي لبعض الوحدات يبرز صعوبة لاستعمال الجرد الدائم، مما أدى إلى العدول عنه في أغلب المؤسسات[2].

- لم يعالج المخطط المحاسبي الوطني بعض العمليات نذكر منها: القرض الايجاري، العمليات بالعملة الأجنبية، الاستثمارات المعنوية، الاندماج، العطل المدفوعة الأجر، تكاليف البحث والتطوير، تغير الطرق المحاسبية، التزامات التقاعد...الخ.

---

[1] أمر رقم 75-35 مؤرخ في 25 أفريل 1975 يتضمن المخطط الوطني للمحاسبة، المادة 18.

[2] محمد بوتين ، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص48.

3-عدم توافق المخطط الوطني للمحاسبة مع المعايير الدولية:

ينبغي هنا الإشارة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني الجزائري نسخة 75/35 المؤرخة في 29 أفريل 1975، وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل ، الإنتاج وبالتالي وضع لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية، واليوم الجزائر تشهد تحولا عميقا وذلك بفتح اقتصادها على اقتصاد السوق، تحرير التجارة الخارجية، فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص، تحرير الأسعار، إنشاء بورصة الجزائر، وجود بنوك خاصة، هذه التحولات تحتم على الجزائر توفير معلومات محاسبية ومالية، ذات نوعية تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذاك بالنسبة للمقرضين[1].

كذلك المرور إلى اقتصاد السوق يتطلب أدوات ووسائل جديدة تتلاءم مع الظروف الراهنة للعولمة وللمعايير المحاسبية الدولية، فالقوائم الحالية وفقا للمخطط المحاسبي الجزائري، تعتبر غير مفيدة للمستثمرين والمقرضين، بقدر ما هي مفيدة وموجهة إلى مصالح الضرائب وتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية، وفي هذا الإطار ينبغي الفصل بين الميزانية المحاسبية التي من المفروض أن يتم إعدادها على أساس قواعد تجارية، وبين الميزانية الجبائية.

لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين، بحيث المستثمرين يهتمون بشراء الأسهم والمقرضون يقرضون أموالا، وبالتالي وجود إمكانية دخولهم في شراكة مع المؤسسة، لهذا الغرض ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة، وصورة واضحة وعادلة، على الوضعية المالية للمؤسسة، هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تكون تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية.

إن الإطار التصوري ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار جملة من العناصر عند إعداده أو تحديثه، كما هو الشأن بالنسبة للمخطط الوطني المحاسبي الجزائري، أن يكون الإطار التصوري المحاسبي يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك أن تكون التقارير المالية المعدة، تتميز بجملة من الخصائص، وأن يكون النظام المحاسبي يسمح بعقلانية المعلومات المحاسبية، وتوحيد القوائم المالية بشكل يعطي ثقة للمتعاملين مع المؤسسة، ورفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه القوائم، كما ينبغي أن تعطى الاستقلالية التامة للمحاسبين، وتحدد أهداف القوائم المالية التي يمكن إعدادها لغرض عرضها على المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص، وما هو الوقت المناسب لتقديمها من أجل اتخاذ قرارات مناسبة في الوقت الضروري.

[1] شعيب شنوف، المرجع السابق، ص 19-20 .

المطلب الثالث: خيارات إصلاح المخطط المحاسبي الوطني

إن عملية تحديث المخطط المحاسبي الوطني مولت من طرف البنك العالمي، انطلقت هذه العملية في بداية الثلاثي الأول من سنة 2001، من طرف فريق عمل فرنسي وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني إلى مخطط محاسبي جديد للمؤسسة مع تعاون بشكل محدود مع المجلس الوطني للمحاسبة.

1-تقديم المجلس الوطني للمحاسبة:

1-1-نشأة المجلس الوطني للمحاسبة وصلاحياته:

لقد تم الإعلان عن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) بفعل المرسوم التنفيذي رقم 318/96 المؤرخ في 1996/09/25،حيث يعتبر هذا المجلس جهازا استشاريا ذو طابع وزاري مشترك ومهني مشترك. يضطلع بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث والتوحيد المحاسبين والتطبيقات المرتبطة بها إضافة لحجم وطبيعة الصلاحيات التي يضطلع بها المجلس والمتمثلة في[1] :

- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وبتعليمها.
- انجاز الدراسات والتحاليل المتعلقة بتنمية استخدام المحاسبة.
- اقتراح التدابير في إطار مهام التوحيد المحاسبي.
- فحص وإبداء الآراء حول النصوص التشريعية في ميدان المحاسبة.
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين والتأهيل للمهن المحاسبية.
- متابعة تطور المناهج، النظم والأدوات المحاسبية، على الصعيد الدولي.
- تنظيم التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني، التي تدخل في مجال اختصاصه.

1-2-تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة:

نظرا لطابعه الوزاري المشترك والمهني المشترك، يجمع المجلس في عضويته فئات مختلفة تمثل وبشكل متفاوت ماسكي المحاسبة، المراقبين لها والمستعملين للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الناتجة عنها، كما يرأس المجلس وزير المالية أو ممثله، وتتمثل تشكيلته فيما يلي[2]:

- الرئيس المزاول لمهمته في المجلس الوطني لنقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني.
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة.
- ممثل الوزير المكلف بالإحصائيات.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 ، يتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة، المادتان الثانية والثالثة.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، المادة السادسة.

- ممثل الوزير الأول المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي.
- ممثل عن المفتشية العامة المالية.
- ممثل عن الفرقة الوطنية للزراعة.
- ممثل عن الفرقة الوطنية للتجارة والصناعة.
- ممثل عن بنك الجزائر.
- ممثل عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
- ممثل عن الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية.
- مثل عن جمعية شركات التأمين.
- ممثل عن الشركات القابضة العمومية.
- ستة (06) ممثلين للمهنة يعينهم مجلس النقابة الوطنية من بين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
- أستاذين (02) لهما رتبة أستاذ على الأقل في مجالي المحاسبة والمالية يعينهما الوزير المكلف بالتعليم ا لعالي والبحث العلمي.

1-3-تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة: [1]

لم يحدد المرسوم رقم 96-318 كيفية تنظيم المجلس وسيره، بل ترك الأمر للنظام الداخلي الذي يصادق عليه المجلس ويوافق عليه الوزير المكلف بالمالية، يسهر على سيره مجلس الأمانة العامة التي تعد واحدة من مصالح وزارة المالية، وتتكفل بكل الأنشطة الإدارية والتقنية والتمثيل والاتصال نيابة عن المجلس، ويدخل ضمن مهامها الأعمال المتعلقة أساسا بـــ:

- تسيير أموال المجلس مثل صرف الرواتب، التجهيز، التعويضات، والأتعاب.
- التنسيق بين أعضاء المجلس ولجانه،، وتنظيم الاجتماعات الدورية لهياكله.
- الإعداد لكل أشغال المجلس.
- نشر أعمال المجلس.
- استقبال الاستفسارات وتنظيمها وتوزيعها على اللجان ومن ثم الرد عليها.

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية الإصلاح المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**،المرجع السابق، ص 174-175.

وعلى العموم تتوزع أعمال المجلس حول ثلاثة مستويات رئيسية هي:

أ-الجمعية العامة: تضم مجموع أعضاء المجلس، وهي المكلفة أساسا بإصدار الآراء والتوصيات.

ب-اللجان التقنية: ويتوزع حولها مجموع أعضاء المجلس حسب اختصاصهم أو القطاعات التي ينتمون إليها، بحيث تتكفل كل واحدة في مجال اختصاصها بإعداد مشاريع الآراء والتوصيات حول المسائل الموجهة للمجلس أو المدرجة في برنامج عملها، وقد تم تشكيل ثمانية لجان تقنية، هي:

- لجنة المبادئ والمعايير المحاسبية.
- لجنة المحاسبة العمومية والوطنية.
- لجنة الإعلام الآلي والمحاسبة.
- لجنة الطاقة والمناجم.
- لجنة الشغل، السياحة والخدمات الأخرى.
- لجنة الهيئات المالية.
- لجنة الفلاحة، الصيد والري.
- لجنة البناء والأشغال العمومية.

تهدف هذه اللجان في إطار تحديث المخطط المحاسبي الوطني، استنادا للمعايير والتطبيقات المحاسبية الدولية، إلى تكييف المعايير الجديدة لقطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة.

ت-المكتب: ويتكفل بمهام تنظيم وتوجيه أنشطة وأعمال المجلس، ويتشكل من الرئيس ونائب الرئيس وستة (06) أعضاء.

2-خيارات إصلاح المخطط الوطني المحاسبي:

أوكلت المهمة لمجموعة خبراء فرنسيين تابعين:

- للمجلس الوطني للمحاسبة (CNC).
- مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين (CSOEC).
- الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC).

شكل المجلس لهذا الغرض لجنة قيادة (Comité de pilotage)، تضطلع بمهمة التنسيق ومتابعة أعمال فريق الخبراء، تم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى: تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN).
- المرحلة الثانية: إعداد مشروع نظام محاسبي جديد.
- المرحلة الثالثة: التكوين للمخطط المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية.
- المرحلة الرابعة: المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

ببلوغ المرحلة الثالثة تمخض عن أشغال اللجنة تقرير، ومشروع برنامج تكوين اشتمل على[1]:

- تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي.
- تنظيم أربعة (04) تجمعات جهوية تهدف لشرح مستوى برنامج النظام المحاسبي الجديد وكانت موجهة أساسا للمهنيين والممارسين.

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الأولى، المتمثل في تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني فلقد تضمن أساسا:

- نقائص المخطط المحاسبي الوطني.
- أوجه الاختلاف مقارنة بالمعايير والممارسة المحاسبية الدوليين.
- مجموعة من التوصيات.
- ثلاثة خيارات للإصلاح، تمثلت في:

- **الخيار الأول:** الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر.
- **الخيار الثاني:** الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنيته وهيكله، والعمل على ضمان توافقه على الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبية الدولية.
- **الخيار الثالث:** يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني، بشكل حديث استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول التي أرستها هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASC).

وبعد دراسته من قبل هيئات المجلس، قبلت الجمعية العامة بالخيار الثالث، وتبنت بالتالي إستراتيجية توحيد محاسبي تقتضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام حاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الثانية، فلقد تضمن مشروعا لنظام محاسبي جديد أعد بناء على اختيار المجلس السابق وتضمن هذا المشروع :

- التعريف بالإطار التصوري.
- التعريف بقواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء، والإيرادات.
- قواعد عمل الحسابات.
- نماذج القوائم المالية الجديدة ولواحقها، ومصطلحات تفسيرية.

[1] مداني بن بلغيث، ، **أهمية الإصلاح المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، المرجع السابق، ص172-173.

المبحث الثالث: النظام المحـــاسبي المـــالي SCF

لقد قامت الجزائر بتبني نظام محاسبي جديد هو النظام المحاسبي المالي SCF الذي يتبنى ويتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS. ولتحقيق هذا قامت السلطات الجزائرية بإصدار القانون رقم 11/07 الصادر في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) والذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من سنة 2010، كما تعزز هذا القانون بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون السابق، وقامت وزارة المالية بإصدار قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الصادر في 2009/03/25 في العدد رقم 19 للجريدة الرسمية، ويعتبر هذا الإطار القانوني للمعالجة المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF.

المطلب الأول: أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية: [1]

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذلك إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب.
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم المقدرة التنافسية للمؤسسة.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.

---

[1] مراد ناصر ، **الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2009، ص6.

- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة .
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي تدفقات الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حساب النتائج حسب الوظيفة.

المطلب الثاني: الإطار التصوري وتنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي

يعرف الإطار التصوري بأنه دستور و نظام متماسك منطقيا من الأهداف و الأساسيات المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير متسقة و أن تصف طبيعة و حدود المحاسبة المالية ،حيث يتضمن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مجال التطبيق ، المبادئ،الفروض المحاسبية و الخصائص النوعية،و تعاريف خاصة بالأصول،الخصوم،رؤوس الأموال،التكاليف و النواتج.كما يخضع العمل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي إلى مجموعة من الأمور التنظيمية.

1- الإطار التصوري:

كما سبقت الإشارة أعلاه، فقد تضمن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي النقاط التالية:

- مجال التطبيق.
- المبادئ، الفروض المحاسبية و الخصائص النوعية.
- تعاريف خاصة بالأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، التكاليف والنواتج.

1-1-مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه:

1-1-1-مفهوم النظام المحاسبي المالي:

إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1].كما يتضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، و يتضمن أيضا:[2]

- تصنيف الكتل المحاسبية والمجموعات.
- تحديد الحسابات.

[1] القانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة الثالثة.

[2] شعيب شنوف ،المرجع السابق ،ص26.

- وضع القوائم المالية.
- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الصورة المحاسبية.

1-1-2-مجال التطبيق:

إن مشروع النظام المحاسبي يطبق إجباريا على:[1]

- كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون التجاري.
- كل مؤسسة تابعة للقطاع العام أو الخاص، أو القطاع المختلط.
- كل قطاع يقوم بإنتاج سلع أو خدمات، كالتعاونيات.
- وآخرون ملزمون بمسك محاسبة مالية*.

ويستثنى من مجال التطبيق، الأشخاص المعنويين الخاضعون لأحكام المحاسبة العمومية.

1-2-المبادئ ،الفروض و الخصائص النوعية:

يشمل الإطار النظري أو المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي على الفروض المحاسبية والمبادئ المحاسبية و الخصائص النوعية للمعلومة المالية، يمكن التطرق إليها فيما يلي:

1-2-1- الفروض المحاسبية:

هي مجموعة من المسلمات مستخلصة من البيئة المحيطة بالمؤسسة، بجوانبها المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وهي بالأساس الذي تشتق منه المبادئ المحاسبية ويساعد على تفسيرها وتطويرها[2]. ومن أهم الفروض المحاسبية ما يلي:

-الاستمرارية في النشاط.

- محاسبة الالتزامات (أساس الاستحقاق).

1-2-2- المبادئ المحاسبية:

المبدأ المحاسبي هو عبارة عن قاعدة أو قانون عام يجب الالتزام به في التطبيق العلمي، والمبادئ هي مشتقة من الفروض، كما أن النظام المحاسبي المالي أدرج اثنا عشر مبدءا.

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[3]

- الدورية Périodicité.
- استقلالية الدورات indépendances des exercices .

---

[1] القانون 11/07 ، المرجع السابق، المواد 02، 04، 05.

* يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها أو عدد مستخدميها ونشاطها حد معين أن تمسك محاسبة مبسطة تسمى محاسبة الخزينة.

[2] حنيفة بن ربيع ، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010، ص28.

[3] H. DEVASSE,M.PARRUITE, A.SADOU, **MANUEL DE Comptabilité, Conforme AU SCF.ET AU NORMES IAS/IFRS**, BERTI édition, Alger, 2010, p 54-55.

- الوحدة المحاسبية Convention de l'entité.
- الحيطة والحذر Prudence.
- الصورة الصادقة L'image fidèle .
- عدم المقاصة La non-compensation .
- مبدأ ارتباط الميزانية الافتتاحية Intangibilité du bilan d'ouverture.
- الوحدة النقدية Convention de l'unité monétaire.
- تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني Prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique .
- الأهمية النسبية L'importance relative.
- المداومة Permanence des méthodes.
- طرق التقييم Méthodes d'évaluation.

1-2-3-الخصائص النوعية:

الخصائص النوعية للمعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي هي نفسها الخصائص النوعية للمعلومة المالية المذكورة في الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية.

1-3-تعاريف عناصر القوائم:

لقد أعطى النظام المحاسبي المالي تعاريف محددة لعناصر الميزانية والمتمثلة في الأصول، الخصوم ورأس المال الخاص، كذلك بالنسبة لعناصر جدول حسابات النتائج والمتمثلة في الأعباء والنواتج، كما صنف الأصول والخصوم إلى أصول متداولة وغير متداولة، وخصوم متداولة وغير متداولة.

كما أن التعاريف التي قدمها النظام المحاسبي المالي تتشابه مع التعاريف المقدمة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

2-تنظيم المحاسبة وفق للتنظيم المحاسبي المالي:

إن تنظيم العمل المحاسبي في النظام المحاسبي المالي لم يتغير على العموم ، وهو كالتالي: [1]

- تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية.
- على المؤسسة أن تحدد تحت مسئوليتها الإجراءات الضرورية للمراقبة الداخلية والخارجية.
- إعداد وثائق تشرح فيها كيفية التنظيم المحاسبي وتسمح بفهم مراقبة نظام معالجة البيانات المحاسبية.
- يجب القيام بجرد عناصر الأصول والخصوم، على الأقل مرة في السنة بالقيمة والكمية.
- يطبق مبدأ القيد المزدوج في التسجيل المحاسبي.

[1] بن ربيع حنيفة ،المرجع السابق ،ص 24-25.

- كل تسجيل محاسبي يثبت بوثيقة مبررة، مؤرخة ورقية أو على أي حامل آخر يضمن المصداقية، الحفظ وإمكانية تحويل محتواه لسند ورقي.
- يمكن تلخيص يومي للتسجيلات ذات الطبيعة نفسها ومبررة بشكل مقبول بوثيقة واحدة.
- إجراءات الإقفال، يجب أن تضمن عدم المساس بالتسجيلات.
- مسك دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد، إجباري (ما عدا في المؤسسات الصغيرة جدا).
- إمكانية استعمال نظام اللامركزية، يوميات مساعدة ودفتر أستاذ مساعد.
- الاحتفاظ بالدفاتر والمستندات التبريرية على الأقل لمدة 10 سنوات.
- يمكن مسك المحاسبة يدويا، أو عن طريق المعلوماتية.
- استعمال الحسابات ذات رقمين إجباري على كل مؤسسة، ويبقى لها الخيار في استعمال الحسابات الفرعية حسب حاجاتها، لذا عليها اقتراح مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر.

المطلب الثالث : قواعد التسجيل والتقييم وفق النظام المحاسبي المالي

تتمثل قواعد التسجيل والتقييم وفق النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- قواعد عامة للتسجيل والتقييم.
- قواعد خاصة للتسجيل والتقييم.
- حالات خاصة للتسجيل والتقييم.

1-القواعد العامة للتسجيل والتقييم :

1-1-تسجيل الأصول، الخصوم، الأعباء ، والنواتج: [1]

يتم تسجيل عنصر الأصل، الخصم، النواتج، العبء ، في اللحظة التي:

- يحتمل فيها أن كل المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة به تعود إلى المؤسسة.
- يكون لهذا العنصر تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بشكل موثوق منه.

1-2-قواعد عامة للتقييم:

ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على اصطلاح التكلفة التاريخية، بيد أنه يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا النظام وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى :

- القيمة العادلة (أو القيمة الحالية) .
- القيمة القابلة للتحقق.

[1] جمعة هوام ، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص39.

- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة)

تعتمد المؤسسة عند حلول أي تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول لم يفقد قيمته، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر، فإن المؤسسة تقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل، بحيث تقيم القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية، وفيما إذا تعذر تقدير ثمن البيع الصافي للأصل، فإن قيمته القابلة للتحصيل ستبقى كما لو كانت متساوية لقيمتها النفعية، وفي حالة وجد أصل لا يتولد عنه تدفق مالي مباشر، فإن قيمته القابلة للتحصيل تحدد بالنسبة إلى الوحدة المنتجة للأموال والتي ينتسب إليها.

عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأصل معين أقل من قيمته المحاسبية الصافية للإهتلاك، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إنزالها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية عن القيمة الممكن تحصيلها خسارة في القيمة.

يؤخذ بخسارة القيمة المثبتة لأي أصل خلال السنوات المالية السابقة في شكل حاصل ضمن حساب النتيجة عندما تصبح قيمة هذا الأصل القابلة للتحصيل أعلى من قيمته المحاسبية، وحينئذ يعمد إلى زيادة القيمة المحاسبية للأصل بما يناسب قيمته القابلة للتحصيل، لكن دون تجاوز القيمة المحاسبية للإهتلاك التي قد يتم تحديدها في حالة ما إذا لم يتم إدراج أي خسارة قيمة في الحسابات بالنسبة إلى هذا الأصل خلال السنوات المالية السابقة.

2-القواعد الخاصة للتسجيل والتقييم:

2-1-التثبيتات المادية وغير المادية :

التثبيت المادي هو أصل تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج ،و تقديم الخدمات ،و الإيجار ،و الاستعمال لأغراض إدارية،و الذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله أكثر من سنة مالية واحدة. أما التثبيت غير المادي هو أصل محدد الهوية، غير نقدي وغير مادي[1]، ، والمقصود منه مثلا هو المحلات التجارية المكتسبة والعلامات المميزة، والبرمجيات المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى، والمخالصات ومصاريف تنمية حقل منجمي معد للاستغلال التجاري.

و كل من التثبيتات المادية و التثبيتات غير المادية مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار نشاطاتها العادية.

كما تطبق المبادئ الآتية لتجميع الأصول المادية أو الفصل فيما بينها:

- يمكن أن تعتبر العناصر ذات القيمة الضعيفة كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تم استخدامها فيها، وعليه فإنها لا تدرج في الحسابات على شكل تثبيتات.

- تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة النوعية في الحسابات على شكل تثبيتات مادية إذا كان الكيان يعتزم استخدامها لأكثر من سنة واحدة.

---

[1] Eric DUMALANEDE, **comptabilité générale**, conforme au SCF et aux normes comptables internationales IAS/IFRS, BERTI édition, Alger, 2009, p144.

– تعالج مكونات أصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدة الانتفاع بها مختلفة، أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة.

– تعتبر الأصول المرتبطة بالبيئة وبالأمن كما لو كانت تثبيتات مادية إذا كانت تسمح للكيان برفع المنافع الاقتصادية المستقبلية لأصول أخرى قياسا إلى ما يمكن أن يكون حصل عليه لو لم تكن قد اكتسبها.

تدرج التثبيتات في الحسابات بقيمتها المنسوبة إليها مباشرة وتندرج فيها مجموع تكاليف الشراء، ووضع المشتريات في أماكنها، والرسوم المدفوعة، والأعباء المباشرة الأخرى، وليست المصاريف العامة والمصاريف الإدارية، ومصاريف الانطلاق في النشاط بالتي تدرج ضمن هذه التكاليف.

كما أن تكلفة أي تثبيت أنتجته المؤسسة لنفسها تندرج فيها كلفة العتاد واليد العاملة، وأعباء الإنتاج الأخرى.

تضاف كلفة تفكيك أي مؤسسة عند انقضاء مدة الإنتاج بها أو كلفة تحديد موقع إلى كلفة إنتاج التثبيت المعني أو اقتنائه إذا كان هذا التفكيك أو التجديد بشكل إلزاما للمؤسسة.

بالنسبة للنفقات اللاحقة فتتم المحاسبة عنها كما يلي:

- تدرج النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيتات المادية أو غير المادية التي سبق إدراجها في الحسابات في شكل تثبيت في الحسابات كعبء من أعباء السنة المالية المستحقة خلالها إذا كانت تصلح مستوى نجاعة الأصل.
- وإذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية لتلك الأصول، أي إذا كان من قبل الاحتمال أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية تفوق المستوى الأصل للنجاعة إلى الكيان فإنها تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات وتضاف إلى قيمة الأصل.

إن طريقة اهتلاك أي أصل هي انعكاس تطور استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية التي يدرها ذلك الأصل،و لقد وردت في النظام المحاسبي المالي أربع طرق للاهتلاك هي الطريقة الخطية، الطريقة التناقصية،الطريقة المتزايدة، أو طريقة وحدات الإنتاج[1]. وتكون الطريقة الخطية هي المعتمدة في حالة لم يكن تحديد هذا التطور بصورة صادقة. كما يجب أن تدرس من جديد دوريا طريقة الاهتلاك، والمدة النفعية، والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبيتات المادية، ففي حالة حدوث تغيير كبيرة للوثيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناجمة عن تلك الأصول، يعمد إلى تغيير التقديرات والتوقعات السابقة لكي تعكس هذا التغير الحاصل في الوتيرة، وإذا تبين أن مثل هذا التغير أمر ضروري، فإنه يدرج في الحسابات كما لو كان تغيرا لتقدير محاسبي، ويعمد إلى تقويم أو تصحيح المبلغ المخصص لاهتلاكات السنة المالية والسنوات المستقبلية.

[1] RACHIDA BOURSALI, **LES NORMES COMPTABLES DU SCF**, ALOULFIA TALITA, ALGER, 2010, P58

2-2-عقارات التوظيف:

يشكل أي عقار موظف ملكا عقاريا (قطعة أرضية، بناية أو جزء من بناية)مملوكا لتقاضي إيجار أو تثمين رأس المال فهو لذلك غير مرصود لكي يستعمل في إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات أو لأغراض إدارية، كما أنه غير مرصود لكي يباع في إطار النشاط العادي.

بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا ماديا، يمكن القيام بتقديمها إما بكلفة منقوصة من تجميع الاهتلاكات وتجميع خسائر القيم حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيتات، أو يتم تقديمها استنادا إلى قيمتها العادلة.

2-3-الأصل البيولوجي:

يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ أي إقفال للحسابات بالقيمة العادلة منقوصا منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع إلا إذا لم يكن تقدير قيمته العادلة بصورة صادقة، وفي مثل هذه الحالة، يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة، والخسارة أو الربح المتأتيان من تنوع القيمة المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها.

2-4-معالجة أخرى مرخص بها لتقييم التثبيتات المادية:

القاعدة العامة هي أنه بعد التسجيل الأولي للقيم المادية محاسبيا ضمن الأصول، تسجل لاحقا بتكلفتها منقوصا من المجموع المتراكم للاهتلاكات والمجموع المتراكم للخسائر في القيمة، إلا أنه توجد طريقة أخرى مسموح بها في تسجيل التثبيتات المادية في نهاية كل دورة، على أساس مبلغها المعاد تقديره، حيث يصبح التسجيل المحاسبي وفقا للقيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم منقوصا منها مبلغ الاهتلاكات المتراكمة اللاحقة والخسائر في القيمة المتراكمة اللاحقة، غير أن هذه الطريقة قد تكون صعبة التطبيق، خاصة في غياب سوق مالية فعالة، إلا إذا كان تحديد القيمة العادلة يتم بطريقة موثوق بها[1].

2-5-الأصول المالية غير الجارية (التثبيتات المالية):

تكون الأصول المالية المملوكة لأي مؤسسة من المؤسسات من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير لوجهتها في إحدى الفئات الآتية:

[1] عبد القادر بكيحل ، المرجع السابق، ص70.

- سندات المساهمة والديون المرتبطة التي يعد امتلاكها مفيدا لنشاط المؤسسة،إذ تسمح لها بأن تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر سندات،أو أن تمارس مراقبتها (المشاركة في الفروع،الكيانات المشاركة لها،أو المؤسسات المشتركة).
- السندات الاستثمارية والقيم الثابتة الخاصة بنشاطات المحافظ الاستثمارية،و التي توفر على المدى الطويل مردودية مرضية.
- قيم التوظيف المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.
- القروض والحقوق التي تصدرها المؤسسة وليست لها النية في بيعها في المدى القصير.

2-6-المخزونات وما هو قيد الإنجاز:

المخزون هي أصول تمتلكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري، أو هي قيد الإنتاج بقصد إنجاز قبل هذا البيع،أو مواد أولية أو توريدات لكي تستهلك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات، ويتم تصنيف أصل في شكل مخزونات (أصول جارية) أو في شكل تثبيتات (أصول غير جارية) لا على أساس نوع الأصل بل تبعا لوجهته أو استعماله في إطار نشاط المؤسسة. يتم التسجيل الأولي للمخزونات ضمن الأصول بتكلفة الشراء أو الاقتناء التي تشمل أسعار الشراء وكل المصاريف الملحقة بعملية الشراء، مثل مصاريف الإدارة والمالية والمصاريف العامة[1]، أو بتكلفة الإنتاج وهذا على حسب طبيعة المخزون، وإن لم يكن ذلك ممكنا فعلى أساس سعر بيعها في تاريخ إقفال الدورة مخصوما منه مصاريف البيع والتوزيع. وعملا بمبدأ الحيطة والحذر فإن المخزونات تقوم بأقل كلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر عقب طرح كلفتي الإتمام والتسويق.

تدرج أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتيجة عندما تكون كلفة مخزون ما أكبر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون.

وعند الخروج من المخزن أو عند الجرد، هناك طريقتين لتقييم المخزونات، إما بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة أو طريقة ما ورد أولا صدر أولا (FIFO) ، ويكون لزاما على المؤسسة أن تشير في الملحق إلى الطريقة التي يتم بواسطتها تقييم ومتابعة المخزونات إضافة إلى توضيح أثر اختيار الطريقة المتبعة.

تعالج المخزونات الزراعية بالتكلفة الأولية محاسبيا، وتقيم بالقيمة العادلة عند تاريخ الإقفال [1].

2-7-مؤونات الأعباء والخسائر:

تعتبر مؤونة الأعباء والخسائر من ضمن عناصر الخصوم، وتسجل في الحالات التالية:

- هناك التزام حالي قانوني ناتج غن أحداث ماضية.

[1] شعيب شنوف، المرجع السابق، ص 88.

- احتمال خروج موارد من اجل تسوية هذا الالتزام.
- إمكانية تحديد وتقدير القيمة المقابلة لهذا الالتزام بصفة دقيقة وعادلة.

يجب إعادة النظر في قيمة المؤونة عند نهاية كل دورة محاسبية، ولا يمكن استعمال المؤونة في غير الهدف الذي وضعت من أجله.

2-8-الإعانات المالية:

الإعانة العمومية هي عمليات تحويل موارد عمومية معدة لتعويض التكاليف التي تحملها أو سيتحملها المستفيد من الإعانة بفعل امتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطته ماضيا أو مستقبلا، كما أن هذه الإعانة غير قابلة للتسديد من طرف المستفيد، وتنقسم إلى نوعين: إعانات الاستغلال، وتوجه هذه الإعانات لتعويض النقص في نواتج الاستغلال أو لمواجهة بعض تكاليف الاستغلال، كما تسجل مباشرة من نواتج الاستغلال، كما سجل مباشرة في نواتج الاستغلال. أما إعانات الاستثمار فهي إعانات موجهة لحيازة أو إنتاج تثبيتات محددة أو تمويل نشاطات على المدى البعيد[1]، ويسجل هذا النوع من الإعانات في الأموال الخاصة، وتدرج في الحسابات كمنتجات حسب تناسب الاهتلاك المحتسب.

2-9-القروض والخصوم المالية الأخرى:

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها، وبعد الاقتناء، تقوم الخصوم المالية من غير الخصوم المحتازة لأغراض معاملة تجارية حسب التكلفة المهتلكة باستثناء الخصوم المحتازة لأغراض التعامل التجاري والتي تقوم بقيمتها العادلة.

2-10-تقييم الأعباء والمنتجات المالية:

تؤخذ الأعباء والمنتجات المالية في الحساب تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها. والعمليات التي يتم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها العادلة بعد طرح الحاصل المالي أو الكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل، وحينئذ فإن الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة العادلة للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري وكمنتجات في حساب البائع.

3- حالات خاصة للتقييم والمعالجة الحسابية:

هناك مفاهيم جديدة، ومعالجات محاسبية لم تكن من قبل أتى بها النظام المحاسبي المالي، أهمها ما يلي:

[1] H.DEVASSE,M.PARRUITE ,A.SADOU,OP-CIT,P 107.

3-1-ضرائب الدخل المؤجلة:[1]

تتعلق ضريبة الدخل المؤجلة بالضرائب على الأرباح القابلة للدفع ونعني بها ضريبة مؤجلة كالتزام (خصوم) أو ضريبة قابلة للاسترجاع ونعني بها ضريبة مؤجلة أصول، أثناء الدورات المستقبلية.

ضريبة الدخل المؤجلة كأصل هي عوائد ضريبية مستقبلية، بحيث أنها تمثل أرباح تم إخضاعها من قبل للضريبة ولكن لم يتم التقرير عنها في قائمة حسابات النتائج بعد، كذلك فإن ضرائب الدخل التي يتم تسديدها من قبل على ذلك الدخل تعتبر في الحقيقة بمثابة مصاريف مدفوعة مقدما. أما ضريبة الدخل المؤجلة خصوم أو التزام ضريبة الدخل المؤجلة ، يمثل التزام ضريبة دخل مستقبلية متوقع نتيجة للأرباح المالية الحالية، أو عن الفترات السابقة والتي تم التقرير عنها سابقا في القوائم المالية، إلا أنه لم يتم إخضاعها للضريبة.

3-2-عقد الإيجار- تمويل:

هي عقود إيجارية يتم بموجبها تحويل كامل المنافع والأخطار الملازمة لملكية الأصل من المؤجر إلى المستأجر، مع تحويل أو عدم تحويل الملكية في نهاية العقد المستأجر، وتتم المحاسبة عند الإيجار التمويلي كما يلي:

- لدى المستأجر: يسجل ضمن الأصول (أصول ثابتة مادية) بالقيمة العادلة، أو بالقيمة الحالية للمدفوعات المالية المقابلة للإيجار، وتسجل الالتزامات الناتجة عن مدفوعات الإيجار السنوية في الخصوم.
- لدى المؤجر: يظهر مبلغ الأصل الموضوع موضع ايجار تمويل لدى المؤجر في الأصول ضمن حساب القروض و الحسابات الدائنة المترتبة عن عقد ايجار تمويل، و ليس في حساب تثبيتات عينية حتى و لو احتفظ المؤجر بملكية الأصل على الصعيد القانوني.

3-3- العمليات بالعملة الأجنبية:

الأصول التي تم اقتناؤها بالعملة الأجنبية يجب تحويلها إلى العملة الوطنية حسب سعر الصرف الجاري، أما الحقوق والديون المقيمة بالعملة الأجنبية يجب تحويلها إلى العملة الوطنية بسعر الصرف التاريخي (تاريخ العقد أو الاتفاق)، فروقات أسعار الصرف تسجل مباشرة في الأموال الخاصة[2].

3-4-فارق الاقتناء Good Will:

ينشأ فرق الاقتناء عادة من شراء أو تجميع المؤسسات أو من عملية ضم مؤسسة أخرى وبالتالي عند هذه العمليات يجب أن يظهر فارق الاقتناء من ضمن الأصول.

---

[1] شعيب شنوف،المرجع السابق،ص88.

[2] المرجع نفسه، ص 85.

3-5-عمليات مشتركة أو عمليات لحساب الغير:

3-5-1- شركات المساهمة:

العمليات التي تمت بصورة مشتركة أو المصالح المشتركة هي اتفاق تعاقدي يتفق فيه طرفان أو أكثر على ممارسة نشاط اقتصادي تحت المراقبة المشتركة وتتوقف تسجيل العمليات لدى كل مساهم على الشروط التعاقدية والتنظيم المحاسبي الذي يقرره الشركاء المساهمين[1].

3-5-2- امتيازات المرفق العمومي:

في إطار الامتياز المرفق العمومي فإن الأصول التي يضعها المتنازل له في الامتياز تسجل في أصل ميزانية المؤسسة صاحبة الامتياز، والمستوى المطلوب من المرفق العمومي للطاقة الإنتاجية للإنشاءات المتنازل عنها يضمن بواسطة الاهتلاكات أو المؤونات أو بصورة خاصة بواسطة مؤونات التجديد.

3-5-3- عمليات منجزة لحساب الغير:

العمليات التي تعالجها المؤسسة لحساب أطراف أخرى بصفتها وكيل، تسجل في حساب الغير، ويسجل الوكيل في حساب النتائج فقط المكافأة التي يحصل عليها في إطار مهمته، والعمليات المعالجة بواسطة المؤسسة لحساب الغير وباسم المؤسسة تسجل حسب طبيعتها في الأعباء والنواتج للمؤسسة.

3-6-الحسابات المجمعة:

تهدف الحسابات المجمعة إلى تقديم الممتلكات أو الوضعيات المالية وحساب النتيجة الخاص بالمجمعة كما لو تعلق الأمر بذمة واحدة، بحيث كل ذمة لها مقر أو نشاط رئيسي في الإقليم الوطني وتراقب ذمة أو عدة ذمم، تكون ملزمة بأن تعد وتنشر سنويا القوائم المالية المجمعة للمجموع المكون لكل هذه الذمم.

ويفترض وجود المراقبة في الحالات التالية[2]:

- الامتلاك المباشر أو غير المباشر (بواسطة الفروع) لمعظم حقوق التصويت في ذمة أخرى.
- السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت المحصل عليها في إطار اتفاق مع شركاء آخرين أو المساهمين.
- سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري ذمة أخرى.
- السلطة على تحديد السياسات المالية والعملياتية للذمة بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد.
- سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات تسيير الذمة.

---

[1] هوام جمعة، المرجع السابق، ص145.

[2] المرجع نفسه، ص 148.

وتترك خارج مجال تطبيق عملية توحيد الذمم التي تواجه قيود صارمة تفرض إعادة النظر في المراقبة أو النفوذ الذي تمارسه عليها الذمة الموحدة، كذلك بالنسبة للذمم التي تملك حصص بغرض التنازل عنها لاحقا.

3-7-منافع المستخدمين:

الامتيازات الممنوحة من طرف المؤسسة لمستخدميها وعمالها يتم تسجيلها محاسبيا ضمن الأعباء، في إطار قيام عمال المؤسسة لأنشطة مقابل هذه الامتيازات، وفي نهاية الدورة فإن التزامات المؤسسة تجاه عمالها في صورة منح التقاعد، الاشتراكات الاجتماعية ، يتم إثباتها على شكل مؤونات، بحيث تحدد هذه المؤونات على أساس القيمة الحالية لمجموع التزامات المؤسسة تجاه مستخدميها.

3-8-العقود على المدى الطويل:

يتضمن عقد على المدى الطويل إنجاز سلعة، خدمة، أو مجموعة من السلع أو الخدمات تقع تواريخ الانطلاق أو الانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة (عقود بناء، عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة، عقود تقديم خدمات).

يتم تسجيل الأعباء والنواتج التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم العملية بشكل يسمح باستخراج نتيجة محاسبية بالتتابع لإنجاز العملية (التسجيل حسب الطريقة المرجعية طريقة التقدم)، وإذا كان نظام المعالجة للمؤسسة أو طبيعة العقد لا يسمح بتطبيق طريقة التسجيل حسب التقدم. أو إذا كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بشكل موثوق منه، يسمح بتسجيل النواتج بمبلغ يساوي الأعباء المسجلة والتي يحتمل تحصيلها (التسجيل وفقا لطريقة الإنجاز)[1].

3-9-تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية، تصحيح الأخطاء:

يعتبر استخدام التقديرات المعقولة جزءا أساسيا من إعداد البيانات المالية ولا يضعف من موثوقيتها، لكن قد يحتاج التقدير إلى مراجعة إذا حدثت تغيرات في الظروف التي ارتكز عليها التقدير أو نتيجة معلومات جديدة أو المزيد من الخبرة، ويتم الاعتراف بأثر التغير المحاسبي بأثر مستقبلي من خلال تضمينه في الربح أو الخسارة في:

- فترة التغير إذا كان التغير يؤثر على تلك الفترة فقط.
- أو فترة التغير والفترات المستقبلية إذا كان التغير يؤثر على كليهما.

كما يمكن أن تنشأ الأخطاء فيما يتعلق بالاعتراف بعناصر البيانات المالية أو قياسها أو عرضها أو الإفصاح عنها، بحيث يتم تصحيح أخطاء الفترة السابقة المادية بأثر رجعي في المجموعة الأولى من البيانات المالية التي يتم التصريح بإصدارها بعد اكتشافها من خلال:

- إعادة عرض المبالغ المقارنة للفترة (الفترات السابقة المعروضة التي وقع فيها الخطأ).

[1] هوام جمعة ، المرجع السابق، ص 212.

- أو إذا وقع الخطأ قبل أو لفترة سابقة معروضة، إعادة عرض الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية لأول فترة سابقة معروضة.

ويتم تحميل تصحيح الأخطاء في حساب النتيجة " مرحل من جديد " للدورة الحالية، وإذا تعذر ذلك تحمل على حساب الاحتياطي الذي يرفق النتيجة غير الموزعة.

3-10-المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة:

يقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية[1]:

- المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي سجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.
- حفظ وثائق الإثبات الرئيسة والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة، أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل،...إلخ مع وجوب تاريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ما يلي:[2]

أ- بالنسبة للمؤسسات التجارية: تم تحديد رقم أعمالها بـــ: 10 ملايين، أما عدد عمالها فهو 09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل.

ب- بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية والحرفية: تتفق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات التجارية من حيث عدد العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدر بـــ : 06 ملايين دج.

ت-المؤسسات الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى: بدورها تتفق هذه المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها مختلف والذي حدد بـــ : 03 ملايين دج.

المطلب الرابع: عرض القوائم المالية ومدونة الحسابات.

يفرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات التي تندرج ضمن مجال تطبيقه أن تقوم بإعداد القوائم المالية سنويا[3]، ويتم إصدارها خلال مدة أقصاها ستة أشهر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية. وتتمثل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة بالإضافة إلى

---

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحددة لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص22.

[2] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم العمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، المرجع السابق، ص 91.

[3] قانون 11/07، المرجع السابق، المادة 25.

ملحق القوائم المالية، كما تم وضع مدونة حسابات الوضعية المالية وحسابات التسيير، تقوم المؤسسة من خلالها بتسجيل عملياتها، وذلك حسب طريقة عمل كل حساب.

1-القوائم المالية:

تتكون القوائم المالية من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية السابقة الذكر، حيث يتم إعدادها تحت إشراف مدراء المؤسسات، ويجب أن يتم توضيح المقر الاجتماعي للمؤسسة، طبيعة القوائم المالية (قوائم مجمعة، قوائم خاصة بالوحدات...)، تاريخ إقفال القوائم المالية، العملة المستعملة في قياس القوائم المالية.

يتم عرض القوائم المالية بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة، بحيث يتم تقديم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة بعمودين واحدة لأرصدة الدورة السابقة والثاني يخص معطيات الدورة المالية.

1-1-الميزانية:

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، بحيث تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية، وينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية:

1-1-1-الأصول:

تضم الأصول العناصر التالية:

أ-الأصول الغير متداولة:

- القيم الثابتة المعنوية، فارق الاقتناء، قيم معنوية أخرى.
- القيم الثابتة المادية، تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل.
- الأصول المالية وتضم: سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة.
- أصول ضريبية مؤجلة.

ب -الأصول المتداولة أو الجارية:

- المخزونات والحسابات الجارية.
- الزبائن ومدينون آخرون.
- مدينون آخرون.
- حسابات الخزينة الموجبة أو ما يعادلها.

1-1-2-الخصوم:

تضم الخصوم العناصر التالية:

أ-الأموال الخاصة:

- رأس المال المطلوب.
- رأس المال الغير مطلوب.
- الاحتياطات.
- فرق إعادة التقدير.
- الأموال الخاصة، محول من جديد.
- نتيجة الدورة.

ب-الخصوم الغير متداولة:

- قروض وديون مالية.
- التزام ضريبي مؤجل.
- خصوم أخرى غير متداولة.
- مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المماثلة.

ت-الخصوم المتداولة:

- الموردين والحسابات الملحقة.
- ضرائب.
- ديون ودائنون آخرون.
- حسابات الخزينة (السالبة وما يعادلها).

1-2-حساب النتائج:

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، ويعتبر حساب النتائج وثيقة تلخيصية للأعباء والنواتج الملحقة خلال الدورة المحاسبية الجارية.

أما العناصر التي يجب أن يتضمنها حساب النتائج فهي كما يلي:[1]

- حوصلة الأعباء حسب طبيعتها يمكن من خلالها حساب الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال.
- إيرادات ونواتج النشاط العادي.
- النتيجة الوظيفية.

[1] شعيب شنوف ، المرجع السابق ، ص 79-80.

- الإيرادات المالية والأعباء المالية.
- العناصر غير العادية (النواتج والأعباء).
- النتيجة العادية قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية للأسهم (شركات ذات أسهم).

بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى يمكن عرضها فيما يلي:

- مبلغ الضرائب.
- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.
- الأعباء الخاصة بأجور المستخدمين.
- مبالغ الحصص الموزعة للشركات ذات الأسهم.

ويمكن عرض حسابات النتائج حسب الوظائف الموجودة في المؤسسة.

1-3-جدول تدفقات الخزينة:

1-3-1- مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها[1].كما يستعمل من طرف مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

1-3-2-مكونات جدول تدفقات الخزينة:

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:[2]

- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال، وتتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليس لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.

---

[1] يوسف قريشي وإلياس بن ساسي، **التسيير المالي: دروس وتطبيقات**، الأردن، دار وائل، 2006، ص 204.

[2] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، المرجع السابق، ص 26.

- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار، وتتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل، والتي تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

1-3-3-عرض جدول تدفقات الخزينة:

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية وجامعات معاهد مختصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصية في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة هما الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة.

أ-جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة: إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها النظام المحاسبي المالي، ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ، الموردين، الضرائب، ...) قصد الحصول على تدفق لخزينة صافي، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعينة.

يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات:

* تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال:

وتحدد كما يلي:

+ التحصيلات المقبوضة من الزبائن.
- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.
- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.
- الضرائب عن النتائج المدفوعة.
+ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

* تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:

وتحدد كما يلي:

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية.
+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادي والمعنوية.
- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.
+ التحصيلات عن عملية التنازل عن القيم الثابتة المالية.
+ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.
+ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستعملة.

* تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:

+ التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم.

- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيان بها.

+ التحصيلات المتأتية من القروض.

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ب-جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال، وعلى هذا الأساس سيتم عرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعين الأخيرين تم عرضهم.

* تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال:[1]

وتحدد كما يلي:

- صافي نتيجة السنة المالية.

تصحيحات من أجل:

- الاهتلاكات والمؤونات.
- تغير الضرائب المؤجلة.
- تغير المخزونات.
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.
- تغير الموردين والديون الأخرى.
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

1-4-جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يقدم جدول تغيرات رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية،ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول:

- النتيجة الصافية.
- حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)
- مكافآت رأس المال (توزيع الحصص).
- نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال.
- تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطائهما أثر مباشر على رأس المال.

[1] Christien et Mireille ZAMBOTTO, **Gestion financière**, paris, Dunod , 1999, p65.

1-5-الملحق:

يتضمن الملحق جداول ملحقة لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرائق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة للميزانية؛حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة،إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم، الوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم.

2-مدونة الحسابات:

جمعت قوائم الحسابات في ثلاث مجموعات: [1]

*حسابات الميزانية التي تضم الأصناف التالية:

- الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال.
- الصنف الثاني : التثبيتات.
- الصنف الثالث: حسابات المخزونات وما هو قيد الإنجاز.
- الصنف الرابع: حسابات الغير.
- الصنف الخامس: الحسابات المالية.

*حسابات التسيير:

- الصنف السادس: حسابات الأعباء.
- الصنف السابع: حسابات النواتج.

أما الأصناف 0، 8، 9 يمكن للمؤسسات استعمالها بحرية في التسيير من خلال محاسبة التسيير.

بدراسة مقارنة مع مدونة حسابات المخطط الوطني للمحاسبة السابقة يمكن استنتاج مايلي:

- هناك بعض الحسابات تم تجميعها في حساب واحد، والحسابات المحررة استعملت لمحتويات أخريات، مثال ذلك في الحساب 07 " المبيعات " الذي يحتوي على كل الحسابات السابقة الممثلة في الحساب 70 " مبيعات بضاعة " ، الحساب 71 " منتجات مباعة " ، الحساب 74 " خدمات مقدمة " ، فتم إلغاء الحساب 71 بينما أصبح الحساب 74 " إعانات الاستغلال " نفس الشيء بالنسبة للحساب 60 " مشتريات مستهلكة "، جمع فيها الحساب 60 " بضاعة مستهلكة "، والحساب 61 " مواد ولوازم مستهلكة ".
- على العكس، حسابات أخرى تم انشطارها غلى عدة حسابات نظرا لتنوع محتواها، مثل الحساب 62 " خدمات (سابقا) " ، تم تقسيمه إلى حسابين ، هما الحساب 61 " خدمات خارجية " والحساب 62 " خدمات خارجية أخرى " .

[1] بن ربيعة حنيفة، المرجع السابق، ص25.

- هناك بعض الحسابات احتفظ برقمها وبمحتواها معا، على سبيل المثال الحساب 63 " أعباء المستخدمين"، الحساب 64 " ضرائب ورسوم "، الحساب 30 " مخزون بضاعة " الحساب 31 " مواد ولوازم ".

- هناك بعض الحسابات غير رقمها، واحتفظ بمحتواها، على سبيل ا لمثال، الحساب 12 " نتيجة السنة المالية "، الحساب 18 " نتيجة قيد التخصيص "، الحساب 23 " مثبتات قيد الإنجاز "، الحساب 28 " استثمار قيد الإنجاز " .

- هناك بعض الحسابات ألغي محتواها، لعدم توافقه مع تعريف الأعباء، النواتج، الأصول والخصوم، مثل الحساب 20 " المصاريف الإعدادية " ، الحساب 75 " تحويل تكاليف الإنتاج" ، والحساب 78 " تحويل تكاليف الاستغلال "، لذا استعملت أرقامها لمدلولات أخرى.

- دمج الصنف الرابع " الحقوق " مع الصنف الخامس " الديون " في صنف واحد، وهو الصنف الرابع " حسابات الغير " وتم تخصيص الصنف الخامس للحسابات المالية.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق، نستنتج أنه في ظل التطور الكبير الذي أصاب كافة مناحي الحياة بشكل عام وعلم المحاسبة بشكل خاص وحيث أن العولمة تسير بخطى أكثر سرعة من ذي قبل، وحيث يتزايد النشاط المالي عبر الحدود، ولمواكبة هذا التطور برزت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية ذات جودة عالية تمكن المستخدمين للقوائم المالية من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على نحو يحقق أكبر عائد ممكن تحقيقه من خلال ما تحتويه القوائم المالية على معلومات جيدة، وتخلو من التحريف، وتمثل الوضع المالي للمؤسسة بصورة عادية وصحيحة.وفي هذا السياق فقد أخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية على عاتقه مسؤولية إعداد وإصدار المعايير المحاسبية الدولية، يتم في إطارها إعداد تقارير مالية تتمتع بجودة عالية.

وفي هذا الإطار فقد انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق، الذي من معالمه تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، فضلا عن إفرازات العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي في إطار المعايير المحاسبية الدولية، في هذا السياق أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الظروف الجديدة، ولا يستجيب لاحتياجات المستثمرين، لذلك أصبح من الضروري تبني نظام محاسبي مالي جديد يواكب تلك التطورات من خلال تلبية مختلف احتياجات المستثمرين والمقرضين من المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفق هذا النظام المحاسبي.

تمهيد:

التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة و ممنهجة للبيانات المالية المتاحة،بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات،وفي تقديم أداء المؤسسة (مؤسسة،شركة،شخص طبيعي،شخص معنوي،مشروع استثماري) ،ويهتم التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي بتحليل الميزانية المالية،جدول حساب النتائج وقائمة تدفقات الخزينة.

و في هذا الإطار، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث،حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم حول التحليل المالي و أهدافه ، و استعمالات التحليل المالي و الأطراف المهتمة به ،إضافة إلى شروط و خطوات و معايير التحليل المالي.أما بالنسبة للمبحث الثاني فيتطرق إلى تحليل الميزانية المالية و حساب النتائج،من خلال دراسة التوازن المالي للمؤسسة،و استخدام النسب المالية في تحليل الميزانية المالية و حساب النتائج .المبحث الثالث يتناول تحليل جدول التدفقات النقدية .و في المبحث الرابع يتم التطرق إلى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي ،من خلال تناول سلبيات التحليل المالي في ظل المخطط المحاسبي الوطني ،و مزايا التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة، ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميها ودائنيها، لمالهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي. الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها ، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلا ، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل.[1]

1- مفهوم التحليل المالي:

وردت تعاريف كثيرة للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، يمكن اختصارها فيما يلي:

- التحليل المالي هو طريقة لفهم المؤسسة من خلال بياناتها المحاسبية، و إعطاء حكم شامل حول مستوى أداء المؤسسة ووضعيتها المالية (حاليا ومستقبلا).[2]

- يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.[3]

- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات.[4]

- التحليل المالي عبارة عن عملية يتم من خلالها تبيان مواطن القوة و مواطن الضعف لدى المؤسسة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية لدى المؤسسة.[5]

---

[1] وليد ناجي الجيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004 ،ص 21.

[2] Alain Marion, **Analyse Financière, Concepts Et Méthodes**, 3 édition, Dunod, paris , 2004, p1

[3] حمزة محمود الزبيدي، **أساسيات الإدارة المالية** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق عمان ، الأردن، 2006، ص 78.

[4] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية** ، الطبعة الأولى دار وائل للنشر الأردن 2003 ص 2.

[5] فيصل جميل السعايدة، نظال عبد الله فريد، **الملخص الوجيز للإدارة و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص 109.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر ، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.

2- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، فمثلا بالنسبة للمساهمين التحليل المالي هو تحليل مدى قدرة المؤسسة على تعظيم ثروتهم[1]، وهنا يتم تحليل قيمة الربح وعلى هذا الأساس تتم عملية الشراء والبيع من عدمها، نفس الشيء بالنسبة للمقرض والذي يعني له التحليل المالي هو تحليل مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد وبناء على هذا يتخذ قرار منح القرض من عدمه.

وبشكل عام يمكن تحديد أهداف التحليل المالي في الجوانب الآتية:[2]

- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة، .
- تقييم الأداء للإدارة والأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية.
- دراسة وتقييم التوازن المالي للمؤسسة.
- دراسة وتقييم ربحية المؤسسة.
- دراسة وتقييم مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة السيولة).
- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمؤسسة.
- دراسة وتقييم مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار.

4- موضوع التحليل المالي:

تختلف الغايات والأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل على انفراد، فعندما يكون الغرض من التحليل معرفة عمل المؤسسة في الحاضر وما يكون عليه في المستقبل، فإن موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المؤسسة والعوامل المؤثرة على زيادتها أو انخفاضها ، أما إذا كانت الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات ائتمانية ، فإن موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة قابلية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالمستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الأصول والخصوم ، ومقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة، وبالتالي فإن موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الهدف المراد تحقيقه، مما يتطلب لكل هدف بيانات معينة، تعتبر المادة الأولية لصناعة المعلومة المرتبطة بموضوع التحليل.

---

[1] Pascal quiry, yann le fur, **Finance D'entreprise**, 7 édition, dalloz, paris, 2009 , p184

[2] منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر ، عمان، 2008 ص 22.

المطلب الثاني: تطور التحليل المالي والأسباب التي ساهمت في زيادة أهميته.

يرجع تغير النظرة إلى القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحتويه من معلومات إلى ضرورة تحليلها ودراستها إلى عدة أسباب، أهمها التطور الصناعي الكبير وما صحبه من تحول شركات أفراد وشركات أشخاص إلى شركات مساهمة وشركات أموال[1] ، أيضا من بين أسباب ظهور التحليل المالي الائتمان وظهور أسواق الأوراق المالية، بالإضافة إلى تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية.

1- تطور التحليل المالي:[2]

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بداية هذا القرن وخاصة مع زيادة انتشار شركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية، وفي البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل.

ومع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دور أساسي في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المؤسسات. ويعود ذلك إلى تاريخ 1895/02/09 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيي ولاية نيويورك التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودوهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة.

ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة، وقد أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1907، وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات. ولقد لاقت فكرة المقارنة قبولا جيدا وبدؤوا يفكرون في أن البيانات ينبغي مقارنتها ، وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب.

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس شركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المؤسسات، الأولى هي دراسة سيولة المؤسسات وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان سبب وضع السيولة لديها ، حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها، والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة ، وهكذا تنامى الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقت في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية)[3].

---

[1] عبد الستار مصطفى الصياح، سعودجايد مشكور العامري، **الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية** ، الطبعة 3 دار وائل للنشر الأردن 2007، ص 48.

[2] منير شاكر محمد ، اسماعيل اسماعيل ، عبد الناصر نور ، المرجع السابق، ص 10

[3] المرجع نفسه، ص 10-11

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا ، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمؤسسة بناء على تحليل بياناتها المالية، ولقد استخدم لورنس تشميبرلين في كتابه " مبادئ الاستثمار في السندات" المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب منها نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات وأطلق عليها اسم نسبة التشغيل" ونسبة مصاريف النقل إلى إيرادات التشغيل وأطلق عليها اسم نسبة النقل ونسبة هامش الربح إلى صافي الدخل وأسماها ب عامل السلامة ولقد بين نسبة العناصر المختلفة لبند ما إلى الكل. مثل نسبة الإيرادات المختلفة إلى إيرادات التشغيل الإجمالية ونسبة المصاريف المختلفة إلى مصاريف التشغيل الإجمالية وهذه الأداة أطلق عليها بيان الحجم العادي أو بيان النسبة المئوية الكاملة 100 %.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل . وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة، وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب. حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة و لم يعد هناك اهتماما بقائمة أكثر من قائمة، بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، و لم يعد الأمر أيضا مقتصرا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية ، كما يستخدم أيضا البيانات الخارجية التي تتعلق بالوحدة.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة .

2- العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي: [1]

يرجع تغير النظرة إلى القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحتويه من معلومات إلى ضرورة تحليلها ودراستها إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها بما يلي:

2-1-التطور الصناعي الكبير:

لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأس مال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص على توفيرها وكان لابد من ظهور شركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال ، وبالتالي تم الفصل بين الإدارة والملكية أي أصبح من الضروري الاعتماد على طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين ، ولقد أدى هذا إلى ضرورة تقييم الأداء المديرين وبالتالي زاد اهتمام المساهمين بالقوائم المالية التي توفر الفرصة والأساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين.

[1] منير شاكر محمد ، اسماعيل اسماعيل ، عبد الناصر نور ، المرجع السابق، ص 8-9

2-2- الائتمان:

الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية، فهو سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية.

2-3- أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات):

تمثل شركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين واستثمار الأموال على نطاق واسع، ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول وخاصة في الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح ، وأمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها في البورصة.

ويعتبر هذا التدخل اعترافا من هذه الشركات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة وقادرة على أن توضح له كفاءة أداء الشركات التي ترغب الاستثمار فيها.

2-4- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

إن نجاح شركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافا منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها.

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي والأطراف المهتمة به.

إن القيام بدراسة وتحليل القوائم المالية وما يتوافر من معلومات إضافية ، يمكن أن يتم لغرض الحصول على فهم أكبر للوضع المالي ونتائج الأعمال لمؤسسة ما بشكل عام، أو لدراسة ظاهرة معينة بتلك للمؤسسة بشكل خاص، ولانجاز ذلك، فإن التحليل المالي يمكن أن يتم بواسطة المحلل الداخلي للمؤسسة أو بواسطة أطراف خارجية ، كما تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على التساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل.[1]

1- أنواع التحليل المالي:[2]

يمكن تصنيف أنواع التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي إلى : تحليل مالي داخلي ، وتحليل مالي خارجي،كما يمكن تقسيم التحليل المالي على حسب طبيعة الغرض من التحليل المالي، هل الغرض من التحليل هو تحليل مالي شامل أم تحليل جزئي.

---

[1] مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح مطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر، والتوزيع والطباعة ، عمان، 2009، ص 72.

[2] محمد المبروك أبوزيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية** ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2009، ص 34.

فإذا ما نظرنا إلى أنواع التحليل المالي من وجهة نظر القائم بعملية التحليل، فإنه يمكن أن ينقسم إلى: التحليل المالي الداخلي، والتحليل المالي الخارجي :

***التحليل المالي الداخلي:**

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع ، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على المعلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة ب:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة موضع التحليل.
- متابعة تنفيذ التخطيط.
- تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة.
- تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على قروض من مؤسسات أخرى أو لمعرفة قدرة إدارة الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن وجود المحلل المالي داخل المؤسسة كموظف أو بتكليف من إدارة المؤسسة يمنحه العديد من المزايا التي قد لا تتوفر للمحلل المالي الخارجي ، ومن هذه المزايا:[1]

- معرفة المحلل الداخلي المسبقة ، بالبيانات والطرق المحاسبية والإدارية المتبعة من قبل المؤسسة، مثل النظام المحاسبي المتبع، وطرق الاستهلاك و التقييم، وسياسة البيع والائتمان وغيرها.
- حرية وسهولة حصول المحلل الداخلي على البيانات و المعلومات الضرورية للتحليل.
- القبول الذي يتمتع به من الإدارات والأقسام المختلفة باعتباره موظفا من داخل المؤسسة ، وهو ما يسهل عليه إنجاز مهمته.
- قد تتوافر وتكون لدى المحلل الداخلي معلومات غير منشورة بالقوائم المالية، ولكنها مهمة لغرض التحليل ، ومن أمثلة هذه المعلومات: معلومات عن الإدارة وعن علاقة المؤسسة بالبيئة المحيطة بها وغيرها من المعلومات غير النقدية، وهو ما قد يصعب على المحلل الخارجي إدراكه والحصول عليه ، وبالتالي فإن هذه المزايا لا بد أن تنعكس على دقة نتائج عمليات التحليل المالي الداخلي مقارنة بالتحليل المالي الخارجي.

***التحليل المالي الخارجي:**

التحليل المالي الخارجي هو التحليل الذي تقوم به أطراف من خارج المشروع سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المشروع، وفي الغالب تكون أهداف و أغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل و أغراضها من وراء القيام بعملية

[1] محمد المبروك أبوزيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**،المرجعالسابق،ص 35.

التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو غير ذلك، ويتم التحليل بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن الشركة محل التحليل.

أما إذا نظرنا إلى التحليل من وجهة النظر الشمولية ، فإنه ينقسم إلى:

تحليل مالي شامل ، وتحليل مالي جزئي.

* **التحليل المالي الشامل:** في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لمؤسسة ما ككل، ذلك بهدف الحصول على معلومات و مؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة المؤسسة ، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

* **التحليل المالي الجزئي:** فهو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي يتم من أجله القيام بعملية التحليل ، و بالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالمؤسسة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

2- الأطراف المهتمة بالتحليل المالي:

الأطراف المهتمة بالتحليل المالي هم كالآتي:

2-1- الدائنون:

وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين ، هما الدائنون قصيري الأجل ، والدائنون طويلي الأجل، وبطبيعة الحال، فإن المعلومات التي يحتاجها كل منهما، لا بد أن يكون بها اختلاف حيث ينصب اهتمام الدائنين قصيري الأجل في معرفة مدى قدرة المؤسسة محل التحليل على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها خلال الفترات القريبة، ومن هنا فإن الدائنين قصيري الأجل، وكذلك الموردين، سوف يهتمون بتحليل ودراسة عناصر الأصول والخصوم المتداولة، أي المركز النقدي الجاري ورأس المال العامل للمؤسسة، وبالطبع قد يحتاج المحلل إلى معرفة اتجاهات النسب المتعلقة بالسيولة قصيرة الأجل، والتغيرات التي طرأت عليها مقارنة مع سنوات سابقة لنفس المؤسسة أو لمؤسسات مماثلة في نفس القطاع، للحصول على أرقام ومؤشرات تكون ذات دلالات.[1]

أما الدائنون طويلو الأجل فإن اهتمامهم لا يرتكز حول مردودية الأموال المستثمرة ، [2]بقدر اهتماماتهم حول قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات القائمة عليها، والفوائد المترتبة عن هذه الالتزامات وقت استحقاقها وبالتالي فإن المعلومات المطلوبة بالنسبة لهم هي المعلومات التي تخدم في هذا الاتجاه.

وحيث إن الموارد المتولدة عن الالتزام طويل الأجل غالبا ما يتم استثمارها في الأصول طويلة الأجل، من هنا تعتبر هذه الأصول هي الضمان النهائي لسداد هذه القروض، لذا فإن المحلل المالي يحتاج إلى معلومات عن صحة تقويم الأصول الثابتة، ويرتبط ذلك بالتكلفة الأصلية مطروح منها الاستهلاك. وتجنبا لمخاطر التلاعب بالاهتلاكات ، فإن الدائنين طويلو الأجل يحتاجون إلى معلومات عن معدلات الاهتلاك والعمر الباقي

---

[1] محمد المبروك أبوزيد ، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**،المرجع السابق،ص 30.

[2] Pierre Conso, Farouk Hemici, **Gestion Financiere De L'entreprise**, 10 Edition, Dunod, Paris, 2002, P 174

للأصول، وكذلك معرفة حالة الأصل من خلال دراسة أرقام مصروفات الصيانة، وكما أن سداد الدين عند استحقاقه يتوقف على حالة السيولة بالمؤسسة في ذلك التاريخ (تاريخ السداد)، فإن المحلل لا بد أن يقوم بدراسة رأس المال ونسبة السيولة، ومعرفة اتجاهاتها خلال فترات زمنية ، حيث يستطيع استشراف المستقبل فيما يتعلق بالقدرة على السداد.

2-2- المستثمرون:[1]

يمكن أن يتم تقسيم المستثمرين في الشركات كذلك إلى : مستثمرين قصيري الأجل، وهم من يقتنون الأسهم في الشركات لغرض الاتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك، والنوع الآخر من المستثمرين يطلق عليهم المستثمرون طويلو الأجل. وهم من يقتنون الأسهم في الشركات بغرض السيطرة والاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة المالية في حقيقة الأمر، كل من هؤلاء المستثمرين غالبا ما يستمدون احتياجاتهم من المعلومات حول الشركات التي يرغبون في الاستثمار بها من القوائم المالية لتلك الشركات، وبطبيعة الحال ، فإن احتياجات كل منهم ليست واحدة، ففي الوقت الذي يهتم المستثمر قصير الأجل بأسعار بيع الأسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة، تكون اهتمامات المستثمر طويل الأجل موجهة نحو معدل العائد على السهم، وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح.

2-3- أصحاب المشروع:

إن الملاك أيا كان نوعهم، والمساهمين في الشركات المساهمة ، أو الشركاء في شركات الأشخاص، أو أصحاب المؤسسات الفردية ، لهم اهتماماتهم الخاصة عند اطلاعهم على القوائم المالية، فهم يقومون بتفويض إدارة ممتلكاتهم إلى جهة أو أطراف أخرى، لذا من الطبيعي أن يكون من الاهتمامات الرئيسية لهؤلاء الملاك، تقييم أداء تلك الأطراف في توظيف أموالهم والمحافظة عليها. ومن المؤشرات التي يتم استخدامها في هذا الخصوص، دراسة الهيكل المالي العام. وهيكل رأس المال والأرباح واتجاهاتها، والعائد على الاستثمار والتوزيعات وكذلك دراسة السيولة، ومخاطر الفشل المالي، فالملاك يحتاجون إلى التحليل المالي في الحصول على معلومات تساعد في الحصول على هذه المؤشرات . من هنا يمكن القول بأن اهتمامات أصحاب المشروع هي من أوسع الاهتمامات ،لأن مصالح الملاك تتأثر بكل أوجه ومجالات التشغيل والربحية والظروف المالية وهيكل رأس مال الشركة.

2-4 الإدارة:[2]

إن مصلحة أو اهتمامات الإدارة بالوضع المالي للشركة والربحية والنمو من أول أهدافها ، لذا تستخدم الإدارة الجيدة مجموعة من الطرق والأدوات و التقنيات التي تساعدها في إدارة الشركة ، وفي التخطيط ومراقبة ومواجهة التغيرات والظروف التي قد تواجه الشركة، ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد هذه الأدوات

---

[1] محمد المبروك أبوزيد،**التحليل المالي شركات وأسواق مالية** ،المرجع السابق ص 31.

[2] المرجع نفسه،ص 32.

المهمة، ونظرا للخصوصية التي تتمتع بها الإدارة عن الأطراف الأخرى من مستخدمي القوائم المالية من حيث الحرية غير المقيدة في الإطلاع على البيانات والمعلومات الضرورية وفي أي وقت، فهي تستخدم التحليل المالي على أساس مستمر. ويشتمل التحليل المالي الذي تقوم به الإدارة على تغيرات النسب والاتجاهات وغيرها من العلاقات الأخرى. فالهدف الأول للإدارة من وراء استخدام أدوات التحليل المالي هو ممارسة الرقابة، والنظر إلى الشركة من نفس الزاوية التي ينظر بها الأطراف الخارجية المهمة مثل المقرضين والمستخدمين ، كما تتركز اهتمامات الإدارة في دراسة وتحليل ربحية المؤسسة وعوائد استثماراتها والاتجاهات التي تتخذها هذه المؤشرات من خلال فترات مالية سابقة، لتتحقق إدارة الشركة من فاعلية نظم رقابتها المستخدمة، والوقوف على كيفية توزيع موارد الشركة المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة، مع مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المماثلة.

2-5- المنافسون:

يهتم أيضا المنافسون بالتحليل المالي من أجل معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة المنافسة ،وأيضا من أجل تقييم المنافسة.[1]

2-6 الجهات الأخرى:[2]

إن التحليل المالي يمكن أن يستخدم لتلبية احتياجات العديد من الفئات الأخرى، التي لها علاقة أو مصلحة في الشركة محل التحليل، سواء كانت أجهزة الدولة التي تعمل بها الشركة أو جهات أخرى خاصة ومن هذه الجهات:

أ- إتحاد العمال:

حيث يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للشركات الواقعة في نطاقها ، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاولة نشاطها والتوسع، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين ، وإيجاد مواقع شغل جديدة.

ب- أجهزة التخطيط و الرقابة.

تعتمد أجهزة التخطيط والرقابة بالدول ذات النظام الاقتصادي الموجه على المعلومات المحاسبية أكثر منها بالدول ذات النظام الاقتصادي الحر، حيث في ظل نظام الاقتصاد الحر، يتم وضع السياسات وتحدد الأسعار عن طريق ديناميكية السوق الحر، ونظام الطلب والعرض، في حين تختفي آلية السوق هذه مع نظام اقتصاد السوق الموجه.

---

[1] Beatrice Et Francis Grandguillot, **Analyse Financière**, 4 Edition, Gualino Edition, Paris,2006, P 22

[2] محمد المبروك أبوزيد،**التحليل المالي شركات وأسواق مالية**،المرجع السابق، ص 32-33

من هنا ، فإن أجهزة التخطيط والرقابة وخاصة بالدول ذات الاقتصاد المركزي، تستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعدها في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها، وكذلك في وضع الخطط المستقبلية ، كذلك تستخدم التحليل كوسيلة من وسائل الرقابة على الشركات.

ج- الفرق التجارية:

تستخدم الفرق التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من الشركات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسطية و مؤشرات تكون مفيدة لإدارة المقارنات والتحليل ، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات.

د- مصلحة الضرائب:

قد تستخدم أدوات التحليل المالي من قبل مصلحة الضرائب لمراجعة عائد الضرائب والتحقق من صحة وموضوعية البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع شركات القطاع ودراسة العلاقات بين بنود الإيرادات والمصروفات لنفس المشروع.

ه- مصالح الإحصاء والمعلومات:

قد تستخدم أدوات التحليل المالي من قبل مراكز الإحصاء والمعلومات التي تقوم بتجميع وتحليل المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية لتقوم بتصنيفها ونشرها بشكل دوري.

ويمكن تحديد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ، والتي عادة ما تكون من داخل المؤسسة أو من خارج المؤسسة، من خلال الشكل التوضيحي الآتي:

الشكل رقم 02 : المستفيدون من التحليل المالي

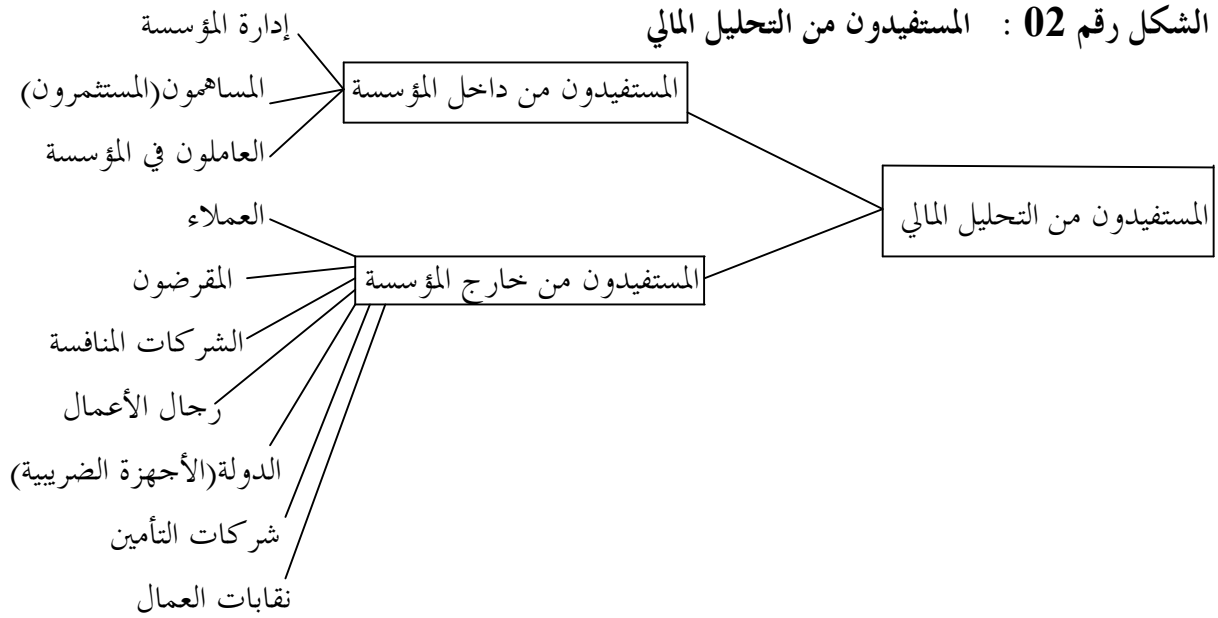

المصدر:عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقي، أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **الإدارة المالية،النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص 100.

المطلب الرابع:شروط،خطوات ومعايير التحليل المالي.

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها، بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية التحليل المالي تمر بعدة خطوات ومراحل للوصول إلى الأهداف المرجوة. كما أن هناك معايير يرتكز عليها المحلل المالي أثناء تحليله للقوائم المالية.

1- شروط التحليل المالي:[1]

من الطبيعي لأي محلل مالي، وقبل القيام بعملية التحليل المالي لأي مؤسسة، أن يأخذ في الاعتبار عدة نقاط تتعلق بالوحدة محل التحليل وبقوائمها المالية، وكذلك بالبيئة التي تعمل بها هذه المؤسسة . وذلك حتى يتسنى للمحلل المالي الوصول إلى نتائج تكون لها دلالات موضوعية ومعبرة، من بين هذه الاعتبارات أو الشروط نذكر مايلي:

- أن يكون المحلل المالي ملما بطبيعة نشاط المؤسسة من حيث نوعية النشاط الذي تمارسه (صناعي، خدمي ، تجاري).

- أن تكون لدى المحلل خلفية تامة حول البيئة التي تعمل بها الوحدة محل التحليل ، حيث أن أي مؤسسة لا يمكن أن تعمل بمعزل عن بيئتها المحيطة، فهي غالبا ما تتأثر بها وإلى حد كبير. على سبيل المثال ، طبيعة النظام الاقتصادي بالدولة له تأثير مباشر على أنظمة المؤسسة وطرق توزيع إنتاجها، كذلك النظام القانوني والاجتماعي بالدولة التي تعمل بها المؤسسة .

- أن تكون لدى المحلل خلفية تامة عن المؤسسات المماثلة للمؤسسة محل الدراسة ، والتي تعمل معها في نفس المجال.

- أن تتجسد الحيادية لدى المحلل المالي عند إجراء عملية التحليل، حيث يجب أن يكون هدفه هو الوصول إلى الحقائق كما هي.

- أن يقوم بتفسير نتائج التحليل حسب ما توفر لديه من معلومات مختلفة عن الشركة وبيئتها والمؤسسات المماثلة.

- أن يحدد الفروض التي يبني عليها المحلل تحليله، سواء كانت افتراضات عامة تتعلق بالوضع الاقتصادي للدولة، أو افتراضات خاصة تتعلق بالمؤسسة محل الدراسة.

- ألا يكون الهدف النهائي للمحلل هو الوصول إلى مواضع الضعف أو القوة بالمؤسسة، وإنما يجب أن يتعداها إلى تشخيص أسبابه، ومحاولة استقراء اتجاهاته المستقبلية.

---

[1] محمد المبروك أبوزيد،**التحليل المالي شركات وأسواق مالية**،المرجع السابق،ص 23.

– على المحلل المالي أن يأخذ في اعتباره منذ البداية عدم كفاية القوائم المالية في إعطاء صورة كاملة عن حالة المشروع، وأن هناك بيانات مهمة لاستكمال الصورة عن حالة المشروع يمكن الحصول عليها من خارج القوائم المالية، فاقتصار القوائم المالية في الغالب على العناصر التي يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية قد لا يعطي الصورة كاملة ، وقد تخفي بعض الحقائق المهمة التي لا يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية، هذه المعلومات غير النقدية، رغم أهميتها سوف لن تجد سبيلها من خلال القوائم المالية للمحلل المالي ليتعرف عليها.

– على المحلل المالي أن يدرك أن استخدام أداة واحدة من أدوات التحليل المالي لدراسة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة ما ،قد تكون غير كافية ومضللة في بعض الأحيان للنتائج ، و بالتالي فإنه من الخطورة بمكان، الاقتصار على وسيلة واحدة في التحليل المالي للخروج باستنتاجات عامة.

– من المفيد للمحلل أن تكون له معرفة مسبقة عن طبيعة ونوعية العلاقة بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل به المؤسسة، حيث أن العلاقة السلبية مع المجتمع نتيجة المضار التي تنتج من المؤسسة اتجاه البيئة المحيطة بها كالتلوث مثلا ، قد تحد بشكل مباشر أو غير مباشر من نشاطات المؤسسة وقدرتها على الاستمرار والتوسع نتيجة للموقف السلبي للسكان والمؤسسات الأخرى اتجاه المشروع، وعلى العكس من ذلك، فإن العلاقة الايجابية مع المجتمع، كقيام المؤسسة بتقديم بعض الخدمات العامة للمجتمع المحيط بها، قد تسهم بشكل أو بآخر في تحسين مقدرة المؤسسة على الاستمرار والتوسع.

– أن تتوفر لدى المحلل المالي خلفية عامة عن الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة وانعكاسات هذه الظروف على أداء المؤسسة ، وإلا فإن نتائج المقارنات والدراسات التي يقوم بها قد لا تكون بالدقة والموضوعية المطلوبة.

– على المحلل المالي أن يأخذ في اعتباره الأطراف المعنية بتحليله المالي، ومدى توافر معلوماتهم المطلوبة بالقوائم المالية.

2– خطوات التحليل المالي:

كأي برنامج عمل للتحليل المالي ، يجب أن ينجز على مراحل ، وأن هذه المراحل يجب أن يتم تحديدها بشكل يساعد على الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية التحليل بشكل علمي وعملي. إن تنفيذ عملية التحليل المالي الناجحة بإتباع ما يعرف بالمنهج العلمي في التحليل، والذي يبدأ بتحديد المشكلة ثم حصره بتغيراتها أو عواملها ليتم بناء على ذلك تحديد أدوات التحليل المناسبة أمرا ضروريا ،من هنا يمكن تشبيه خطوات التحليل المالي إلى حد كبير جدا بالخطوات أو المراحل التي يقوم بها الطبيب عند استقباله حالة مرضية جديدة، فليس من الطبيعي أن يحدد الطبيب أدوات التشخيص للمريض، أو القيام بوصف العلاج للمريض، قبل أن يقوم بعملية الفحص الأولي للمريض، حتى يتمكن الطبيب من التعرف على المشكلة، و يحدد الاحتمالات و سبب المرض ، ومن ثم يقوم بتحديد الأدوات المناسبة، والتي من الممكن أن تساعده في عملية تشخيص الحالة، كأن يطلب إجراء

صورة أشعة وهنا تعتبر الصورة أداة من أدوات التحليل الطبي، أو كأن يقرر إجراء تحليل لدم المريض للتأكد من نسبة السكر في الدم ...الخ ،وبعد الحصول على نتائج أدوات التحليل تشخص الحالة ويتم وصف العلاج.
كذلك الأمر بالنسبة للمحلل المالي، فقبل اختياره لأدوات التحليل المناسبة، عليه أن يتعرف على المؤسسة موضع التحليل، وما هي الأعراض أو المشاكل التي تحملها هذه المؤسسة،ومن ثم يتم تحديد واختيار الأدوات المناسبة للتعرف أكثر على المشكلة وتشخيصها.

من هنا يمكن اعتبار عملية تشخيص المشكلة هي الهدف من وراء عملية التحليل، وبتعريف المشكلة يتم تحديد متغيراتها أو عواملها، والتي بناء عليها يقوم المحلل باختيار الأدوات المناسبة للتحليل المالي ، والتي يفترض أن تساعده في الوصول إلى نتائج تسهم في تشخيص المشكلة ، واقتراح التوصيات اللازمة، و بصفة عامة، يمكن ترتيب خطوات التحليل المالي على النحو التالي:[1]

– تحديد غرض أو هدف التحليل المالي.

– تجميع البيانات اللازمة وتجهيزها بالشكل الذي يمكن من إجراء الدراسات والتحاليل عليها. وتشمل عملية التجهيز إعادة التصنيف للبنود التي تحتويها القوائم المالية، بمعنى تجزئة الحقائق الخاصة للمجموعة من الأرقام إلى جزيئاتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات محددة ومتجانسة، و بمقارنة الأرقام الجزئية ببعضها البعض، ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية فإن ذلك يساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي توجد بين الأرقام المختلفة فالتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لفترة محاسبية واحدة، بل تشمل أكثر من فترة محاسبية ، وقد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من مؤسسة أو شركة تعمل في نفس النشاط.

– ترجمة الغرض أو الهدف إلى مجموعة من الأسئلة والمعايير.

– تحديد نوع الأداة أو الأدوات التي سيتم استخدامها في التحليل.

–اختيار المعدلات النمطية لأدوات التحليل المختارة ويمكن الحصول على المعدلات النمطية من المصادر التالية:

* المعدلات العامة التي تنشرها الصحف والمجلات العلمية على مستوى دولي.

* معدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل التحليل على المستوى المحلي والتي تنشرها الصناعة.

* المعدلات التي تضعها المؤسسة بنفسها من خلال تجاربها وخبراتها السابقة وتطويرها على ضوء التغيرات المتوقعة.

– تطبيق الأدوات المختارة ، وتقسيم البيانات المستخرجة وتفسيرها بالمقارنة مع المعدلات النمطية واشتقاق بعض المؤشرات منها.

– استخدام المؤشرات التي تم اشتقاقها في تحديد نتائج التحليل ومن ثم اقتراح التوصيات المناسبة.

---

[1] محمد المبروك أبوزيد،**التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، المرجع السابق،ص 28.

– كتابة التقرير، حيث إن وظيفة المحلل هي وظيفة استشارية وليست تنفيذية، فإنه يكون ضروريا على المحلل المالي وبعد انتهائه من كل العمليات التحليل، أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل، موجها للجهة المختصة، وهي في الغالب الجهة التي قامت بتكليف المحلل المالي للقيام بعملية التحليل. ويجب أن يولي المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يغفل عن ذكر كل النتائج المهمة التي تم التوصل إليها ، كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب وبأسلوب واضح مدعما بالجداول والرسومات البيانية كلما أمكن ذلك.[1]

3- معايير التحليل المالي:

إن احتساب النسب المالية بمفردها ، وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفرده سيزود المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج ومقارنتها به، لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها، ويمكن القول أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها ، فقيام المحلل المالي مثلا باحتساب نسبة السيولة التي هي عبارة عن حاصل قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وخروجه في هذه الحالة بنسبة 3/1 مثلا، فإن هذه النتيجة لا معنى لها على الإطلاق إذا لم يستطيع المحلل أن يقرر ما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية، ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد ومن هنا برزت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياسا للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما.

3-1-مفهوم معايير التحليل المالي:

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما.

3-2- خصائص معايير التحليل المالي:

حتى يكون للمعيار معنى أو يكون مقبولا، لا بد من أن يتصف بالخصائص التالية:

– أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية، فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.

– أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.

– أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة الترتيب.

3-3- أنواع معايير التحليل المالي:

توجد عدة معايير هامة تستخدم في مجال التحليل المالي والمؤشرات المالية أهمها ما يلي:[2]

---

[1] محمد المبروك أبوزيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، المرجع السابق،ص29.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2006، ص 312-313.

3-3-1-المعايير المطلقة:

وهي تلك النسب أو المعدلات التي أصبح استعمالها في مجال التحليل المالي متعارف عليه في جميع المجالات رغم اختلاف نوع الشركة وعمرها، ووقت التحليل وأغراض المحلل، ويؤخذ على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف المدلول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين الشركات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها، ومن أمثلة المعايير المطلقة نسبة التداول المتعارف عليها تساوي اثنان ،والسيولة السريعة تساوي الواحد ، وفي دراسة أجريت في أمريكا على بعض شركات الكهرباء ، وجد أن نسبة التداول لديها أقل بشكل ملحوظ عن النسبة المطلقة، الأمر الذي يعني محدودية هذا المعيار كمقياس عام لجميع الحالات.

3-3-2- معيار الصناعة:

وهو متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من الشركات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار عند مقارنة النسبة الخاصة بالشركة موضع الدراسة لمعرفة المركز النسبي للشركة و مقارنته مع معدل الصناعة من أجل تقييم أداء الشركة ، فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى من المعدل (فوق المعدل) أو أقل من المعدل (أي دون المعدل)، ويؤخذ على هذا المعيار ما يلي:

- صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها.
- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة وحتى الصناعات الممكن أن تصنف ضمن الفئة نفسها يصعب مقارنتها، فمثلا قد تكون شركة بترول تعمل في مجال التنقيب والتكرير والتسويق والبيع.
- اختلاف الظروف التاريخية والحجم ونمط الإنتاج.
- اختلاف شروط الائتمان الذي تحصل عليه الشركة وتمنحه لعملائها.
- اختلاف الأساليب المحاسبية بين الشركات المختلفة قد يؤدي إلى اختلافات في النتائج.
- مدى تنوع المنتجات وتركيبة هذا التنوع النسبية.
- الموقع الجغرافي.
- أهداف الشركات المختلفة.

وبالرغم مما سبق فإن هذا المعيار يعتبر إطارا عاما للتحليل يلفت النظر إلى انحرافات انجاز الشركات عن المعدل العام للصناعة التي تنتمي إليها، مما يقود إلى التعرف على أسبابها من خلال دراسة العوامل والأرقام التي تؤثر على هذا المؤشر المنحرف عن المعدل.

ولكي تكون المقارنة بموجب هذا المعيار ناجحة يلزم توافر الخصائص التالية:

- أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.
- أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل.
- أن تستخدم الأسس والأساليب المحاسبية نفسها وأن يتم عرض هذه البيانات أنماط موحدة.

– أن تنتمي هذه الشركات إلى منطقة جغرافية واحدة.

3-3-3- معيار تحليل الاتجاه:

تعتبر الاتجاهات التي ارتبطت بأداء الشركة في الماضي معيارا هاما لقياس أدائها الحالي والتوقع العقلاني بشأن أدائها المستقبلي ويتميز هذا المعيار بالمنطق طالما كان الماضي معبرا عن المستقبل، و كلما كانت العوامل المؤثرة على الشركة تتصف بالاستقرار تكون المعايير التاريخية ذات معنى أفضل، ومع ذلك يجب عدم إهمال عوامل التغير التاريخية عند استعمال هذا للحكم على الحاضر وتوقع المستقبل، ويستخرج هذا المعدل للشركة الواحدة عن طريق إيجاد المتوسط لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، بعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة في الفترات الحالية لأن الافتراض الذي يتم الانطلاق منه في استعمال هذا المعيار يقوم على أساس افتراض أن الحاضر هو وليد الماضي، لذا يمكن تقييمه في ضوء ذلك الماضي.

أما نقطة ضعف هذا المعيار فتكمن في طريقة احتسابه من حيث تقرير عدد الفترات الماضية الواجب استخدامها ومدى استمرار انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير الظروف نتيجة تغيرات البيئة الخارجية والداخلية للشركة، بالإضافة إلى أن المقارنة مع الماضي لا توفر أساس مطلق للقياس، ويستعمل هذا المعيار في الحالات التالية:[1]

– التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء الشركة.

– عدم وجود معايير أخرى سواء الصناعي أو النمطي منها.

– عدم وجود صناعات أخرى مشابهة.

– عدم إمكانية مقارنة أداء الشركة بأداء الصناعة لأسباب تتعلق بالحجم أو العمر أو غير ذلك.

المبحث الثاني :تحليل الميزانية المالية وحساب النتائج

تعتبر الميزانية و حساب النتائج من أهم القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي ، التي تشكل القاعدة الأساسية لعملية التحليل المالي .حيث يعتمد المحلل المالي على الميزانية بعد تحويلها إلى ميزانية مالية في استخراج مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة، تتمثل في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة. إضافة إلى ذلك يستخدم المحلل المالي النسب المالية لتحليل الميزانية المالية وحساب النتائج(حسب الطبيعة) من أجل اكتشاف نقاط قوة و ضعف المؤسسة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي،**التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**،المرجعالسابق،ص 314-315

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية(أنظر الملحق رقم 02)

رغم التقارب الموجود بين الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي و الميزانية المالية إلا أن هناك بعض الفوارق بينهما، ما يتطلب إجراء بعض التعديلات على الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي للحصول على ميزانية مالية تستجيب لأغراض التحليل المالي.و تتكون الميزانية المالية مما يلي:

1- عناصر الأصول:

ترتب عناصر الأصول باتباع مبدأين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياس لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

أ- الأصول الثابتة (الأصول غير الجارية):

وهي الأصول التي تتجاوز مدة بقائها في المؤسسة أكثر من سنة[1]، وتتضمن الأصول المعنوية، الأصول المادية والأصول المالية، يضاف إليها قيم ثابتة أخرى وتتمثل:

- مخزون الأمان: وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة ، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة ، وهو احتياطي لتأخر التموين بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية.
- الديون المشكوك فيها: إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة ،تدرج ضمن الأصول الثابتة.

ب- الأصول المتداولة (الأصول الجارية):

وهي الأصول التي لا تتجاوز مدة بقائها في المؤسسة السنة، وتشمل:

- قيم الاستغلال: تتمثل في المخزونات مطروح منها مخزون العمل.
- القيم المحققة: تتضمن مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير، مثل الزبائن. مطروح منها الزبائن المشكوك فيهم.
- القيم الجاهزة: وتتمثل في الخزينة والأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى.

ملاحظة: تستثنى مصاريف التطوير في وضع الميزانية المالية باعتبارها أصول وهمية[2]. بالنسبة للمصاريف المقيدة سلفا هناك من يعتبرها أصول وهمية ،حيث يتم تنزيل قيمتها من الأصول[3].كما يعاد تقييم أصول الميزانية وفق القيمة الحقيقية إن لم تكن كذلك أو إذا تمت عملية التحليل المالي بصفة استثنائية قبل نهاية السنة المالية، وتعالج القيمة الناقصة أو الزائدة مباشرة في الأموال الخاصة سواء بالنقصان أو بالزيادة.

---

[1]Beatrice Et Francis Grandguillot, Op-Cit, P130

[2]KassaciAmar,**L'analyse Financière Selon Le SCF ,** Formation Du Personnel DelaBanque Nationale D'algerie,Direction Régionale D'exploitaion, Chlef, 2010

[3]Chantal buissart,M.Benkaci,**AnalyseFinanciere Conforme Au Scf**, Berti Edition ,Alger,2011,P123

2- عناصر الخصوم:

ترتب عناصر الخصوم حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية إلى مجموعتين، و حسب هذا الترتيب يمكن التمييز بين مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى في الأموال الدائمة،أما المجموعة الثانية فتمثل الديون قصيرة الأجل.

أ- الأموال الدائمة:

هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

-الأموال الخاصة.

- الخصوم غير الجارية (الديون الطويلة والمتوسطة الأجل): تشمل جميع الديون التي يتجاوز أجل استحقاقها السنة.

ب-الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل):تشمل جميع الديون التي يقل أجل استحقاقها عن السنة، بما فيها الخزينة السالبة.

بالنسبة للمخصصات،إذا كانت مبررة حسب النظام المحاسبي المالي تدمج ضمن الديون (طويلة أو قصيرة الأجل)، وإذا كانت غير مبررة تضاف إلى الأموال الخاصة بنسبة 75 % ،أما الباقي(25%) و الذييمثل قيمة الضريبة يدمج ضمن الديون القصيرة الأجل.

فيما يخص نتيجة السنة،فان تخصيصها يتم إما بتوصية من محافظ الحسابات أو بقرار من مجلس الإدارة. الجزء المخصص للاحتياطات يضاف إلى الأموال الخاصة، والجزء المخصص للتوزيع على المساهمين يضاف إلى الديون القصيرة الأجل.[1]

وفيما يلي شكل الميزانية المختصرة:

الشكل رقم 03: الميزانية المالية المختصرة

الأموال الدائمة	**الأموال الخاصة**	**أصول غير جارية مالية**	
	الخصوم غير الجارية	**المخزونات**	**أصول جارية مالية (أقل من سنة)**
		القيم المحققة	
الديون القصيرة الأجل (بما فيهاالخزينة السالبة)		**القيم الجاهزة**	

المصدر:KassaciAmar,op-cit

[1] Beatrice et Francis Grandguillot, op-cit, p131.

المطلبالثاني: تحليل التوازن المالي

يعتبر التوازن معيار مهم لتقييم الأداء كونه هدف مالي، تسعى وباستمرار المؤسسة إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلاليتها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة ، أو سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى، وهناك مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1-رأس المال العامل FR:

تقضي قاعدة التوازن المالي بضرورة تمويل الاستخدامات الأكثر من سنة (الاستثمارات) بموارد مستقرة لأكثر من سنة وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها أقل من سنة.[1]

وأفضل مؤشر يمكن أن يبين مدى احترام قاعدة التوازن المالي الأدنى ومن ثمة تحديد حالة التوازن المالي هو مؤشر رأس المال العامل.

1-1-مفهوم رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو هامش أمان يمكن للمؤسسة من مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدثها بعض عناصر الميزانية الأقل من سنة وتتمثل هذه المخاطر في:[2]

- إمكانية انخفاض أو تباطؤ دوران بعض عناصر الأصول المتداولة، كانخفاض حجم المبيعات الذي يترتب عليه طول مدة تصريف المخزونات، تأخر تسديد العملاء ما عليهم من التزامات أو طلبهم تمديد التسديد..،
- الخسائر التي يمكن أن تلحق ببعض عناصر الأصول المتداولة كعدم تسديد بعض العملاء ما عليهم نهائيا بسبب الإفلاس أو الإعسار.
- حدوث سرعة في دوران بعض عناصر الخصوم قصيرة الأجل ، كاستعجال الموردين في طلب تسديد ديونهم.

1-2-أنواع رأس المال العامل وطرق حسابه:

ينقسم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع وهي:

أ-رأس المال العامل الصافي:

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة[3]. كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الأصول الثابتة باستخدام الأموال الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين:[4]

---

[1]أمين السيد أحمد لطفي،**إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**،المرجع السابق، ص 67.

[2]عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس التقييم** ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال،كلية الحقوقوالعلوم الاقتصادية جامعة بسكرة،2002، ص 59

[3]KhemiciChiha, **Gestion Et Stratégie Financière**, Edition Houma, Alger, 2006, P31

[4]شعيب شنوف،المرجع السابق،ص214

– من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

– من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

والشكل الآتي يبين رأس المال العامل الصافي وفق الطريقتين:

الشكل رقم 04: رأس المال العامل الصافي من أعلى و أسفل الميزانية

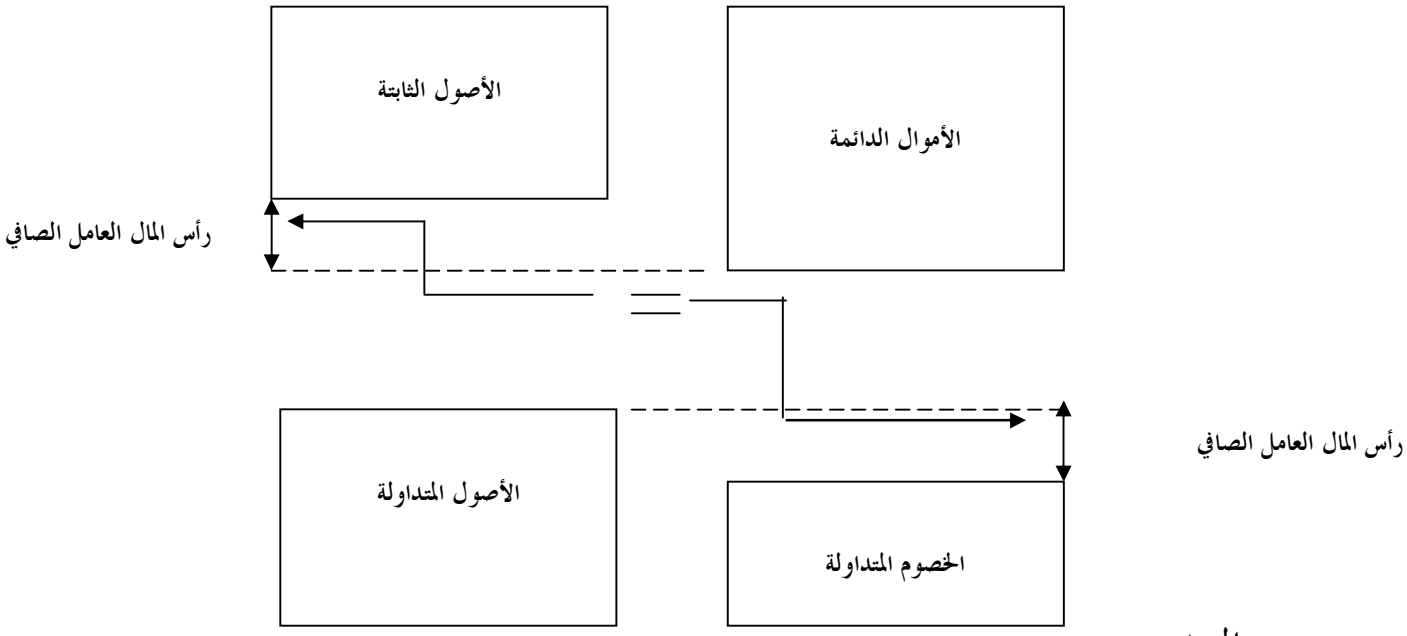

المصدر:

Jean- YvesEglem,Andre Philips, ChristianRaulet, Christiane Raulet, **Analyse Comptable Et Financière**, 8eme Edition, Dunod, Paris, 2000, P58

ب– رأس المال العامل الإجمالي:

يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى والتي هي عبارة عن إجمالي الأصول المتداولة:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة [1]

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

[1] khemicichiha,op-cit , p35

ج- رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

وبتعويض الأموال الخاصة (الخصوم – مجموع الديون) و الأصول الثابتة ب (الأصول – الأصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل الخاص من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الخاص= أصول متداولة – مجموع الديون

ويعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

د- رأس المال العامل الأجنبي:

وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي= إجمالي الديون

1-3- الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي:

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى، كل حسب طبيعتها والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية ، كما قد يختلف من فترة إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه.

ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية [1]:

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة) في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة ، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

– **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة) في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

– **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة) وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق ص 68-69

أما من منظور أدنى الميزانية فيمكن حصر ثلاث حالات أيضا:[1]

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب(الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل) أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة .

- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل معدوم (الأموال المتداولة تساوي القروض القصيرة الأجل)، في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل سالب(الأصول المتداولة أقل من القروض القصيرة الأجل)،في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

1-4- العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي:

يؤثر على حجم رأس المال العامل الصافي عدة عوامل أهمها:[2]

- **طبيعة الإنتاج** : فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر، وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا.

- **طبيعة المواد الأولية المستخدمة:** إذا كانت المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم وبالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها أما إذا كانت موسمية يجب شرائها عند موسمها وتخزينها.

- **طبيعة العملية التسويقية:** إذا كانت المنتوجات تسوق بسرعة ، بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات وهذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل والعكس صحيح.

- **طبيعة الائتمان والتحصيل:** كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل والعكس صحيح.

1-5- التغيرات في صافي رأس المال العامل وأسبابها:[3]

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقص ولابد لإدارة الوحدة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية .

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق ،ص 69

[2] منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل،عبد الناصر نور،المرجعالسابق،ص 115-116

[3] المرجع نفسه، ص 116

ويمكن تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل الصافي كما يلي:

أ- أسباب نقص رأس المال العامل الصافي:

- النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الدون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات).
- الاستثمار في أصول الثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة.
- الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى خفض الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة.

ب- أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي:

- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطات).
- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع.
- الأرباح المتحققة وغير الموزعة.
- مخصصات استهلاك الأصول الثابتة.

2- احتياجات رأس المال العامل BFR:

هو الأخر مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل ، لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي، وخاصة عند دراسة تطوره لأن ارتفاع رأس المال العامل من سنة إلى سنة أخرى لمؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الاحتياج منه.

2-1- مفهومه:

يمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ [1]، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية [2]، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل، باستثناء التسبيقات،أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفات المصرفية. ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون القصيرة الأجل – القروض المصرفية).

2-2-تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

أ- تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة:

في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة المالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في:

---

[1] شعيب شنوف، المرجع السابق ص 216

[2] Béatrice et francisgrandguillot, op-cit, p 117

- ارتفاع سرعة دوران العملاء.
- انخفاض سرعة دوران الموردين.

ب- تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة:

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة .

3- الخزينة :

3-1 تعريف الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينها لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع ، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية ، لكنها ضحت بالاحتفاظ للوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة ، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان أفضل، حيث توفق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها.

تحسب الخزينة بإجراء الفرق بين القيم الجاهزة والقروض المصرفية، أو انطلاقا من معادلة الخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي والاحتياجات في رأس المال العامل :

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

أو

الخزينة = رأس المال العامل الصافي – احتياجات رأس المال العامل.

3-2- الحالات الممكنة للخزينة:

يمكن أن تأخذ الخزينة ثلاث حالات هي:

- خزينة سالبة وهذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، ويفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض والذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.

– خزينة موجبة تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة ، ولكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إذا لم تستغل في استثمارات جديدة.

– خزينة معدومة وتعني أن رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل متساويين وهذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

الشكل رقم 05: الحالات الممكنة للخزينة

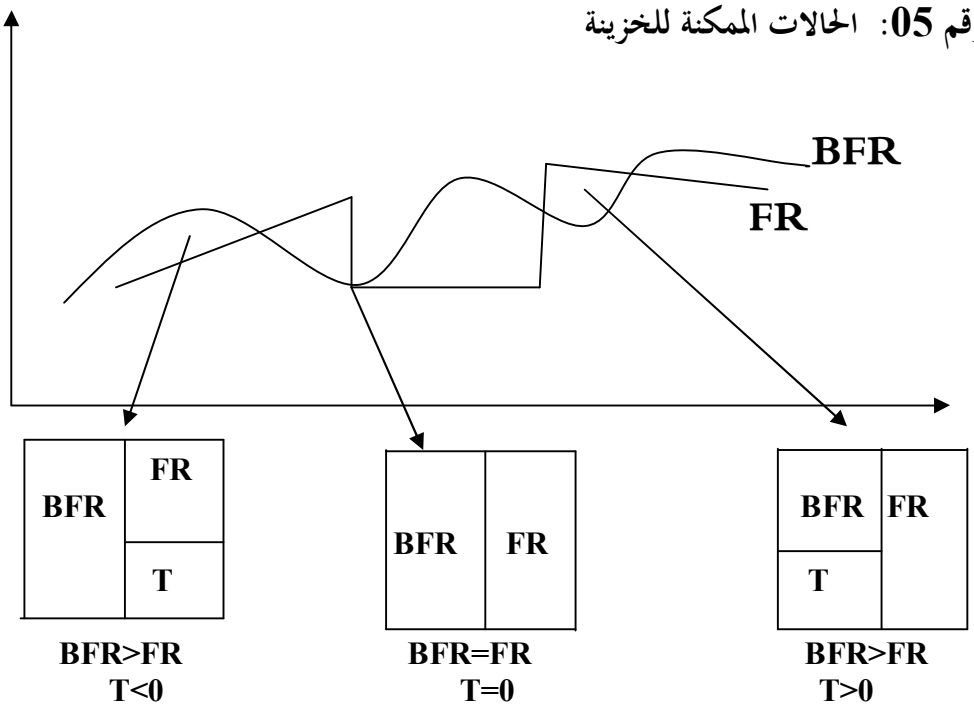

المصدر: إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي المرجع السابق، ص 86

3-3- شروط التوازن المالي:

لكي يتحقق التوازن المالي ، يجب أن يتحقق ما يلي:

الشرط الأول: رأس مال عامل صافي موجب ، أي أن FR>0 ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المؤسسات اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي أن : FR> BFR ، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: خزينة موجبة أي أن $T > 0$ ، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

3-4- حالات العجز في الخزينة :[1]

هناك بعض الحالات تكون سببا في عجز الخزينة نذكر منها:

3-4-1- حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة :

يحدث عجز في الميزانية، إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل (الاعتمادات البنكية الجارية)، الأمر الذي يؤدي إلى حالة انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة.

الشكل رقم 06: أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية

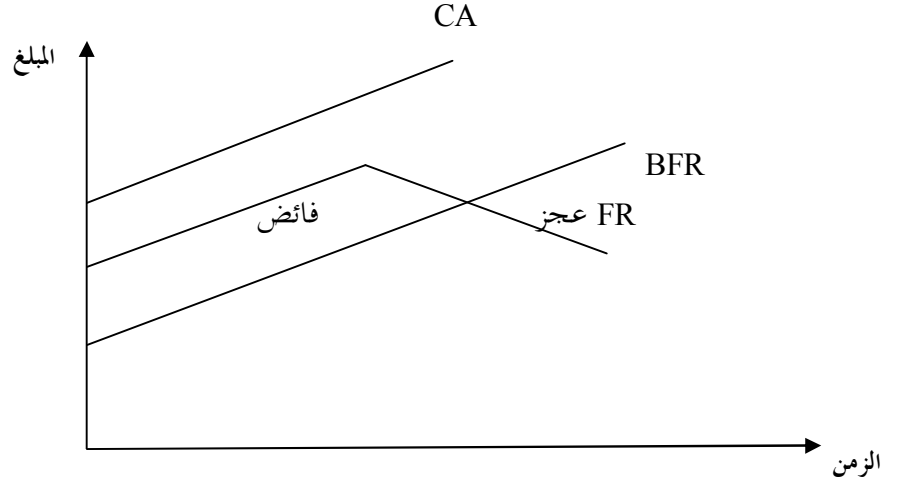

المصدر:إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي المرجع السابق، ص89.

تتم معالجة هذا الوضع بتصحيح الخطأ عن طريق مجموعة من الإجراءات، منها التنازل عن جزء من الاستثمارات أو الحصول على قرض طويل الأجل وذلك لتصحيح مسار رأس المال العامل.

3-4-2-حالة نمو سريع وغير متحكم فيه:

إذا أقدمت المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال أكبر من إمكانياتها المالية الحالية فإن ذلك يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضع طبيعي وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة.

[1] إلياس ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق ص 89.

الشكل رقم 07: أثر المقص لحالة النمو الغير المتحكم فيه

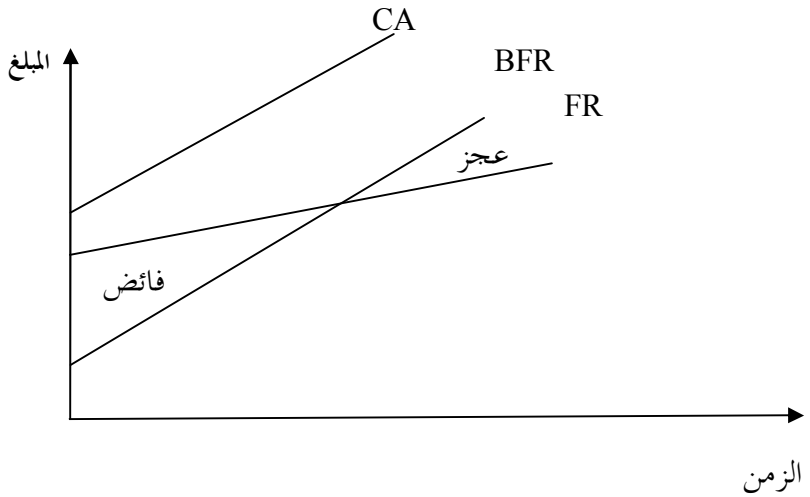

المصدر:إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي المرجع السابق، ص90.

يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة ، بالرجوع عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية والاستثمارية والصناعية على حصة سوقية تتناسب و الإمكانيات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الأعمال وتنخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل.

3-4-3-حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال:

في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي يظهر من خلال تباطؤ شديد في دوران المخزون ومنح آجال طويلة للعملاء، قبول أجال قصيرة للموردين ، هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الاحتياج في رأس المال العامل، يؤدي إلى التهام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة، ومن ثم يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة.

الشكل رقم 08: أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال

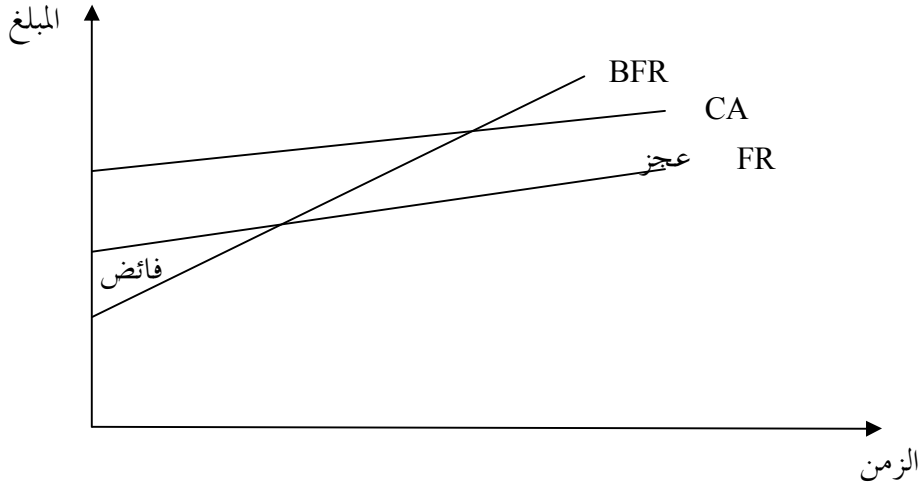

المصدر:إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي المرجع السابق، ص90.

للخروج من هذا المأزق على المؤسسة تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير المخزونات والعلاقة الدائنية مع العملاء والموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

3-4-4- حالة الخسائر المتراكمة:

إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية ، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الجماعية، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلبي احتياجات رأس المال العامل ، وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي.

الشكل رقم 09:أثر المقصى لحالة الخسائر المتراكمة

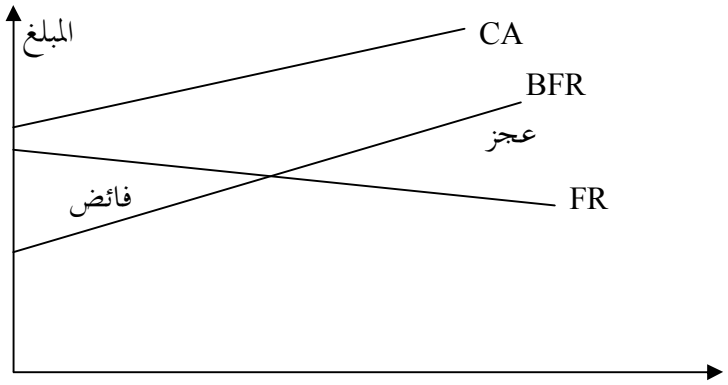

المصدر:إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي المرجع السابق، ص91.

لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بخطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة وذلك على مستويين:

* **مستوى داخلي**: وذلك بترشيد الإنفاق وتدنية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة في ذلك ، وذلك دون التأثير على قيود الجودة والنوعية.

* مستوى خارجي: وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريقة مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية وجلب أكبر عدد ممكن من العملاء.

3-4-5- حالة تدهور في النشاط (انخفاض في رقم الأعمال):

في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط ، فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف ، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل ، وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

3-4-6- حالة إفلاس عميل مهم:

إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات عميل وحيد، فإن أي تغير في وضعيته المالية يحدث أثارا مباشرة على وضعية المؤسسة ، مثل حالة الإفلاس واختفاء هذا العميل مما يؤدي إلى انخفاض حاد في رقم الأعمال وتنتقل إلى حالة تدهور في النشاط.

الشكل رقم 10: أثر المقصى لحالتي تدهور النشاط وإفلاس عميل مهم

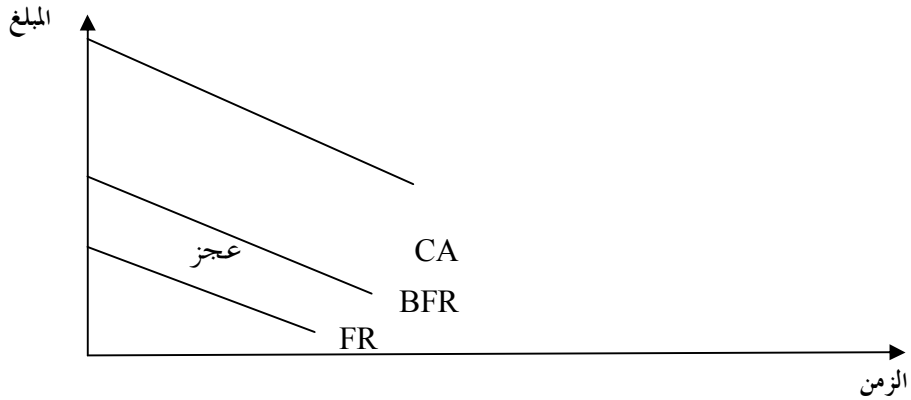

المصدر:إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي المرجع السابق، ص92

إن كلا الحالتين السابقتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور الخزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة للتقلص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة وبالتالي فإن الحلول الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية الإستراتيجية للمؤسسة، عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك ، وذلك في حال قابلية الوضع للتصحيح، أما في الحالة المعاكسة وهي حالة طفرة تكنولوجية جديدة يملكها المنافس وحالة ظهور منتجات جديدة بديلة وغيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب وتغيير النشاط.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية وحساب النتائج بواسطة النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات ،حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها أنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب المالية بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة . وقد أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقويم الأداء في المشاريع الاقتصادية .

1- ماهية النسب المالية:

1-1- تعريف النسب المالية:

النسب المالية تعني نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية، إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا . ولأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لا بد أن تكون

أرقام مقام وبسط المعادلة ذات علاقة نسبية، وبخلافه نحصل على نسبة دون معنى أو مدلول ، وعليه فإن اشتقاق النسب تتطلب معرفة جيدة من المحلل حسب أغراض التحليل المالي.[1]

هذا ويمكن التعبير عن النسب المالية في أشكال وصيغ مختلفة يمكن أن نوجزها بما يلي:[2]

- النسب التقليدية أو النمطية، والتي يمكن الحصول عليها ببساطة من خلال رقم على رقم آخر ، كما هو الحال عند قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة.
- المعدلات أو ما يعرف بمعدلات الدوران،كما هو الحال في معدلات دوران المخزون ،الذمم المدينة.
- النسب المئوية: وهي نسب يتم التعبير فيها عن العلاقة بين بندين مئويا كالعلاقة بين الربح الإجمالي ورقم الأعمال....الخ.

1-2- أهمية النسب المالية:

تكمن أهمية النسب المالية في النقاط التالية:

- تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة.
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة.
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة.
- تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها.
- المساعدة على اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة.
- التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات و السياسات الكفيلة بمعالجتها.

1-3- شروط كفاءة استخدام النسب المالية:[3]

حتى تحقق النسب المالية الأهداف المرجوة منها للمحلل المالي، فلابد من أن تتوافر بها مجموعة من الشروط من أهمها.

- ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة التي تكون معبرة ولها مدلول منطقي.
- عدم الاعتماد على نسبة واحدة في التحليل واستخلاص النتائج.
- يجب أن يكون هناك ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالي، وبين النسب المالية المستخدمة.
- إن التطور المعاصر في مجال استخدام النسب المالية يتمثل في ضرورة انتقاء عدد من النسب التي تتميز بخاصيتين أساسيتين هما، القدرة التنبؤية للنسبة المستخدمة، وكذلك قدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب الأخرى، بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة عن عدة نسب.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق ص 39.

[2] مؤيد راضي حنفر، غسان فلاح المطارنة، المرجع السابق،ص 127-128.

[3] محمد المبروك أبوزيد،**التحليل المالي شركات وأسواق مالية**،المرجعالسابق،ص 125.

1-4 -محددات استخدام النسب المالية:[1]

- ترجع بعض عيوب النسب المالية إلى العيوب الموجودة في القوائم المالية، والتي يتم الربط بين بنودها من خلال النسب المالية.

- اختلاف الأسس والإجراءات المحاسبية يؤدي إلى اختلاف في المقارنة، مما يؤدي إلى ضعف الفائدة من النسب المالية.

- عمليات المقارنة تكون مربكة بسبب عدم وجود نسب معيارية للمقارنة بها.

2- النسب المالية المستخدمة في تحليل الميزانية المالية وحساب النتائج:

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب المالية التي تستخدم في تحليل كل من الميزانية المالية وحساب النتائج، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بسط ومقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين وتعطي تفسيرا لأحد جوانب الأداء في المؤسسة ، وأهم هذه النسب:

- نسب السيولة.
- نسب النشاط.
- نسب المديونية.
- نسب المردودية.
- نسب السوق.

2-1- نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب المالية إلى تحليل وتقييم الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية (المتداولة) وبما أن هذه الالتزامات يتم تسديدها من النقدية أو شبه النقدية لذلك يجب على المؤسسة أن تحتفظ بمقادير كافية من هذه الأصول (التي يسهل تحويلها إلى نقدية) تفوق وتزيد عن مقدار الخصوم المتداولة.[2]

---

[1] عبد الرؤوف ربابعة، سامي حطاب، **التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية**، هيئة الأوراق المالية والسلع، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 50

[2] فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد، المرجع السابق ص 134.

وهذه المجموعة من النسب تشمل :

2-1-1- نسبة التداول:

وهي من أكثر نسب السيولة استخداما،وتسمى بنسبة صافي رأس المال العامل، ويتم من خلال هذه النسبة الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، حيث يتم سداد الثانية من الأولى وتأخذ النسبة الصيغة التالية:[1]

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

يقوم المحلل المالي عادة بالحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال مقارنتها بالمعيار النمطي المتعارف عليه وهو إثنان حيث يشير المعيار إلى ضرورة أن تحتفظ المؤسسة بدينارين على الأقل من الأصول المتداولة لكل دينار واحد من الالتزامات ، وهو ما يساعد المؤسسة على سداد الديون في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة المختلفة فيها بهذا السداد، هذا طبعا مع الأخذ بالاعتبار أن الأصول المتداولة لا تتمتع بنفس الدرجة من السيولة، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة التداول بشكل كبير لا يعني بالضرورة مؤشرا ايجابيا بل قد يعني العكس أو قد يعني تكديس الأموال وعدم مقدرة المؤسسة على استثمارها بشكل صحيح، كما أن انخفاض مؤشر هذه النسبة قد لا يعني مؤشرا سلبيا بالضرورة، إذا كانت الأصول المتداولة للمؤسسة تتمتع في معظمها بدرجة عالية من السيولة.

مما سبق يمكن أن نبين نقاط الضعف الموجودة في نسبة التداول حيث ترصد النسبة كميا ما يتوفر من الأصول المتداولة لتغطية الالتزامات المتداولة، ويتم تجاهل تركيبة هذه الأصول وتفاوت درجة سيولتها، لذا فإنه ينصح بدعم المؤشرات الناتجة عن نسبة التداول بمؤشرات أخرى كنسب السيولة السريعة والنقدية.

2-1-2-نسبة السيولة السريعة:

تربط هذه النسبة بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة، والالتزامات المتداولة، حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة ، وهو ما تجاهلته نسبة التداول ، حيث درجة سيولة النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل لا يمكن مقارنتها بدرجة سيولة المخزون، لذا فإن الأصول هنا صنفت لنوعين الأول يتضمن أصول سريعة السيولة وهي مثل النقدية ، الاستثمارات القصيرة الأجل والذمم المدينة (بالصافي) وتتميز هذه الأصول بإمكانية تحويلها إلى نقد بشكل سريع ومناسب وبدون حدوث خسائر نسبية في قيمتها عند التحويل، أما النوع الثاني من تلك الأصول البطيئة في تحويلها إلى نقد مثل المخزونات وهي الأصول

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، المرجع السابق،ص 130-131

التي تحتاج إلى فترة غير قصيرة لتتحول إلى نقد، وقد تتعرض لخسائر هامة في قيمتها إذا لم تأخذ الوقت الكافي لتسييلها وتحويلها إلى نقد، ويتم حساب هذه النسبة بتخفيض المخزونات من الأصول المتداولة وقسمة الباقي على الخصوم المتداولة.[1]

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة – المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

ويحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال معيار نمطي يساوي الواحد، حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة، دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية والاعتيادية في المؤسسة بذلك السداد، وكما هو الحال في نسبة التداول فإن تحقيق المعيار النمطي لهذه النسبة لا يعني بالضرورة مؤشرا جيدا على سيولة المؤسسة حيث يمكن أن تتعرض عملية تحويل بعض الأصول السريعة (كالمدينون وأوراق القبض) إلى نقد لإشكالات معينة مثل كون هذه الذمم غير جيدة أو مشكوكا فيها، وفي نفس المجال فإن انخفاض النسبة عن المعيار النمطي قد لا يعني بالضرورة ضعف السيولة في المؤسسة، حيث الإدارة الفاعلة للمخزون وطبيعته قد تمكن المؤسسة من تحقيق سيولة عالية للمشروع، وبالرغم من نقاط الضعف الموجودة في نسبة السيولة السريعة فإنها تظل أفضل للحكم على السيولة من نسبة التداول.

2-1-3- نسبة النقدية:

تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو في حكمها (كالاستثمار في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة،[2] و يمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة نقدية} = \frac{\text{نقدية + استثمارات في أوراق مالية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

ونتيجة لذلك فقد اعتبرت نسبة النقدية أكثر نسب السيولة تحفظا، ويلجأ إليها المحلل المالي عندما يتوفر لديه معلومات عن صعوبة تحويل الأصول السريعة الأخرى والمخزون إلى نقد أو رهن المؤسسة مثلا لذممها المدينة أو مخزونها ، ويجب الإشارة هنا إلى أن المحللين الماليين لا يعتمدون بشكل أساسي على مؤشرات هذه النسبة عند تقييم سيولة المؤسسات لأنهم لا يتوقعون من هذه المؤسسات الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقدية وما يعادلها

[1] Mohamed Zaatri, **comptabilité générale et analyse financière selon le SCF et les normes IAS/IFRS**,BERTI EDITION,ALGER,2009 ,P36

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، المرجع السابق ص 132.

لتغطية الالتزامات المتداولة كما لا يتوقعون أو يكون الاعتماد محصورا على النقدية دون غيرها من الأصول المتداولة في سداد تلك الالتزامات.

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يكون مؤشرا على احتفاظ المؤسسة بسيولة ونقدية عالية، ولكن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعطي مؤشرا على فشل هذه المؤسسة في استغلال أموالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة بدلا من تكديسها في المؤسسة دون استخدام.

2-2- نسب النشاط:

وهي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة ، وفيما يلي أهم النسب:

2-2-1- معدل دوران إجمالي الأصول:

توضح هذه العلاقة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة ، وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداولة والثابتة، كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل، ولكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول متداولة كبيرة تحسب من العلاقة التالية:[1]

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة لأنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

ويقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول كمؤشر تحليل لتقييم قدرة وفاعلية الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول الثابتة والاستثمار في الأصول المتداولة وفقراتها الأساسية، مثل النقدية المتاحة والحسابات المدينة والمخزون السلعي،

[1] شعيب شنوف، المرجع السابق ص 208.

فالزيادة في حجم الاستثمار في الأصول المتداولة أكثر من الحاجة الاقتصادية المقررة له من المؤكد أن يتسبب في انخفاض إنتاجية هذه الاستثمارات وبالتالي في معدل الدوران .

ومن جانب آخر فإن أي اتجاه يعطي الاهتمام بزيادة الاستثمار في الأصول الثابتة مقارنة هو مستثمر في الأصول المتداولة من المؤكد أن يؤدي إلى انخفاض في معدل الدوران، إذا لم يترتب على هذه الزيادة زيادة أخرى في المبيعات ، ومن أجل تحديد أي القرار يجب أن يتخذ لا بد أن يقوم المحلل المالي بحساب وتحليل معدل الدوران لكل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من أجل الوقوف على دور كل منهما في توليد المبيعات.

2-2-2- معدل دوران الأصول الثابتة:

يقيس هذا المؤشر عدد مرات استخدام الأصول الثابتة ، حيث يتم قياس معدل استثمار أموال المؤسسات في الأصول الثابتة، وبمقارنة عدد مرات دوران الأصول الثابتة بالأعوام السابقة ومعدلات المؤسسات المماثلة النشاط يتضح دوران الأصول الثابتة[1] .

يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ولا شك أن زيادة هذا المعدل تعني شدة استغلال المؤسسة لأصولها الثابتة، مما يتطلب ضرورة زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة، كما أن معدل الدوران المنخفض يعني أن هناك زيادة غير مرغوب فيها في الاستثمار في الأصول الثابتة.

2-2-3 -معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات ، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدة مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات ، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه ، لأن انخفاض معدل الدوران

[1] أمين السيد أحمد لطفي ،**التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**،المرجع السابق ص 367.

إنما يعني ضعفا في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات. أو يشير إلى حالة التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا ، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة.

2-2-4- معدل دوران المخزون:

بالإضافة إلى كون هذه النسبة واحدة من مؤشرات الكفاءة في إدارة المخزون من البضاعة، تستخدم أيضا كمؤشر لتقييم نوعية أو جودة المخزون في تحويل البضاعة إلى نقدية عن طريق بيعها مما يحسن بالتالي من سيولة المؤسسة لذا فإن ارتفاع هذا المعدل يمكن اعتباره أيضا مؤشرا لارتفاع جودة أو نوعية البضاعة المحتفظ بها في مخازن الشركة، خصوصا إذا ما ترافق هذا الارتفاع بانخفاض متوسط فترة التحصيل أو ارتفاع دوران المدينين.[1]

وتشتق هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد أو متوسط رصيد المخزون}}$$

ويوجد مؤشر آخر لكفاءة إدارة المخزون وهو متوسط فترة التخزين، وتوضح هذه النسبة ما إذا كانت مستويات المخزون ملائمة للمستوى الحالي للمبيعات أم لا ويتم حسابها كما يلي:[2]

$$\text{عدد أيام فترة التخزين} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ويقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة ويرتكز هذا المؤشر على حجم المبيعات الحالية، و حينما تزيد فترة التخزين فإن هذا يعكس كميات كبيرة من المخزون مما يشير إلى أن الإنتاج الحالي يجب أن يتقلص بعض الشيء، كما أن انخفاض النسبة قد يشير إلى وجود مشكلة وهي عدم وجود كميات مناسبة من المخزون وهو ما قد يتسبب في أن تفقد الشركة بعض المبيعات أو تتلقى شكاوى من العملاء، ولا يوجد رقم نموذجي لهذا المؤشر.

2-2-5 -معدل دوران المدينين:

وتمثل هذه النسبة مقياسا لكفاءة إدارة الائتمان في تحصيل الديون، وكلما ارتفع معدل دوران المدينين يكون ذلك مؤشرا لتحسن كفاءة إدارة الائتمان والعكس بالعكس، ويمكن أحيانا إدخال رصيد أوراق القبض في

---

[1] محمد مطر،**التحليل المالي والائتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**،المرجع السابق،ص66.

[2] طارق عبد العال حماد،**التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل**،المرجع السابق،ص573

اشتقاق هذه النسبة .وفي هذه الحالة لا توجد حاجة لاشتقاق نسبة مماثلة خاصة بأوراق القبض وتشتق هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{العملاء + أوراق القبض}}$$

هذا ويمكن اشتقاق نسبة أخرى بالإضافة لمعدل دوران المدينين وذلك كأداة لتقييم نوعية ديون الشركة .وهذه النسبة هي ما يعرف بمتوسط فترة التحصيل وتشتق بالمعادلة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن ارتفاع معدل دوران المدينين ومن ثم انخفاض متوسط فترة التحصيل يعتبران مؤشرا لجودة ديون الشركة وبالتالي لسيولتها والعكس بالعكس.[1]

2-2-6 -معدل دوران الدائنين:

تنشأ الحسابات الدائنة في المؤسسة بسبب لجوء إدارتها إلى عملية الشراء بالأجل ، شأنها في ذلك شأن الحسابات المدينة التي تنشأ بسبب لجوء الإدارة إلى سياسة البيع بالأجل.

وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة الشركة في تسديد التزاماتها التجارية قصيرة الأجل . ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة المعينة.

يتم حساب معدل دوران الدائنين وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{الموردين + أوراق الدفع}}$$

ويساعد معدل دوران الذمم الدائنة في احتساب فترة دفع الذمم الدائنة بالأيام، وتسمى أيضا فترة الائتمان لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تسديد ديونها التجارية،و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة الدفع} = \frac{360}{\text{معدل دوران الدائنين}}$$

[1] محمد مطر،**التحليل المالي والائتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**،المرجع السابق،ص66.

2-3 -نسب المديونية:

وهي النسب التي يقاس من خلالها مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في التمويل ، وتشمل النسب التالية:

2-3-1- نسبة إجمالي الالتزامات إلى الأصول (نسبة الاقتراض):

وهي العلاقة بين مجموع الالتزامات وبين مجموع الأصول ، وهذه العلاقة تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل ، وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول، بحيث كلما انخفضت هذه النسبة كان أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضيين، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاقتراض} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2-3-2- نسبة الاقتراض إلى حقوق المساهمين:

وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي حقوق الملكية، وهي نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق المساهمين و تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2-3-4 -نسبة تغطية المصاريف المالية:

يقاس من خلال هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد المصاريف المالية وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية المصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{الهامش الإجمالي للاستغلال EBE}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أقل من 30 بالمئة.

2-4 نسب المردودية:

وهي النسب التي يقاس من خلالها مردودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا عقلانيا لتحقيق الأرباح ومن بين هذه النسب ما يلي:

2-4-1 -نسبة المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة):

تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة وهي تعتبر من أهم نسب المردودية المستخدمة حيث أنه بناءا على هذه النسبة، قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسبا ، وتحسب من العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

2-4-2- معدل العائد على الاستثمار :

تسمى نسبة مردودية الأموال الدائمة التي استثمرتها المؤسسة لمدة تجاوز السنة، وتعبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد على تلك الأموال ، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.

وتحسب من العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الاستثمار}}$$

ويتكون إجمالي الاستثمار من مجموع حقوق الملكية بالإضافة إلى القروض الطويلة الأجل . وهناك من يرى أنه يجب حسابها عن طريق : (النتيجة + الفوائد على رأس المال)/ الأموال الدائمة.[1]

2-4-3 -نسبة العائد على إجمالي الأصول:

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، وتحسب من العلاقة التالية:

$$\text{العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

[1] شعيب شنوف، المرجع السابق،ص 205.

2-4-4 -نسبة هامش الربح الصافي:

تشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف ، وتحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال الصافي}}$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مقبولا ، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط المحققة في القطاع، كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها، فربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسبا للعائد على حقوق الملكية.

2-5- نسب السوق:[1]

هي مجموعة من النسب المالية التي تهم المحللين الماليين لأغراض الاستثمار بأسهم الشركات وتقييمها.

2-5-1 -نسبة التدفق النقدي للسهم الواحد:

تساعد هذه النسبة في الإشارة إلى مقدرة الشركة على دفع التوزيعات النقدية والوفاء بالتزاماتها من خلال التدفقات النقدية المتحققة لها من خلال العمليات، كلما زادت هذه النسبة كلما زادت مقدرة الشركة على الدفع.

$$\text{نسبة التدفق النقدي للسهم الواحد} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}}$$

2-5-2 -عائد السهم:

ويمثل هذا العائد ما يستحق لحملة الأسهم من الأرباح. إن العلاقة المنطقية تقتضي بأن تتناسب الأرباح المتحققة للسهم الواحد، وسعره في السوق.

$$\text{عائد السهم} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم}}$$

[1] عبد الرؤوف ربابعة، سامي حطاب ، المرجع السابق، ص 59-60

2-5-3 -توزيعات السهم:

$$\text{توزيعات السهم} = \frac{\text{التوزيعات النقدية لمجموع الأسهم}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}}$$

2-5-4 -نسبة توزيع الأرباح:

إن سياسة الشركة في توزيع الأرباح يجب أن تتناسب مع صافي الأرباح السنوية التي تحققها، ويجب أن تحتفظ بجزء من الأرباح المتحققة سنويا لتوفير متطلبات السيولة .

$$\text{نسبة توزيع الأرباح} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للسهم الواحد}}{\text{عائد السهم الواحد}}$$

2-5-5 -ريع السهم :

$$\text{ريع السهم} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للسهم الواحد}}{\text{سعر السهم السوقي}}$$

2-5-6 -نسبة النمو المستدام:

وهي تمثل النمو الذي يمكن تحقيقه من خلال الاحتفاظ بجزء مناسب من الأرباح السنوية للشركة، بما يتوافق مع متطلبات الاستمرارية في تأدية النشاط، وتلبية متطلبات النمو.

نسبة النمو المستدام = العائد على حقوق المساهمين × نسبة حجز الأرباح.

2-5-7- سعر السهم للعائد:

$$\text{سعر السهم للعائد} = \frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{عائد السهم الواحد}}$$

يهتم المستثمرون بهذا المؤشر لاختبار أهم الشركات التي يرغبون في الاستثمار فيها، كلما انخفض سعر السهم للعائد، كلما كان ذلك حافزا لشراء السهم أملا في تحقيق مكاسب رأسمالية نتيجة ارتفاع سعر السهم في المستقبل.

2-5-8 –القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية القيمة الدفترية للسهم:

$$\text{القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

كلما ارتفعت القيمة الدفترية للسهم ، كلما دل ذلك على أن أرباح الشركة واحتياطاتها قد ارتفعت مما يشكل حافزا للاستثمار في أسهم الشركة.

المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة).

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين قائمتي الدخل والميزانية العامة، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي تحتويها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

المطلب الأول: مقاييس التدفقات النقدية.[1]

تعتبر قائمة التدفقات النقدية و المؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفقات النقدية حيث يمكن تقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل.

1- مقاييس جودة الربحية:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي . وهذا المقياس يؤشر مدى أهمية ارتفاع النقدية التحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح بينما نجد أنه في حالة تحقق الدخل بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة تمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة مع المؤسسات المماثلة .

[1] منير شاكر، اسماعيل اسماعيل ، عبد الناصر نور، المرجع السابق،ص 164.

و من أهم النسب التي تستعمل في قياس جودة الأرباح مايلي:

-نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / متطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل)

ويقصد بمتطلبات النقدية الأولية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية والفوائد المدفوعة وسداد الديون المستحقة (قصيرة الأجل)

-نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

-نسبة التدفق النقدي = جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية.

-العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول

و توضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

2- مقاييس جودة السيولة:

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يعتمد عليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة، و من أهم النسب التي تقيس جودة السيولة هي:

2-1-نسبة تغطية النقدية:

وتؤشر هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كلا الطريقتين.وتقاس بالنسبة التالية:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

2-2 -مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:

:ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية .و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل)}}$$

2-3- نسبة الفائدة المدفوعة:

توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض،حيث أن ارتفاع هذه النسبة يؤشر حقيقة احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة.وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

3- مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية ومن أهم هذه النسب:

3-1- نسب التوزيعات النقدية:

وتعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى.وتقاس هذه النسبة بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

3-2- نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات:

وتوفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمنشأة من أنشطتها التشغيلية، وهي تقاس بالنسبة التالية:

$$\text{نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات} = \frac{\text{نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات}}{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلي من الأنشطة التشغيلية}}$$

3-3 نسبة الإنفاق الرأسمالي:

إن قياس هذه النسبة يوفر مؤشرا عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول الثابتة وانخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية. وذلك فإن هذه النسب توفر مؤشرا للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل الإدارة وتقاس هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي}}{\text{التدفقات الداخلة من إصدار الأسهم وسندات و قروض طويلة الأجل}}$$

إن استخدام النسب و المقاييس المتقدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها بتلك الخاصة بالمؤسسات المماثلة إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل قائمة الدخل والمركز المالي في المؤسسة يوفر بلا شك إطارا أوسعا ويمكن من تقييم أدائها بشكل أكثر موضوعية من الاعتماد على النسب المستخدمة في تحليل قوائم الدخل و المركز المالي لوحدهما.

المطلب الثاني الاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية.

لدى تحليل قائمة التدفقات النقدية يتوجب أخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار يمكن أن تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمشروع،فمثلا المؤسسات التي تتمتع بالاستقرار ووصلت إلى مرحلة النضج يجب أن تزيد تدفقاتها النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية ، وبالتالي تستطيع تمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية ، أما المؤسسات التي لا تزال في مرحلة النمو فإنها تعاني من تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية. وهناك بعض العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر على النقد في المؤسسة بشكل فعلي ولا يتم إدراجها ضمن قائمة التدفقات النقدية لأنها نشاطات غير نقدية مثل:[1]

- إصدار الأسهم لشراء الأصول.
- إصدار السندات لشراء الأصول.
- استبدال الأصول الثابتة.
- تحويل السندات إلى أسهم جارية.

كما تؤثر السياسات والمعالجات المحاسبية التي تتبعها الإدارة على التدفقات النقدية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الضرائب المدفوعة (التدفقات النقدية الخارجية) فمثلا إذا اتبعت المنشأة طريقة الوارد أولا صادر أولا (FIFO) في تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة فإن ذلك يؤدي إلى تقييم تكلفة البضاعة المباعة بأقدم الأسعار وبالتالي زيادة صافي الربح بالمقارنة مع ما سيكون عليه وفق طريقة المتوسط المرجح، وبالتالي سيرتب على المؤسسة دفع ضرائب أكبر تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة بالمقارنة مع تلك عند استخدام طريقة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة البضاعة المباعة وهذا ينطبق على طرق الاستهلاك المتبعة التي سوف تؤثر على صافي الربح وبالتالي على الضرائب المدفوعة والتدفقات النقدية الخارجة.

[1]-عبد الناصر شحدة السيد أحمد،**الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة و جودة الأرباح و ذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك الأردنية و محللي الأوراق المالية في بورصة عمان**،رسالة ماجيستر في المحاسبة،كلية العلوم الإدارية و المالية،جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2008،ص39.

وهناك بعض المؤشرات التي يمكن للمحلل المالي الاسترشاد بها كدلائل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل تتعلق بالتدفقات النقدية مثل:

– معدل الزيادة في المدينين والمخزون أكبر من معدل الزيادة في المبيعات، والذي يدل على مشاكل في تحصيل الديون من الزبائن.

– معدل الانخفاض في الدائنين أكبر من معدل الانخفاض في المخزون والذي يدل على تشدد في سياسات الائتمان الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين ومن ثم صعوبات في السيولة تعاني منها المؤسسة.

– معدل الزيادة في المطلوبات المتداولة الأخرى أكبر من معدل الزيادة في المبيعات مما يدل على صعوبات تواجه المؤسسة في مجالات البيع وبالتالي ارتفاع مستويات المخزون عن الحد المناسب.

– التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة وبشكل مستمر إما بسبب الخسائر أو زيادة كبيرة في رأس المال العامل.

– زيادة التدفقات النقدية الرأسمالية بشكل أكبر من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، مما يشير إلى ضعف الأداء التشغيلي بالمؤسسة.

– زيادة عمليات بيع الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل عن عمليات شراء هذه الاستثمارات والذي يمكن أن يكون مؤشرا على عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتمويل رأس المال العامل والاستثمارات طويلة الأجل.

– الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل بدل من الاقتراض طويل الأجل والذي يعتبر مؤشرا على عدم قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل طويل الأجل لوجود شكوك لدى المقرضين حول مستقبل المؤسسة.

– تخفيض أو إيقاف التوزيعات النقدية.

كما تحتوي قائمة التدفقات النقدية بعض المؤشرات التي يمكن استنباطها وتساعد المحللين الماليين في الحكم على أوضاع المؤسسات ومنها:

* التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الاستثمار في رأس المال العامل تعطي صورة عن قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية لتستخدمها في أنشطتها التشغيلية.

* التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد الاستثمار في رأس المال العامل تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على إدارة رأس المال العامل و إمكانية التوسع والمحافظة على الطاقة الافتتاحية.

* التدفقات النقدية الحرة المتوفرة للمقرضين تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة بالفوائد وأصل القروض.

*التدفقات النقدية الحرة المتوفرة لحملة الأسهم تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم، وقيمة المؤسسة تعتمد على التدفقات النقدية الحرة المتوقعة مستقبلا والتي يمكن أن تستخدم في:[1]

- تسديد الديون والفوائد للمقرضين.
- دفع الحصص النقدية لجملة الأسهم.
- إعادة شراء الأسهم من المستثمرين.
- شراء الأوراق المالية والأصول غير التشغيلية الأخرى.

وعليه فإن تحليل التدفقات النقدية الحرة يساعد على معرفة :

- قدرة المؤسسة على دفع أرباح الأسهم.
- قدرة المؤسسة على الاحتفاظ باستثماراتها الرأسمالية الأساسية حتى ولو انخفضت أنشطتها التشغيلية.
- النقد الحر الذي تستطيع المؤسسة أن تستخدمه في الاستثمارات الإضافية وتسديد الديون وشراء أسهم الخزينة وإضافة السيولة للمؤسسة .

المبحث الرابع: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي.

يبدو أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يحمل تغيرات بالنسبة للتحليل المالي، حيث سيجد المحلل المالي سهولة في الحصول على الميزانية المالية نظرا للتقارب الموجود بينها وبين الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، كذلك الأمر بالنسبة لحساب النتائج (حسب الطبيعة) والذي يوفر مجمعات مهمة في التحليل المالي مثل الهامش الإجمالي للاستغلال، بالإضافة إلى ذلك سيستفيد المحلل المالي من قوائم مالية جديدة تتمثل في جدول تدفقات الخزينة وجدول التغيرات في الأموال الخاصة،والتي ستمكنه من الوقوف أكثر على الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: سلبيات التحليل المالي في ظل المخطط المحاسبي الوطني.

يلقى المحلل المالي في الجزائر سواء كان داخل المؤسسة أو خارجها صعوبات كبيرة في إجراء تحليل مالي متكامل، بسبب النقائص الموجودة في الوثائق المحاسبية المعدة وفق المخطط الوطني للمحاسبة والتي انعكست سلبا على التحليل المالي، أهم هذه النقائص تتمثل في ما يلي:

- يضطر المحلل المالي إلى إجراء عدة تعديلات على الميزانية المحاسبية للحصول على ميزانية مالية تخدم (نسبيا) أهداف التحليل المالي، أهم هذه التعديلات إعادة ترتيب عناصر الميزانية حسب درجة السيولة استحقاق ووفق

[1]-عبد الناصر شحدة السيد أحمد،المرجع السابق،ص42.

مبدأ السنوية، إلا أن هذه التعديلات تعتمد بالأساس على معلومات داخلية يصعب على المحلل المالي (خاصة الخارجي) الحصول عليها.

– يصعب على المحلل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المقارنة سواء كانت زمنية (تطورها عبر الزمن) أو إمكانية (مقارنة مع شركات أخرى محلية أو أجنبية مشابهة لها) نظرا لاعتماد المخطط الوطني للمحاسبة على مبدأ التكلفة التاريخية فقط مما يجعل عملية المقارنة غير ممكنة خاصة في ظروف التضخم.

– لا يتوفر في شكل الميزانية المعطيات المتعلقة بالدورة السابقة ، ويصعب ذلك من إجراء المقارنة بين الدورات المالية بالاعتماد على الميزانيات و يتم بدل ذلك الاعتماد على الجداول الملحقة.

– بدوره جدول حسابات النتائج لا يظهر معطيات الدورة السابقة من أجل المقارنة، و لم يعتمد بعض الأرصدة الوسيطية المعروفة على المستوى الدولي مثل الفائض الإجمالي للاستغلال.[1]

– لا يسمح جدول حسابات النتائج بتقديم رقم أعمال بشكل واضح، بحيث يكون موزعا بين مبيعات البضائع عند حساب الهامش الإجمالي والإنتاج المباع ، وأداء الخدمات عند حساب القيمة المضافة.

– استجابة للأهداف التي حكمت ووجهة أعمال إعداد المخطط الوطني للمحاسبة، فإنه تم اعتماد وتصنيف حسابات الأعباء والنواتج حسب طبيعتها في جدول حسابات النتائج، وفي ظل غياب التصنيف الوظيفي يلجأ مستخدمو جدول حسابات النتائج إلى إعداد ما يسمى بجدول تحليل الاستغلال الوظيفي من أجل الاستفادة من مزايا التحليل الوظيفي [2].

–لا يفرق جدول حسابات النتائج بين النتيجة الجارية والنتيجة المالية.

– نظرا لأن القوائم المالية للمخطط الوطني للمحاسبة تعد وفقا لأساس الاستحقاق، فإن البيانات المالية التي تعرضها تلك القوائم المالية لا تكشف في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة الشركات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وعلى هذا الأساس فإن النتيجة الصافية التي يظهرها جدول حسابات النتائج لا تعبر عن القيمة الحقيقية لصافي التدفق النقدي الذي اكتسبته الشركة خلال الفترة المحاسبية،كما أن المركز المالي الذي تصوره ميزانية المؤسسة في نهاية الفترة المحاسبية لا يعبر هو الآخر عن مركزها النقدي في نهاية الفترة ومن هنا تكمن أهمية جدول تدفقات الخزينة والذي أهمله المخطط الوطني للمحاسبة.

– بالنسبة لجداول الملاحق نجد أن جدول حركات الذمة ليس بجدول التمويل ولا بجدول النقدية ،كما لا يميز بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار والتدفقات المالية، في المقابل يسمح بإجراء مقارنة بالدورة السابقة الغائبة في الميزانية والضرورية في عملية التحليل المالي، فيما يخص جدول الأموال الخاصة فهو يعطي تحليل على أساس أصل الأموال الخاصة وليس على أساس تغيرات الأموال الخاصة. أما الجداول الأخرى، بداية من الجدول

[1] بكيحل عبد القادر،المرجع السابق،ص25

[2] ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، الجزء الأول ، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 2000،ص 85.

رقم 04 إلى الجدول رقم 15 فهي تتضمن تحليل عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج حسب طبيعتها. بالإضافة إلى ذلك فإن الجدول التفسيرية لا يبدو لها فائدة بالنسبة لمحلل القوائم المالية، لأنها تشكل تحليل مفصل حسب طبيعة عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج ولا تسمح أيضا بتقدير أحسن لوضعية المؤسسة حيث تعتبر هذه الجداول أكثر نفعا للمحاسبة الوطنية بتزويدها بالمعلومات لانجاز المجاميع الكلية.

المطلب الثاني: مزايا التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي

إن إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ستكون له أثار ايجابية على عملية التحليل المالي ،نذكرها في ما يلي:

1- الميزانية:

هناك تقارب ما بين الميزانية المالية والميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يسهل من مهمة المحلل المالي في الحصول على الميزانية المالية، نظرا لتوفر معظم مبادئ إعداد الميزانية المالية في الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، مثل مبدأ السيولة-استحقاق في ترتيب عناصر الأصول والخصوم؛مبدأ السنوية في الفصل بين الأصول والخصوم الجارية و غير الجارية؛مبدأ الحذر في التقييم؛كما أن النظام المحاسبي المالي يأخذ بعين الاعتبار مبدأ القيمة الحقيقية في تقييم عناصر أصول الميزانية.بالإضافة إلى ذلك توفر الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي المعطيات المتعلقة بالدورة السابقة ، وهذا ما يمكن من إجراء المقارنة بين الدورات المالية بالاعتماد على الميزانيات بدل الاعتماد على الملاحق.كما يلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات على إدراج الأصول المتحصل عليها عن طريق التمويل الايجاري كالتزامات ضمن الخصوم ،و هذا ما يظهر للمحلل المالي المديونية الحقيقية للمؤسسة،ومدى قدرة المؤسسة على الوفاء بها،و قياس الطاقة الاقتراضية الحقيقية للمؤسسة.

2-حساب النتائج:

يبرز جدول حساب النتائج حسب الطبيعة كيفية تشكل النتيجة حسب الدورات الرئيسية لنشاط المؤسسة وهي : دورة الاستغلال الاستثمار التمويل والدورة الاستثنائية ، ويضيف أرصدة ذات أهمية مثل الفائض الإجمالي للاستغلال EBE والذي يبرز نتيجة الاستغلال قبل أثر سياسة اهتلاك الاستثمارات، ورصيد النتيجة المالية التي تبرز السياسة التمويلية في المؤسسة،كما يوفر جدول حساب النتائج معطيات الدورة السابقة ،ما يسمح بإجراء المقارنة بين الدورات.

3-جدول تغيرات الأموال الخاصة:

رغم أن جدول التغيرات في الأموال الخاصة لا يتم تحليله بطريقة مباشرة، إلا أن قراءته المالية مهمة جدا بالنسبة للمحلل المالي،حيث تمكنه من معرفة طبيعة العمليات التي أثرت في الأموال الخاصة سواء بالزيادة أو النقصان.

4-جدول تدفقات الخزينة:

يكتسي جدول تدفقات الخزينة أهمية بالغة في التحليل المالي تتجلى في أنه يسمح بقياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها ويظهر مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين .كما يسمح بإبراز الهوة بين النتيجة والخزينة، وقياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية، وإبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة ، بالإضافة إلى ذلك يساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونه يستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة، ويعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت،و درجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

5-الملحق :

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق و هما الطابع الملائم للإعلام،و الأهمية النسبية،و عليه فان الملحق لا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي يصدره مستخدمو القوائم المالية بما فيهم المحللون الماليون على ممتلكات المؤسسة و وضعيتها المالية.

ويشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات تتضمن النقاط التالية؛متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

-القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

- معلومات مكملة ضرورية لفهم أحسن للميزانية،وحساب النتائج،وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

-المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية،أهمها تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية،أيحسب القطاع الجغرافي وقطاع النشاط،حيث ينص النظام المحاسبي المالي على أن تقدم المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي معلومات تخص مختلف المنتوجات الخدمات التابعة لنشاطها؛و مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها. إذ تسعى المؤسسات من خلال أنشطتها إلى توفير مجموعة من المنتجات والخدمات وقد تكون هذه الأنشطة مزاولة في مناطق جغرافية خاضعة لمعدلات ربحية وفرص نمو ومخاطر مختلفة، ومنه فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المؤسسة في مختلف المناطق الجغرافية تكون مناسبة لتقييم مخاطر وعوائد مؤسسات متفرعة الأنشطة أو متعددة الجنسيات، إلا أنها قد لا تكون قابلة للتحديد من خلال

مجمل البيانات،لذلك فإن المعلومات القطاعية تعتبر ضرورية إلى حد كبير في فهم أفضل لأداء المؤسسة والقدرة على تقييم المخاطر المتعلقة بها.

-المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة؛و الفروع أو الشركة الأم و كذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيريها،إذ تقوم المؤسسة عادة بإبرام صفقات مع الغير وفي بعض الحالات قد تقوم المؤسسة بإبرام صفقات مع أطراف تكون لها علاقة أو سيطرة على المؤسسة،بحيث تستطيع ممارسة تأثير على اتخاذ قرارات المؤسسة،وهذه الأطرف هي ما يعرف بالأطراف ذوى العلاقة،وهم الأطراف القادرين على التحكم بالطرف الأخر وممارسة تأثير هام عليه في صنع القرارات المالية والتشغيلية.وعند الأخذ في الاعتبار كل علاقة محتملة لطرف ذوى علاقة يجب أن يعطى الانتباه إلى جوهر تلك العلاقة وليس لمجرد شكلها القانون،فلكي نقول أن هذا الطرف ذوى علاقة يجب أن يتوفر عنصر التأثير الهام على المؤسسة من خلال التعامل معه مباشرة، كإبرام صفقات بمبالغ تكون مختلفة عن تلك التي تتم مع طرف أخر، أو غير مباشر مثل قرار الشركة الأم بعدم تعامل الشركة التابعة لها مع طرف أخر له نفس نشاط الشركة الأم بعد تملك الشركة لها. والتأثير الهام يحدث نتيجة ملكية أسهم في هذه الشركة أو من خلال تشريع أو اتفاق بموجبة يخول للطرف الآخر التأثير على الشركة ومركزها المالي، إضافة إلى التأثير عن طريق التمثيل في مجلس الإدارة من خلال المشاركة في صنع السياسات في العمليات الهامة بين المؤسسة والغير.

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة،ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها، بل يتعدى ذلك إلى مساهميها و دائنيها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي.

ويكتسي التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي أهمية أكبر، بالنظر إلى وجود قوائم مالية غنية بالمعلومات المالية تسهل من مهمة المحلل المالي، وتمكنه من أخذ صورة حقيقية عن الوضع المالي للمؤسسة، كما تدعمت القوائم المالية بقوائم جديدة مهمة في التحليل المالي،من بينها قائمة تدفقات الخزينة،حيث تتمثل أهمية هذه الأخيرة في إظهار الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، وبالتالي فهي تعطي رؤية واضحة حول كيفية تشكل السيولة على مستوى المؤسسة، بالإضافة إلى المؤشرات المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة والتي لها دور فعال في تقييم أداء المؤسسة.

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،حيث تناولنا في هذا الفصل مفاهيم حول التوافق المحاسبي الدولي و أسبابه ، بالإضافة إلى دور لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي ،كما تناولنا مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وأسباب وجودها،بالإضافة إلى إطارها العام لإعداد وعرض القوائم المالية،بعد ذلك تطرقنا إلى المخطط المحاسبي الوطني و نقائصه،مع الخيارات التي وضعت من أجل إصلاحه ، ومن ثم تطرقنا إلى النظام المحاسبي المالي كنظام جديد و بديل للمخطط المحاسبي الوطني. أما الفصل الثاني فتناولنا فيه التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي،حيث تطرقنا إلى الإطار النظري للتحليل المالي،تحليل الميزانية المالية و حساب النتائج و جدول تدفقات الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي،و من ثم تم التعرض إلى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي. أما بالنسبة لهذا الفصل فسنقوم بإسقاط كل ما تمت دراسته نظريا في الفصل الأول و الثاني على مؤسسة تجديد وتركيب المعدات الكهربائية SARL REMELEC، من خلال التعريف بالمؤسسة ،عرض القوائم المالية للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي ،بعد ذلك نقوم بتحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول : التعريف بمؤسسة تجديد وتركيب المعدات الكهربائية SARL REMELEC

المطلب الأول :نشأة المؤسسة و هيكلها التنظيمي

1- نشأة المؤسسة:

هي عبارة عن شركة ذات مسؤولية محدودة ،متخصصة في تجديد و تركيب المعدات الكهربائية، أنشأت سنة 1976 . مقرها في المنطقة الصناعية بالرويبة .تتربع على مساحة قدرها 18105م2. حيث خصصت لورشات الإنتاج مساحة قدرها 7000م2.و 3000م2 للمباني الإدارية. بالإضافة إلى ذلك تمتلك هذه الشركة ثلاث مساحات إضافية (13000م2،6000م2،9000م2) تستعمل كفضاءات للتخزين. عدد عمال هذه المؤسسة هو 600 عامل موزعين كما يلي :

-إداريين بنسبة 10%.

- إطارات تقنية بنسبة 10 %.

- تقنيين بنسبة 15 %.

- عمال آخرين بنسبة 65 %.

أهم نشاطات المؤسسة تتمثل في مايلي :

- بيع و تركيب المعدات الكهربائية (المولد الكهربائي ، المحول الكهربائي ، العداد بمختلف أنواعه ، القواطع الكهربائية، معدات تخزين الوقود ومحطات البترين...).

- دراسة وانجاز الأشغال الكهربائية ، الهندسة المدنية و الأشغال العمومية و البناء و الري.

- صيانة المعدات الكهربائية.

- كما تعتبر المؤسسة الموزع الرسمي لمنتجات عدة موردين أجنبيين (EDIEL, SAREL, SCHNEIDER, SDMO).

من بين المشاريع التي أنجزتها المؤسسة نذكر مايلي :

- انجاز المخبر الصيدلي الجزائري LPA، ببودواو.

- انجاز مشروع الإضاءة العمومية للمنطقة الصناعية الرويبة – الرغاية .

- انجاز محطة البضائع و المسافرينSNTF ،سوفيتال ،بجاية.

2-الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يبين الشكل الآتي الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل رقم11: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

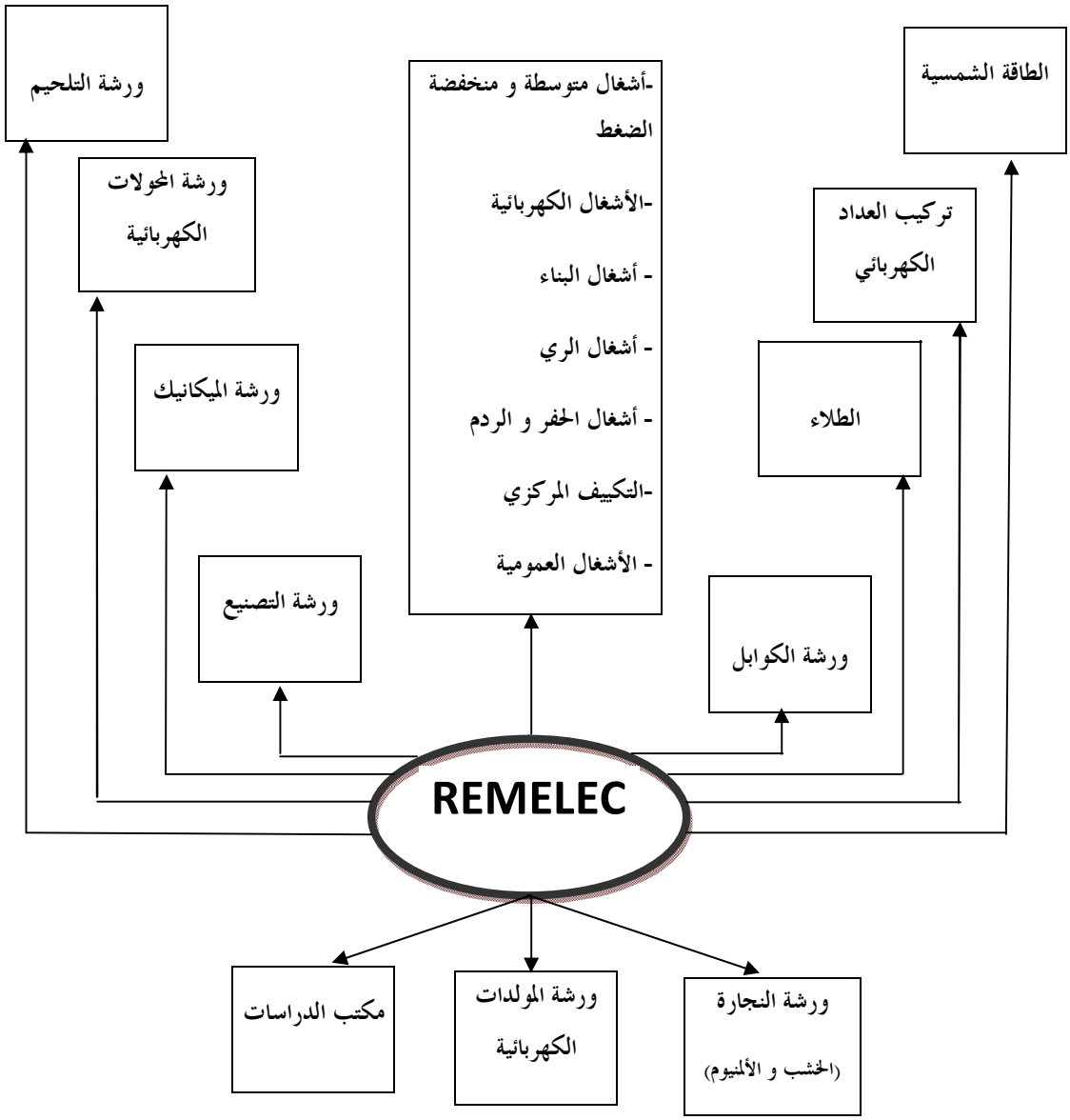

المطلب الثاني:الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

الجدول رقم 01: الميزانية المحاسبية في 2006/12/31

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الاجمالي	اهتلاكات و مؤونات	المبلغ الصافي	رقم الحساب	الخصوم	المبلغ
	الاستثمارات					الأموال الخاصة	
22	الأراضي	4.826.250,00		4.826.250,00	10	رأس مال احتماعي	62.500.000,00
24	تجهيزات الإنتاج	103.793.223,04	44.464.632,58	59.328.590,46	13	الاحتياطات	15.303.932,62
25	تجهيزات احتماعية	1.470.838,29	1.234.504,98	236.333,31	18	نتائج قيد التخصيص	22.173,31
	المجموع 2	**110.903.311,33**	**45.699.137,56**	**64.391.173,77**	19	مؤونات الأعباء و الخسائر	14.615.612,00
	المخزونات					**المجموع 1**	**92.441.717,93**
30	بضائع	305.873.277,63		305.873.277,63		الديون	
31	مواد ولوازم	64.515,76		64.515,76	52	ديون الاستثمار	16. 482.115.73
33	مخزونات نصف مصنعة	12.630.282,00		12.630.282,00	53	ديون المخزونات	225.087.107.84
37	مخزونات خارج المؤسسة	2.164.227,36		2.164.227,36	54	محجوزات للغير	576.894,22
	المجموع 3	**320.732.302,75**		**320.732.302,75**	55	ديون اتجاه الشركاء و الشركات الحليفة	1.350.717,00
42	مدينو الاستثمارات	2.302.164,90		2.302.164,90	56	ديون الاستغلال	29.398.581,94
43	مدينو المخزونات	22.252.735,44		22.252.735,44	57	سلفات تجارية	60.933.799,59
45	سلفات على الحساب	57.582.847,28		57.582.847,28	58	ديون مالية	258.232.565,13
46	تسبيقات الاستغلال	4.792.731,00		4.792.731,00		**المجموع 5**	**592.061.781,45**
47	ديون على الزبائن	220.425.975,31	8.605.062,83	211.820.912,48			
48	أموال جاهزة	19.907.333,59		19.907.333,59	88	نتيجة الدورة	19.278.701,83
	المجموع 4		**8.605.062,83**	**318.658.724,69**			
	المجموع العام	**758.086.401,60**	**54.304.200,39**	**703.782.201,21**		**المجموع العام**	**703.782.201,21**

المصدر:Kassaci Amar ,op-cit

الجدول رقم02: الميزانية المحاسبية في 2007/12/31.

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الاجمالي	اهتلاكات و مؤونات	المبلغ الصافي	رقم الحساب	الخصوم	المبلغ
	الاستثمارات					الأموال الخاصة	
22	الأراضي	4.826.250,00		4.826.250,00	10	رأس مال اجتماعي	425.425.000.00
24	تجهيزات الانتاج	657.769.297,57	126.474.419,23	531.294.878,34	13	الاحتياطات	4.761.546,56
25	تجهيزات اجتماعية	3.825.891,37	2.102.076,04	1.723.815,33	19	مؤونات الأعباء و الخسائر	14.615.612,00
28	تجهيزات قيد الانجاز	7.940.325,12		7.940.325,12			
	المجموع 2	**674.361.764,06**	**128.576.495,27**	**545.785.268,79**		**المجموع 1**	**444.802.158,56**
	المخزونات					الديون	
30	بضائع	198.827.867,28		198.827.867,28	52	ديون الاستثمار	107.740.200,81
31	مواد ولوازم	110.696,31		110.696,31	53	ديون المخزونات	286.527.936,86
					54	محجوزات للغير	631.732,47
	المجموع 3	**198.938.563,59**		**198.938.563,59**	56	ديون الاستغلال	59.724.397,14
42	مدينو الاستثمارات	3.957.233,42		3.957.233,42	57	سلفات تجارية	88.642.485,56
43	مدينو المخزونات	6.531.354,21		6.531.354,21	58	ديون مالية	223.284.521,38
45	سلفات على الحساب	78.996.161,96		78.996.161,96		**المجموع 5**	**766.551.274,22**
46	تسبيقات الاستغلال	28.257.517,34		28.257.517,34			
47	ديون على الزبائن	314.484.176,42	9.244.620,31	314.484.176,42			
48	أموال جاهزة	144.593.484,91		144.593.484,91	88	نتيجة الدورة	100.945.707,55
	المجموع 4	**576.819.928,26**	**9.244.620,31**	**567.575.307,95**			
	المجموع العام	**1 450 120 255,91**	**137.821.115,58**	**1.312.299.140,33**		**المجموع العام**	**1,312.299.140,33**

المصدر: Kassaci Amar ,op-cit

الجدول رقم 03: جدول حسابات النتائج في 2006/12/31

رقم الحساب	إسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		705.710.110,63
60	بضائع مستهلكة	584.963.110,70	
80	**الهامش الإجمالي**		**120.746.999,93**
80	الهامش الإجمالي		120.746.999,93
71	إنتاج مباع		51.163.595,12
72	إنتاج مخزن	2.265.166,50	
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة		
74	اداءات متممة		16.557.410,02
75	تحويل تكاليف الإنتاج		14.229,94
61	مواد ولوازم مستهلكة	49.123.331,88	
62	خدمات	14.238.482,90	
	المجموع	65.626.981,28	188.482.235,01
81	**القيمة المضافة**		**122.855.253,73**
81	القيمة المضافة		122.855.253,73
77	منتوجات مختلفة		3.498.420,28
78	تحويل تكاليف الإستغلال		1.264.272,03
63	مصاريف العاملين	39.437.485,28	
64	ضرائب ورسوم	11.474.171,54	
65	مصاريف مالية	26.552.826,04	
66	مصاريف مختلفة	2.888.195,67	
68	مخصصات الإهتلاك والمؤونات	10.606.300,88	
	المجموع	90.958.979,41	127.617.946,04
83	**نتيجة الإستغلال**		**36.658.966,63**
79	منتوجات خارج الإستغلال		16.341.573,79
69	تكاليف خارج الإستغلال	30.713.094,09	
84	**نتيجة خارج الإستغلال**	**14.371.520,30**	
83	نتيجة الإستغلال		36.658.966,63
84	نتيجة خارج الإستغلال	14.371.520,30	
880	**النتيجة الإجمالية للسنة المالية**		**22.287.446,33**
889	**ضرائب على الأرباح**	**3.008.744,50**	
88	**نتيجة السنة المالية**		**19.278.701,83**

الجدول رقم 04: جدول حسابات النتائج في 2007/12/31

رقم الحساب	إسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		1. 221.401.878,11
60	بضائع مستهلكة	976.729.509,68	
80	**الهامش الإجمالي**		**244.672.368,43**
80	الهامش الإجمالي		244.672.368,43
71	إنتاج مباع		121.345.551,51
72	إنتاج مخزن		
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة		89.396.070,00
74	اداءات متممة		29.589.113,51
75	تحويل تكاليف الإنتاج		1.027.018,08
61	مواد ولوازم مستهلكة	160.666.413,19	
62	خدمات	34.044.521,64	
	المجموع	194.710.934,83	486.030.121,53
81	**القيمة المضافة**		**291.319.186,70**
81	القيمة المضافة		291.319.186,70
77	منتوجات مختلفة		433.044,47
78	تحويل تكاليف الإستغلال		1.042.106,04
63	مصاريف العاملين	58.756.490,72	
64	ضرائب ورسوم	21.506.014,82	
65	مصاريف مالية	29.885.919,38	
66	مصاريف مختلفة	4.070.826,38	
68	مخصصات الإهتلاك والمؤونات	40.126.235,33	
	المجموع	154.345.486,63	292.794.337,21
83	**نتيجة الإستغلال**		**138.448.850,58**
79	منتوجات خارج الإستغلال		353.447,72
69	تكاليف خارج الإستغلال	25.000.339,75	
84	**نتيجة خارج الإستغلال**	**24.646.892,03**	
83	نتيجة الإستغلال		138.448.850,58
84	نتيجة خارج الإستغلال	**24.646.892,03**	
880	**النتيجة الإجمالية للسنة المالية**		**113.801.958,55**
889	**ضرائب على الأرباح**	**12.856.251,00**	
88	**نتيجة السنة المالية**		**100.945.707,55**

إضافة إلى ذلك هناك معلومات مكملة تتمثل فيما يلي :

- تحتفظ المؤسسة سنويا بمخزون عمل مقداره 100.000,000.00دج.
- قيمة الكفالات المدفوعة سنويا تساوي151.475,77دج.
- قيمة المصاريف المقيدة سلفا :

* سنة 2006: 1.169.963,24 دج.

* سنة2007: 2.051.502,32 دج.

- الديون الطويلة الأجل : * سنة1.336.746,97:2006دج

* سنة 93.304.014,47:2006دج

- قيمة المخصصات الموجهة لتغطية خسائر الصرف لكل من سنة 2006 و 2007 هي 14.615.612,00دج.

المبحث الثاني: القوائم المالية للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي

هذه القوائم هي عبارة عن قوائم مالية شكلية (compte pro format) تم إعدادها بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة وجدول تطابق الحسابات للمخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي(الملحق رقم 1).

المطلب الأول: الميزانية و حساب النتائج

1-الميزانية :

يبين الجدول رقم 05 و الجدول رقم 06 على التوالي حصيلة الأصول و حصيلة الخصوم للميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في 2007/12/31:

الجدول رقم 05 : حصيلة الأصول(السنة المالية المقفلة في31/ 12/2007)

الأصل	ملاحظة	2007 إجمالي	2007 اهتلاكات و مخصصات	2007 صافي	2006 صافي
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء– المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات غير مادية					
تثبيتات مادية		666.421.438,94	128.576.495,27	537.844.943,67	64 391 173,77
أراضي		4.826.250,00		4 .826.250,00	4.826.250,00
مباني		465.389.618,00	18.909.685,73	446.479.932,27	22.968.566,65
تثبيتات مادية أخرى		196.205.570,94	109.666.809,54	86.538.761,40	36.596.357,12
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري انجازها		7 940.325,12		7.940.325,12	
تثبيتات مالية		151.475,77		151.475,77	151.475,77
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و ديون دائنة مرتبطة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول أخرى غير جارية		151.475,77		151.475,77	151.475,77
ضرائب مؤجلة عن الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري		674.513.239,83	128.576.495,27	545.936.744,56	64.542.649,54
أصول جارية					
مخزونات و مستحقات		198.938.563,59		198 938 563,59	320 732 302,75
ديون دائنة و استخدامات مماثلة		432.074.967,58	9.244.620,31	422.830.347,27	298.599.915,33
الزبائن		314.484.176,42	9.244.620,31	305.239.556,11	211.820.912,48
المدينون الآخرون		36.543.126,88		36.543.126,88	28.026.192,33
الضرائب و ما شابهها		78.996.161,96		78.996.161,96	57.582.847,28
ديون دائنة أخرى و استخدامات مماثلة		2.051.502,32		2.051.502,32	1.169.963,24
الموجودات و ما شابهها		144.593.484,91		144.593.484,91	19.907.333,59
الأموال الموظفة و الأصول الجارية الأخرى					
الخزينة		144.593.484,91		144.593.484,91	19.907.333,59
مجموع الأصول الجارية		775.607.016,08	9.244.620,31	766.362.395,77	639.239.551,67
المجموع العام للأصول		1.450.120.255,91	137.821.115,58	1.312.299.140,33	703.782.201,21

المصدر:Kassaci Amar ,op-cit

الجدول رقم06: حصيلة الخصوم

(السنة المالية المقفلة في 2007/12/31)

الخصوم	ملاحظة	2007	2006
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		425.425.000.00	62.500.000,00
علاوات و احتياطات		4.761.546,56	15.326.105,93
فارق إعادة التقييم			
الترحيل من جديد			
النتيجة الصافية		100.945.707.55	19.278.701.83
المجموع1		531.132.254,11	97.104.807,76
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مدينة مالية		93.304.014,47	1.336.776,97
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون مدينة أخرى غير جارية			
مخصصات و منتجات ثابتة سلفا			
مجموع الخصوم غير الجارية2		93.304.014,47	1.336.776,97
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة		322.685.273,35	246.501.376,26
ضرائب		28.973.664,48	19.647.303,77
ديون مدينة أخرى		193.356.055,60	148.303.506,48
خزينة سلبية		142.847.879,32	190.888.459,97
مجموع الخصوم الجارية 3		687.862.871,75	505.340.646,48
مجموع عام للخصوم		1.312.299.140,33	703.782.201,21

المصدر:Kassaci Amar ,op-cit

2- حساب النتائج(حسب الطبيعة):

الجدول رقم 07:حساب النتيجة (حسب الطبيعة) الفترة من 2007/01/01 إلى 2007/12/31

	2007	2006
المبيعات و المنتجات الملحقة	1.372.336.543,13	773.431.115,77
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها		(2.265.166,50)
الإنتاج المثبت	89.396.070,00	
إعانات الاستغلال		
1-إنتاج السنة المالية	**1.461.732.613,13**	**771.165.949,27**
المشتريات المستهلكة	(1.137.395.922,87)	(634.086.442,58)
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	(38.115.348.02)	(17.126.678.57)
2-استهلاك السنة المالية	**(1.175.511.270.89)**	**(651.213.121.15)**
3-قيمة الاستغلال المضافة (1-2)	**286.221.342.24**	**119.952.828.12**
أعباء العاملين	(58.756.490,72)	(39.437.485,28)
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	(21.506.014.82)	(11.474.171.54)
4-إجمالي فائض الاستغلال	**205.958.836.70**	**69.041.171.3**
المنتجات العملياتية الأخرى	786.492,19	19.839.994,07
الأعباء العملياتية الأخرى	(22.291.658,15)	(22.434.753,69)
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	(40.765.792,81)	(17.606.139,31)
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		
5-النتيجة العملياتية	**143.687.877.93**	**48.840.272,37**
المنتجات المالية		
الأعباء المالية	(29.885.919,38)	(26.552.826,04)
6-النتيجة المالية	**(29.885.919,38)**	**(26.552.826,04)**
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	**113.801.958.55**	**22.287.446,33**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	(12.856.251,00)	(3.008.744,50)
الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**1.462.519.105,32**	**791.005.943,34**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**(1.361.573.397.77)**	**(770.448.739,54)**
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**100.945.707.55**	**19.278.701.83**
9-صافي نتيجة السنة المالية	**100.945.707.55**	**19.278.701.83**

المطلب الثاني :جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة

1- جدول تدفقات الخزينة :

تم إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة.

الجدول رقم 08:جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة لسنة 2007

	ملاحظة	السنة المالية 2007
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
صافي نتيجة السنة المالية		100.945.707.55
تصحيحات من أجل:		
الاهتلاكات و المخصصات		40.765.792,81
تغير الضرائب المؤجلة		
تغير المخزونات		121.793.739.16
تغير الزبائن و الديون الدائنة الأخرى		(123.590.874.46)
تغير الموردين و الديون الأخرى		130.562.806.92
تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط(أ)		**270.477.171.98**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
مسحوبات عن شراء تثبيتات		**(189.717.677.51)**
تحصيلات عن مبيعات تثبيتات		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)		**(189.717.677.51)**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل		
الحصص المدفوعة للمساهمين		
زيادة رأس المال النقدي		
إصدار قروض		92.566.497.46
تسديد قروض		**(48.639.840.61)**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)		**43.926.656.85**
تغير أموال الخزينة للفترة(أ+ب+ج)		**124.686.151.32**
أموال الخزينة عند الافتتاح		19.907.333,59
أموال الخزينة عند الإقفال		144.593.484,91
تغير أموال الخزينة		**124.686.151.32**

2-جدول تغير الأموال الخاصة:

الجدول رقم 09:جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 2005/12/31		**60.000.000,00**				**17.826.105.93**
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال		2.500.000,00				(2.500.000,00)
صافي نتيجة السنة المالية						**19.278.701.83**
الرصيد في 2006/12/31		**62.500.000,00**				**34.604.807.76**
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات		333.081.738,80				
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال		29.843.261,20				(29.843.261,20)
صافي نتيجة السنة المالية						100.945.707,55
الرصيد في 2007/12/31		**425.425.000,00**				**105.707.254.11**

المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية للمؤسسة

المطلب الأول :تحليل الميزانية المالية و حساب النتائج

1- إعداد الميزانية المالية:

ترتب عناصر أصول الميزانية المالية باتباع مبدأين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياس لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة.وترتب عناصر الخصوم حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية.كما تستثنى الأصول الوهمية.و للحصول على ميزانية مالية تستجيب لأغراض التحليل المالي يتطلب ذلك إجراء بعض التعديلات على عناصر ميزانية النظام المحاسبي المالي.

1-1-إعداد الميزانية المالية في 2007/12/31 :

1-1-1-الأصول:

- الأصول الثابتة: يضاف إليها مخزون العمل بقيمة 100.000.000دج باعتبار أنه يبقى في المؤسسة لأكثر من سنة.
- قيم الاستغلال:يطرح منها مخزون العمل بقيمة 100.000.000دج.
- القيم المحققة :تطرح منها المصاريف المقيدة سلفا باعتبارها أصول وهمية بقيمة 2.051.502.32دج.

مدين	الأصول الثابتة	دائن
مجموع الأصول غير الجاري:	545.936.744,56	
مخزون العمل:	100.000.000,00	
رصيد مدين=	645.936.744,56	

مدين	قيم الاستغلال	دائن
المخزونات و الجاري انجازها	198.938.563,59	
مخزون العمل	100.000.000,00	
رصيد مدين=	98.938.563,59	

مدين	القيم المحققة	دائن
الديون الدائنة و الاستخدامات المماثلة:	المصاريف المقيدة سلفا:	
422.830.347,27	2.051.502,32	
رصيد مدين =420.778.844,95		

مدين	القيم الجاهزة	دائن
الموجودات و ما يماثلها:		
144.593.484,91		
رصيد مدين = 144.593.484,91		

1-1-2-الخصوم:

-الأموال الخاصة:تطرح منها المصاريف المقيدة سلفا بقيمة 2.051.502.32دج.

مدين	الأموال الخاصة	دائن
المصاريف المقيدة سلفا:	الأموال الخاصة:	
2.051.502,32	531.132.254,11	
رصيد دائن = 529.080.751,79		

مدين	الديون الطويلة الأجل	دائن
	الخصوم غير الجارية:	
	93.304.014,47	
رصيد دائن = 93.304.014,47		

مدين	الديون القصيرة الأجل	دائن
	الخصوم الجارية:	
	687.862.871,75	
رصيد دائن=687.862.871,75		

1-2-إعداد الميزانية المالية في 2006/12/31 :

التعديلات هي نفسها التي مست الميزانية في 2007/12/31.

1-2-1- الأصول:

مدين	الأصول الثابتة	دائن
مجموع الأصول غير الجارية:		
64.542.649,57		
مخزون العمل:		
100.000.000,00		

رصيد مدين=164.542.649,57

مدين	قيم الاستغلال	دائن
المخزونات و الجاري انجازها:		مخزون العمل:
320 732 302,75		100.000.000,00

رصيد مدين=220.732.302,75

مدين	القيم المحققة	دائن
الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:	مصاريف مقيدة سلفا:	
298.599.915,33	1.169.963,24	

رصيد مدين=297.429.952,09

مدين	القيم الجاهزة	دائن
الموجودات و ما يماثلها:		
19.907.333,59		

رصيد مدين=19.907.333,59

1-2-2- الخصوم:

مدين	الأموال الخاصة	دائن
المصاريف المقيدة سلفا	الأموال الخاصة	
1.169.963,24	97.104.807,76	

رصيد مدين= 95.934.844,52

مدين	الديون الطويلة الأجل	دائن
	الخصوم غير الجارية	
	1.336.746,97	

رصيد مدين=1.336.746,97

مدين	الديون القصيرة الأجل	دائن
	الخصوم الجارية	
	605.340.646,48	

رصيد مدين= 605.340.646,48

و فيما يلي الميزانيتين المختصرتين لكل من سنة 2006 و2007 على التوالي:

الجدول رقم10:الميزانية المالية المختصرة في 2006/12/31

الأصول	المبلغ	%	الخصوم	المبلغ	%
الأصول الثابتة	164.542.649,54	23.42	الأموال الخاصة	95.934.844,52	13.65
قيم الاستغلال	220.732.302,75	31.42	الديون الطويلة و المتوسطة الأجل	1.336.746,97	0.19
القيم المحققة	297.429.952,09	42.33	الديون القصيرة الأجل	605.340.646,48	86.16
القيم الجاهزة	19.907.333,59	2.83			
المجموع	702.612.237,97	100.00	المجموع	702.612.237,97	100.00

المصدر :تم إعداد الميزانية المالية بالاعتماد على الميزانية.

الجدول رقم11:الميزانية المالية المختصرة في 2007/12/31

الأصول	المبلغ	%	الخصوم	المبلغ	%
الأصول الثابتة	645.936.744,56	49.30	الأموال الخاصة	529.080.751,79	40.38
قيم الاستغلال	98.938.563,59	7.55	الديون الطويلة و المتوسطة الأجل	93.304.014,47	7.12
القيم المحققة	420.778.844,95	32.11	الديون القصيرة الأجل	687.862.871,75	52.50
القيم الجاهزة	144.593.484,91	11.04			
المجموع	1.310.247.638,01	100.00	المجموع	1.310.247.638,01	100.00

المصدر :تم إعداد الميزانية المالية بالاعتماد على الميزانية.

2- تطور عناصر الميزانية المالية :

2-1-تطور عناصر الأصول:

يبين الجدول الآتي قيم عناصر الأصول لسنتي 2006 و 2007، و نسبة التغير خلال سنة 2007:

الجدول رقم 12:تطور عناصر الأصول

	2006	2007	%
الأصول الثابتة	164.542.649,54	645.936.744,56	292,56
قيم الاستغلال	220.732.302,75	98.938.563,59	55,18-
القيم المحققة	297.429.952,09	420.778.844,95	41,47
القيم الجاهزة	19.907.333,59	144.593.484,91	626,33

المصدر :تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية.

-هناك ارتفاع في قيمة الأصول الثابتة في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 ، و هذا راجع إلى قيام المؤسسة بإعادة تقييم المباني في سنة 2007.

- بالنسبة لقيم الاستغلال، فقد عرفت انخفاضا محسوسا في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 (بنسبة 55%) ،و هذا راجع إلى تخزين المؤسسة لكمية استثنائية من معدات توليد الكهرباء (groupes électrogène) خلال سنة 2006 لمواجهة صفقة توريد هذه المعدات لإحدى الهيئات العمومية ، بقيمة 770.000.000,00دج خارج الرسم.

- ارتفاع قيمة القيم المحققة خلال سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 بنسبة 41.47% ، راجع إلى منح المؤسسة لقرض تجاري للهيئة العمومية المعنية بصفقة توريد معدات توليد الكهرباء.

- هناك ارتفاع في قيمة القيم الجاهزة في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 بنسبة 626,33%، وهذا ما يفسر بتحصيل المؤسسة لجزء من حقوقها اتجاه صفقة توريد معدات توليد الكهرباء لإحدى الهيئات العمومية.

2-2-تطور عناصر الخصوم:

يبين الجدول الآتي قيم عناصر الخصوم لسنتي 2006 و2007، و نسبة التغير خلال سنة 2007:

الجدول رقم 13: تطور عناصر الخصوم

	2006	2007	%
الأموال الخاصة	95.934.844,52	529.080.751,79	451,50
الديون الطويلة و المتوسطة الأجل	1.336.746,97	93.304.014,47	6879,93
الديون القصيرة الأجل	605.340.646,48	687.862.871,75	113.63

المصدر :تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية.

-ارتفعت قيمة الأموال الخاصة في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 بنسبة 451,5% ، وسبب هذا الارتفاع هو الأرباح المحققة لسنة 2006 و عملية إعادة التقييم للمباني التي قامت بها المؤسسة خلال سنة 2007.

للإشارة فان المؤسسة لا توزع الأرباح، حيث تقوم كل سنة برفع رأس مالها عن طريق الأرباح المحققة، إضافة إلى ذلك، قامت المؤسسة، استثنائيا بإعادة تقييم المباني في سنة 2007 طبقا للقانون الذي سمح بإعادة تقييم الاستثمارات في 2006/12/31.

-هناك ارتفاع في قيمة الديون الطويلة و المتوسطة الأجل في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 ،كان هذا الارتفاع نتيجة استفادة المؤسسة من قرض متوسط الأجل منح لها من طرف البنك لمدة خمس سنوات ، مع تأجيل التسديد لمدة سنة واحدة.

- بالنسبة للديون القصيرة الأجل، نلاحظ أن هناك ارتفاع في قيمتها في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 بنسبة 13,63% ، وهذا راجع إلى استفادة المؤسسة من قروض تجارية منحت لها من طرف مورديها (SCHNEIDER ,SDMO).

3-المركز المالي الصافي:

نلاحظ أن هناك ارتفاع في قيمة المركز المالي الصافي في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 بقيمة 433.145.907,27 دج ، أي بنسبة 451,50% .

تفسر هذه الوضعية الجيدة، باحتفاظ المؤسسة بالأرباح و التي تتزايد من سنة لأخرى ، و بصفة خاصة إلى إعادة تقييم المباني التي قامت بها المؤسسة خلال سنة 2007.

4-تحليل التوازن المالي:

لتحليل التوازن المالي للمؤسسة يعتمد المحلل المالي على ثلاثة مؤشرات و هي: رأس المال العامل الصافي، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

4- 1-حساب رأس المال العامل الصافي :

يمكن حساب رأس المال العامل الصافي بطريقتين هما :

-من أسفل الميزانية : رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل.

-من أعلى الميزانية : رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة .

حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم 14: حساب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية

	2006	2007	%
1-الأصول المتداولة	538.069.588,43	664.310.893,45	23,46
2-الديون القصيرة الأجل	605.340.646,48	687.862.871,75	13,63
3 – رأس المال العامل الصافي (1-2)	67.271.058,05-	23.551.978,30-	64,99

المصدر :تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية.

- رأس المال العامل الصافي سالب خلال السنتين، هذا ما يعني أن الديون القصيرة الأجل أكبر من الأصول المتداولة.كما يجب الإشارة هنا إلى أنه هناك تطور من سنة إلى أخرى بالنظر إلى تناقص الرقم السالب.

و يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم 15:حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية

	2006	2007	%
1–الأموال الدائمة	97.271.591,49	622.384.766,26	539,84
2– الأصول الثابتة	164.542.649,54	645.936.744,56	292.56
3– رأس المال العامل الصافي (1–2)	67.271.058,05-	23.551.978,30-	64.99

المصدر **:**تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية**.**

- نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال السنتين، ما يعني أن الأموال الدائمة لا تغطي بشكل كلي الأصول الثابتة ، و هذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الديون القصيرة الأجل (السحب على المكشوف) لتمويل الاستثمارات.

4–2 –حساب احتياجات رأس المال العامل :

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتها و مدينوها (احتياجات الدورة) الديون القصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبرعن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، و هو ما يسمى احتياجات رأس المال العامل**.**

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة – القيم الجاهزة –الديون القصيرة الأجل+ السلفات المصرفية.

حساب احتياجات رأس المال العامل مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم 16:حساب احتياجات رأس المال العامل

	2006	2007	%
1-الأصول المتداولة	538.069.588,43	664.310.893,45	23,46
2-القيم الجاهزة	19.907.333,59	144.593.484,91	626,33
3-الديون القصيرة الأجل	605.340.646,48	687.862.871,75	13,63
4-السلفات المصرفية	190.888.459,97	142.847.879,32	25,17-
5-احتياجات رأس المال العامل (1-2-3+4)	103.710.068,33	25.297.583,89-	124,39-

المصدر :تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية

-المؤسسة لديها احتياجات رأس المال عامل في 2006/12/31 بقيمة 103.710.068,33 دج، على العكس من ذلك في 2007/12/31 ،لأن قيمة احتياجات رأس المال العامل في هذه السنة سالبة (-25.297.583,89دج) .

4-3-الخزينة :

تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكنها أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، أي القيمة السائدة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة. أو هي مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلال.و يمكن حساب الخزينة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم17: حساب الخزينة

	2006	2007	%
1 - رأس المال العامل الصافي	67.271.058,05-	23.551.978,30-	64,99
2-احتياجات رأس المال العامل	103.710.068,33	25.297.583,89-	124,39-
3-الخزينة (1-2)	170.981.126,38-	1.745.605,59+	101,02

المصدر :تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية.

كما يمكن حساب الخزينة بطريقة أخرى:

الخزينة = القيم الجاهزة –السلفات البنكية.

الدورة 2006= 19.907.333,59- =190.888.459,97 -170.981.126,38

الدورة 2007= 144.593.484,91- =142.847.879,32 +1.745.605,59

نلاحظ أن الخزينة سالبة خلال الدورة 2006، على العكس من ذلك، فإنها موجبة خلال دورة 2007.

5- تحليل الميزانية المالية و حساب النتائج عن طريق النسب المالية:

تعطي النسب المالية مؤشرات ودلالات معينة عن الوضع المالي للمؤسسة، تستخدم هذه المؤشرات في تقييم الوضع المالي لمؤسسة ما من حيث درجة السيولة والربحية والمخاطرة وذلك عندما يتم مقارنتها بنسب أخرى تم الحصول عليها من السنوات السابقة لنفس الشركة أو من مصادر أخرى كالشركات المماثلة أو النسب المتوسطة للقطاعات والصناعات المماثلة، وتساعد هذه المقارنات فى الحكم على الوضع المالي للشركة كأساس لاتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل.

و بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من الميزانية المالية و حساب النتائج يمكن تتبع تطور نشاط المؤسسة (SARL REMELEC) .

5-1- نسب السيولة :

تمكن أهمية استخدام نسب السيولة في معرفة مدى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة ، ومدى قابلية هذه الأصول التي تستثمر بها المؤسسة للتحول إلى نقدية بأسرع ما يمكن وبأقل التكاليف عند الحاجة.

وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم18.: حساب نسب السيولة

النسب/السنوات	2006	2007
السيولة العامة	0,89	0,96
السيولة السريعة	0,52	0,82
السيولة الجاهزة	0,033	0,21

المصدر :تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية.

– تحليل السيولة العامة:

تقيس نسبة السيولة العامة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها التي تستحق خلال مدة قصيرة .وقد ربط هذا المقياس للسيولة بين كل من الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل، حيث أن الأصول المتداولة هي التي سوف تستخدم في تسديد الديون قصيرة الأجل.

و من خلال نسبة السيولة العامة المبينة في الجدول أعلاه لسنة 2006،يلاحظ أن الأصول المتداولة لا تغطي سوى 89% من الديون القصيرة الأجل ،أما بالنسبة لسنة 2007 فهي لا تغطي سوى 96%من الديون القصيرة الأجل، هذا يدل على أن رأس المال العامل سالب ، أي أن المؤسسة تمول جزء من استثماراتها عن طريق الديون القصيرة الأجل.

-تحليل السيولة السريعة:

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة المالية على مواجهة التزاماتها فورًا دون الحاجة لانتظار بيع المخزون .إذا كانت نسبة السيولة السريعة منخفضة ونسبة التداول عالية، فذلك يدل على أن حجم المخزون لدى الشركة كبير بالنسبة لإجمالي الموجودات المتداولة أو أن المخزون صعب التصريف.

تدل نسبة السيولة السريعة المبينة أعلاه في الجدول لسنة 2006 ،على أن القيم المحققة تغطي52% من الديون القصيرة الأجل ،أما بالنسبة لسنة 2007 فهي تغطي 82% من الديون القصيرة الأجل، ونلاحظ أن هذه النسبة عرفت تطورا ملحوظا خلال سنة 2007 مقارنة بسنة 2006،وهذا ناتج عن

زيادة القيم المحققة نتيجة توريد المؤسسة لكمية كبيرة من معدات توليد الكهرباء لإحدى الهيئات العمومية خلال سنة 2007.

– تحليل السيولة الجاهزة:

تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينيها. تظهر نسبة السيولة الجاهزة المبينة في الجدول أعلاه لسنة 2006،أن القيم الجاهزة لا تغطي سوى 3,3% من الديون القصيرة الأجل ،كما أنها لا تغطي سوى 21% في سنة 2007، و تعتبر هذه الوضعية جد حرجة للمؤسسة ،حيث تجبر المؤسسة في هذه الحالة إلى الاعتماد أكثر على القروض البنكية القصيرة الأجل ، و هذا ما يرفع من قيمة المصاريف المالية.

5-2-نسب النشاط:

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم 19:حساب نسب النشاط

النسب/السنوات	2006	2007
معدل دوران إجمالي الأصول	1,10	1,04
معدل دوران الأصول الثابتة	4,70	2,12
معدل دوران الأصول المتداولة	1,43	2,06
متوسط فترة التحصيل	99	80
متوسط فترة الدفع	140	102

المصدر :تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية و حساب النتائج.

– تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب 1,10 ، هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2006 يولد 1,10 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل أكثر من مستوى طاقتها الكاملة، وهذا ما يعني أن المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال،أما بالنسبة لسنة 2007 فيقدر المعدل بحوالي 1,04 ،هذا لا يعني أن انخفاض النسبة كان بسبب انخفاض كفاءة الإدارة خلال تلك السنة، بل يعود إلى ارتفاع قيمة الأصول نتيجة إعادة التقييم التي قامت بها المؤسسة في تلك السنة.

– تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2006 يقدر هذا المعدل ب 4.70 ، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 4.70 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة.انخفاض هذه النسبة خلال سنة 2007 كان بسبب ارتفاع قيمة الأصول الثابتة نتيجة إعادة تقييم المباني.

– معدل دوران الأصول المتداولة:

يقدر معدل دوران الأصول المتداولة خلال سنة 2006 ب 1,43 ،و هو معدل مرتفع ،مما يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول المتداولة.كما نلاحظ ارتفاع هذا المعدل خلال سنة 2007 حيث يقدر ب 2,06،و يعود هذا الارتفاع إلى زيادة حجم المبيعات بسبب إتمام المؤسسة بنسبة كبيرة صفقة توريد معدات توليد الكهرباء (75%)خلال سنة 2007.

–تحليل فترة التحصيل و فترة الدفع:

تقدر فترة التحصيل خلال سنة 2006 ب 99 يوم ،و ب 80 يوم خلال سنة 2007،أما فترة الدفع فتقدر ب 140 يوم خلال سنة 2006 و ب 102 سنة 2007،و خلال كل من السنتين نلاحظ أن فترة التحصيل تقل عن فترة الدفع، و هذا ما يعني أن المؤسسة تدير سياسة البيع بأجل بشكل جيد ،و هذا ما ينعكس بالإيجاب على سيرورة خزينة المؤسسة.

5-3-نسب المديونية:

تستخدم هذه النسب كأدوات لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما تقيس أيضاً مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة وذلك في الموازنـــــة بين مصادر التمويـــل الداخلي والخارجي.

يوضح الجدول التالي مختلف نسب المديونية و تغطية الفوائد:

الجدول رقم 20: حساب نسب المديونية و تغطية الفوائد

النسب/السنوات	2006	2007
نسبة الاقتراض	0.86	0.32
نسبة الاقتراض إلى حقوق المساهمين	6.32	1.47
نسبة تغطية الفوائد	0.38	0.14

المصدر :تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية و حساب النتائج.

- تحليل نسبة الاقتراض:

لهذه النسبة دلالة هامة على النسبة المئوية لديون المؤسسة بالنسبة إلى مجموع أصولها .كلما زاد هذا المعدل كلما زادت المخاطرة حيث تكون نسبة التمويل الخارجي لأصول المؤسسة مرتفعة.كما أن للنسبة أهمية في تقييم القدرة على الإقتراض،أي إستخدام الرفع المالي، إذا كانت النسبة مرتفعة فقد يؤدي ذلك إلى تقييد قدرة المؤسسة على الاقتراض الخارجي في المستقبل.
يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة تستطيع تغطية ديونها كلية في حالة تصفيتها،حيث أنه سيكون لديها فائض بنسبة 14% بالنسبة لسنة 2006،و فائض بمقدار 68% في سنة 2007.

- تحليل نسبة الاقتراض إلى حقوق المساهمين:

توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل،و من خلال الجدول المبين أعلاه يمكن القول أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل نشاطاتها ،حيث

نجد أن الديون تمثل ستة مرات الأموال الخاصة في سنة 2006،إلا أن هذه النسبة عرفت تحسنا كبير خلال سنة 2007.

– تحليل نسبة تغطية الفوائد:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية فوائد القروض و السندات عن طريق الهامش الإجمالي للاستغلال، من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تغطية الفوائد تحسنت كثيرا في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006،حيث أصبحت المصاريف المالية لا تمثل سوى 14% من الهامش الإجمالي للاستغلال.

5-4- نسبب المردودية:

يوضح الجدول الآتي مختلف نسب المردودية للمؤسسة:

الجدول رقم 21: حساب نسب المردودية

النسب/السنوات	2006	2007
مردودية الأموال الخاصة	0.25	0.23
المر دودية الاقتصادية(العائد على إجمالي الأصول)	0.02	0.06
نسبة هامش الربح الصافي	0.02	0.07

المصدر :تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية و حساب النتائج.

- تحليل مردودية الأموال الخاصة:

نلاحظ أن هناك انخفاض في مردودية الأموال الخاصة في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006،كان ذلك نتيجة ارتفاع الأموال الخاصة بعد إعادة تقييم المباني خلال سنة 2007.

-تحليل المردودية الاقتصادية:

تعتبر المردودية الاقتصادية المحققة خلال السنتين جيدة،إلا أن المردودية المحققة خلال سنة 2007 أفضل بكثير من المردودية المحققة خلال سنة 2006.

-تحليل نسبة هامش الربح الصافي:

نلاحظ أن هذه النسبة عرفت تحسنا ملحوظا خلال سنة 2007 مقارنة بسنة 2006.

المطلب الثاني :تحليل جدول تدفقات الخزينة

إن المعلومات التي يتضمنها جدول تدفقات الخزينة يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة.

1- مقاييس جودة الربحية:

تمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى مؤسسات تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها.

يبين الجدول الآتي أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح الشركة :

الجدول رقم 22: حساب مقاييس جودة الربحية

النسب/السنة	2007
مؤشر النقدية التشغيلية	2.67
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	0.20

المصدر:تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة و حساب النتائج.

-تحليل مؤشر النقدية التشغيلية:

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية،و تحقيق المؤسسة لنسبة مرتفعة كما هو مبين في الجدول أعلاه يدل على جودة أرباح المؤسسة.

- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

توضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي،ومن خلال النسبة المبينة أعلاه في الجدول نلاحظ أن التدفقات النقدية التشغيلية تمثل 20% من الأصول، و هذا يدل على كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها.

2- مقاييس جودة السيولة:

ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل . أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل.

ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول الآتي:

الجدول رقم 23: حساب مقاييس جودة السيولة

النسب/السنة	2007
نسبة تغطية النقدية:	1.17
مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:	0.39
نسبة الفائدة المدفوعة:	0.11

المصدر:تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة و الميزانية المالية حساب النتائج.

– تحليل نسبة تغطية النقدية:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات،و الملاحظ في الجدول أعلاه أن التدفقات النقدية التشغيلية تغطي كلية المطلوبات الاستثمارية والتمويلية.

– تحليل مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية،ومن خلال النسبة المبينة أعلاه في الجدول نلاحظ أن التدفقات النقدية التشغيلية لا تغطي سوى 39 %من الديون قصيرة الأجل.

– تحليل نسبة الفائدة المدفوعة:

الفوائد المدفوعة خلال سنة 2007 لا تمثل سوى 11% من التدفقات النقدية التشغيلية،هذا ما يعني أن المؤسسة تتمتع بسيولة كافية لسداد الفوائد المتعلقة بالقروض.

خلاصة الفصل:

بعد تحليل القوائم المالية للمؤسسة تبين لنا أن هناك تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى في قيمة أصول وخصوم هذه المؤسسة ،فيما يتعلق بالأصول نجد أن الأصول الثابتة ارتفعت بشكل كبير و كان ذلك نتيجة إعادة التقييم التي قامت بها المؤسسة للمباني خلال سنة 2007، أما بالنسبة للمخزونات فقد كان هناك انخفاض بسبب تصريف المؤسسة لنسبة كبيرة من المخزون المتعلق بصفقة توريد معدات توليد الكهرباء،كما لاحظنا أن هناك ارتفاع في القيم المحققة نتيجة لعدم تحصيل المؤسسة لنسبة كبيرة من حقوقها المتعلقة بصفقة توريد معدات توليد الكهرباء. أما بالنسبة للخصوم فلقد عرفت الأموال الخاصة ارتفاعا بشكل ملحوظ نتيجة احتفاظ المؤسسة بالأرباح المحققة و بصفة خاصة نتيجة إعادة التقييم التي قامت بها المؤسسة خلال سنة 2007،فيما يخص الديون الطويلة و المتوسطة فلقد ارتفعت بسبب استفادة المؤسسة من قرض متوسط الأجل منح لها من طرف البنك مع سنة كتأجيل للتسديد،أيضا هناك ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل كان بسبب استفادة المؤسسة من قروض تجارية منحت لها من طرف مورديها.تحليل التوازن المالي للمؤسسة بين أن رأس المال العامل سالب خلال السنتين و هذا ما يدل على أن المؤسسة تقوم بتمويل الأصول الثابتة عن طريق الديون القصيرة الأجل، كما أن رأس المال العامل لا يغطي احتياجات رأس المال العامل مما نتج عنه خزينة سلبية خلال سنة 2006 ، باستثناء سنة 2007 حيث كانت احتياجات رأس المال العامل سالبة . بالنسبة للنسب المالية ، من خلال نسب السيولة نجد أن المؤسسة لا يمكن لها تغطية الديون قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة،أما بالنسبة لنسب النشاط فهي مقبولة على العموم خاصة و أن متوسط فترة التحصيل أقل من متوسط فترة الدفع.أما نسب الاقتراض فقد عرفت تحسنا ملحوظا خلال سنة 2007. فيما يخص نسب المردودية فهي نسب جيدة و تتفاوت من سنة لأخرى.أما تحليل جدول تدفقات الخزينة فقد بين أن المؤسسة تستطيع تغطية التدفقات النقدية الخارجة الاستثمارية و التمويلية عن طريق التدفقات النقدية التشغيلية.

بينما تتزايد درجة العولمة الاقتصادية على مستوى الاقتصاديات المحلية من خلال تبسيط القواعد التجارية وإصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وبين معايير المحاسبة الدولية وذلك بهدف تحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي ،حيث يجب أن تسعى المؤسسات الاقتصادية المحلية وفي ظل إقتصاد السوق، إلى العمل على أن توائم مختلف التقارير المالية المتعلقة بنشاطاتها المعايير المحاسبية الدولية التي وضعت من أجل توفير الشفافية و الوضوح والمصداقية و الملاءمة، لمختلف العناصر التي تتكون منها القوائم المالية لهذه المؤسسات، في مسعى يهدف إلى تكريس التوافق والتقارب المحاسبي بين الأعمال المحاسبية لهذه الأخيرة، و الأعمال المحاسبية لمختلف الأعوان والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية.

و لقد قامت الجزائر باعتماد النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من أجل التكيف مع البيئة الجديدة التي ولدت عن الإصلاحات الاقتصادية والمالية،و التي بدأت مع ظهور تيار العولمة و الارتباطات الجديدة للجزائر في الاقتصاد الدولي،خاصة مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوربي و منظمة التجارة العالمية،إضافة إلى ذلك فقد كان الهدف من تطبيق هذا النظام هو تلبية حاجات المستخدمين للمعلومة المحاسبية و المالية حول الاقتصاد الجزائري،خاصة المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب،كل هذا دفع بالجزائر إلى التعجيل بعملية إصلاح المخطط الوطني المحاسبي،و الذي وضع في فترة سابقة تناسب الوضع الاقتصادي الاشتراكي.

و جاء موضوع البحث للإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

ما هي أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي؟

النتائج:

من خلال هذا البحث نستخلص النتائج التالية:

1-يعتبر توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات وتطور الأسواق المالية الدولية وتزايد الطلب على المعلومات المحاسبية والمالية الدولية من أهم الأسباب الرئيسية في الضغوطات من أجل تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

2- تهدف لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى العمل بشكل عام على تطوير و توفيق التعليمات و المعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية على مستوى دولي،و صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى إعداد القوائم المالية وتعزيز قبولها و التقيد بها في جميع أنحاء العالم.

3-إن السبب الرئيسي في وجود المعايير المحاسبية الدولية هو توفير الوقت و الجهد و السهولة في عمليات المقارنة بين القوائم المالية المختلفة للشركات من أجل تحليل و تفسير نتائج قوائمها المالية و اتخاذ القرار المناسب،بالإضافة إلى إحكام عملية القياس و الإفصاح اللازمة عند إعداد القوائم المالية.

5-يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات أساسية جديدة:

-اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي و الذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية و مبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد و إنتاج معلومة مفصلة.

-إيضاح المبادئ و القواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات،تقييمها و إعداد الكشوف المالية،و الذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي و اللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد و كذا تسهيل فحص الحسابات.

-التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية أو المحتملة،الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة ،قابلة للقراءة و تسمح بالمقارنة و اتخاذ القرار.

-إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

4- أدخل النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية تغييرات جد هامة على مستوى تعاريف ، مفاهيم ،قواعد،تقييم و محاسبة و طبيعة و محتوى الكشوف المالية التي تعد من طرف الكيانات الخاضعة لمسك محاسبة مالية.

6- يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي لتبيان نقاط القوة و نقاط الضعف لدى المؤسسة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية.

7- تشكل القوائم المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في عملية التحليل المالي،و تتمثل هذه القوائم في الميزانية ،حساب النتائج ،جدول تدفقات الخزينة،جدول تغير الأموال الخاصة والملحق.

8- هناك مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة، أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة،كما تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب المالية التي تستخدم في تحليل كل من الميزانية المالية وحساب النتائج.

9- يستخدم المحلل المالي قائمة التدفقات النقدية و المؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها كأداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة و السياسات المالية للمؤسسة.

10-هناك تقارب بين الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي و الميزانية المالية ، و هذا ما يسهل من مهمة المحلل المالي في الحصول على الميزانية المالية،باعتبار أن كلا الميزانيتين تعتمدان تقريبا على نفس المبادئ في الإعداد ،مثل مبدأ سيولة-استحقاق؛مبدأ السنوية؛مبدأ الحذر في التقييم ومبدأ القيمة الحقيقية،غير أن هذا المبدأ الأخير من الصعب تحقيقه في ظل غياب سوق نشطة تعكس القيم الحقيقية لعناصر الأصول.

11- تعكس الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي المديونية الحقيقية للمؤسسة من خلال إدراج قيمة الأصول المحصل عليها عن طريق الإيجار التمويلي كالتزامات ضمن عناصر الخصوم.

12- يبرز حساب النتائج حسب الطبيعة كيفية تشكل النتيجة حسب الدورات الرئيسية لنشاط المؤسسة وهي : دورة الاستغلال، الاستثمار، التمويل والدورة الاستثنائية ، ويضيف أرصدة ذات أهمية مثل الفائض الإجمالي للاستغلال EBE والذي يبرز نتيجة الاستغلال قبل أثر سياسة اهتلاك الاستثمارات، ورصيد النتيجة المالية التي تبرز السياسة التمويلية في المؤسسة.

13-ينص النظام المحاسبي المالي على أنه يمكن للمؤسسة أن تقدم حساب النتائج حسب الوظيفة ضمن الملحق ،وهذا ما يمكن المحلل المالي من الاستفادة من مزايا التحليل الوظيفي.

14- تدعمت القوائم المالية بقائمة مالية جديدة مهمة في التحليل المالي ،تتمثل في جدول تدفقات الخزينة إذ تكتسي هذه القائمة أهمية بالغة تتجلى في أنها تسمح بـــ:

- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها.
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين.
- إبراز الهوة بين النتيجة والخزينة.
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية.
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة.
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة.
- تعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت، ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

15- يتم عرض القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي بشكل يمكن المحلل المالي من إجراء المقارنة بين الدورات المالية،بحيث يتم تقديم الميزانية،حساب النتائج ،جدول تدفقات الخزينة بعمودين،يمثل العمود الأول أرصدة الدورة السابقة و الثاني يخص معطيات الدورة الحالية.

16-رغم أن جدول التغير في الأموال الخاصة لا يتم تحليله بطريقة مباشرة،إلا أن قراءته المالية مهمة جدا بالنسبة للمحلل المالي،حيث تمكنه من معرفة طبيعة العمليات التي أثرت في الأموال الخاصة سواء بالزيادة أو النقصان.

17- تخضع المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق لمعيارين أساسيين،وهما الطابع الملائم للإعلام،و الأهمية النسبية،و عليه فان الملحق لا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي يصدره مستخدمو القوائم المالية بما فيهم المحللون الماليون على ممتلكات المؤسسة و وضعيتها المالية.

18-إن إعداد الحسابات المجمعة في ظل النظام المحاسبي المالي يسمح للمحلل المالي بتحليل القوائم المالية للشركة الأم،و تقييم الوضعية المالية للشركة ككل،عوض تقييم كل وحدة من الوحدات التابعة للشركة على حدا.

19- هناك انعكاسات لتطبيق النظام المحاسبي المالي على حساب النسب المالية، بالنظر إلى التغير الحاصل في البنود التي تدخل في حساب تلك النسب، مثل الأموال الخاصة، المديونية و النتيجة الصافية.

التوصيات:

يرتبط نجاح عملية التحليل المالي بنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي،من خلال توفير الظروف اللازمة لذلك ،وبناء على هذا يمكن تقديم التوصيات الآتية:

-التكوين المتواصل للمهنيين ولأساتذة الجامعات.

-اتخاذ مجموعة من التدابير الميدانية تعطي أهمية للمحاسبة وتخرجها من النظرة الضريبية الإلزامية إلى النظرة الإعلامية(إعلام المستثمرين).

-اتخاذ مجموعة من التدابير أو تفعيل الموجودة منها حتى تكون هناك أسواق تحدد القيم المرجعية.

-تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تكوين إطاراتها ومحاسبيها،وذلك بإحداث مراكز جهوية تكوينية لتجميع الكفاءات والقدرات التكوينية في المجال المحاسبي.

-من المتوقع جدا في غياب المرجعيات التي ستحدد القيم سيتم اللجوء إلى الخبراء،وهنا لابد من تدخل مجلس المحاسبة لتحديد طبيعة واختصاص هؤلاء الخبراء،هل يؤخذون من الخبراء المعتمدين لدى المحاكم والمجالس القضائية أو خبراء سيعتمدون لاحقا.

أفاق البحث:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي ،إلا أن تطبيق هذا النظام و الذي يحتوي على جزء كبير من المعايير الدولية و ليس كلها، سيكون له انعكاسات ليس فقط على هذا الجانب و لكن على عدة مستويات مختلفة في المؤسسة أهمها مراقبة التسيير.

المراجع

1- الكتب

1-1- الكتب بالعربية

- أمين السيد أحمد لطفي ،**إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**،دار الثقافة ،الإسكندرية،2008.

- أمين السيد أحمد لطفي ،**نظرية المحاسبة،القياس و الافصاح عن الالتزامات وحقوق الملكية**،الدار الجامعية،الإبراهيمية،2007.

- أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2006.

- ثناء قباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- جمعة هوام ، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، IAS/IFRS**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.

- حسين القاضي ومأمون توفيق حمدان، **المحاسبة الدولية**، الدار العالمية الدولية، الأردن، 2000.

- حمزة محمود الزبيدي، **أساسيات الإدارة المالية** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق عمان ، الأردن، 2006.

- حنيفة بن ربيع ، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010.

- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان،2004.

- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر 2008.

- صلاح حواس ، **المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني**، دار هومة، الجزائر، 2006.

- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.

- طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، مصر 2006.

- عاشوركتوش ، **المحاسبة العامة، أصول ومبادئ**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

- عبد الرؤوف ربابعة، سامي حطاب، **التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية**، هيئة الأوراق المالية والسلع، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

- عبد الستار مصطفى الصياح، سعودجايد مشكور العامري، **الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية** ، الطبعة 3 دار وائل للنشر الأردن، 2007.

- عبد الله بوغابة، ترجمة: سميرة حازورلي، **المحاسبة العامة، مدخل عام** حسب **الدليل المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

- عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقي، أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **الإدارة المالية ،النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.

- فيصل جميل السعايدة، نظال عبد الله فريد، **الملخص الوجيز للإدارة و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2004.

- كمال الدين مصطفى الدهراوي ،**المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،2007.

- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح مطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر، والتوزيع والطباعة ، عمان، 2009.

- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،2005.

- محمد المبروك أبوزيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية** ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2009.

- محمد بوتين ، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991

- محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية** ، الطبعة الأولى دار وائل للنشر الأردن، 2003.

- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل، عمان، ط4، 2007.

- منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر ، عمان، 2008.

- ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، الجزء الأول ، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 2000.

- هيني قان جريو نينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير المالية الدولية، دليل التطبيق**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م،مصر،2006.

- وليد ناجي الجيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

- يوسف قريشي وإلياس بن ساسي، **التسيير المالي: دروس وتطبيقات**، الأردن، دار وائل، 2006.

1-2- الكتب بالفرنسية

- A. Boukhezzar & P.Conson**, La gestion Financière, adaptée au contexte Algérien**, OPU.Alger , 1987.

- Bertrand Reny, **Comment les normes IFRS peuvent elles révéler nos secrets économiques aux états unis**, école de guerre économique, groupe eslsca, 2008,France.

- Catherine MAILLET-VAUDRIER, Anne LE MANH, **les normes comptables internationales IAS/IFRS**, BERTIS édition, Alger,2006.

- Chantal buissart,M.Benkaci,**Analyse Financiere Conforme Au Scf**, Berti Edition ,Alger,2011.

- Christien et Mireille ZAMBOTTO, **Gestion financière**, paris, Dunod , 1999.

- DES ROBERT Jeans-François, François MECHIN, Hervé PUTEAUX, **Normes IFRS et PME**, Dunod, paris,2004.

- Elena Barbu. **Harmonisation comptable Internationale et Environnement comptable : d'influence A L'interaction**. Laboratoire Orléanais de gestion (EA26335), France, 2005.

- Eric DUMALANEDE, **comptabilité générale**, conforme au SCF et aux normes comptables internationales IAS/IFRS, BERTI édition, Alger, 2009.

- GREGORI HEEM, **lires les états financiers en IFRS**, édition d'organisation, paris, 2004.

- H. DEVASSE,M.PARRUITE, A.SADOU, **MANUEL DE Comptabilité, Conforme AU SCF ET AU NORMES IAS/IFRS**, BERTI édition, Alger, 2010.

- Jean- Yves Eglem ,Andre Philips, Christian Raulet, Christiane Raulet, **Analyse Comptable Et Financière**, 8 Edition, Dunod, Paris, 2000.

- KHAFRABI Med ZINE, **Techniques comptables**, 5ème édition, BERTI Edtion, Alger, 2002.

- Khemici Chiha, **Gestion Et Stratégie Financière**, Edition Houma, Alger, 2006.

- Lionel ESCAFFRE et Olivier RAMOND, **Analyse de l'impact des normes IFRS sur l'estimation du risque de défaillance Des groupes cotés** ; une étude exploratoire sur le marché français, France, 2008.

- Mohamed Zaatri, **comptabilité générale et analyse financière selon le SCF et les normes IAS/IFRS**,BERTI EDITION,ALGER,2009 .

- Pascal quiry, yann le fur, **Finance D'entreprise**, 7 édition, dalloz, paris, 2009.

- Pierre Conso, Farouk Hemici, **Gestion Financiere De L'entreprise**, 10 Edition, Dunod, Paris, 2002.

- RACHIDA BOURSALI, **LES NORMES COMPTABLES DU SCF**, ALOULFIA TALITA, ALGER, 2010.

-Beatrice Et Francis Grandguillot, **Analyse Financière**, 4 Edition, Gualino Edition, Paris,2006.

3- مذكرات و أطروحات

- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس التقييم** ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2002.

- عبد الكريم شناي ، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة باتنة،2009.

- عبد الناصر شحدة السيد أحمد،**الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة و جودة الأرباح و ذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك الأردنية و محللي الأوراق المالية في بورصة عمان**،رسالة ماجيستر في المحاسبة،كلية العلوم الإدارية و المالية ،جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2008.

- مداني بن بلغيث، **أهمية الإصلاح المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

- عبد القادر بكيحل ، **أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي** ،مذكرة ماجيستر في علوم التسيير ،تخصص مالية و محاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الشلف،2009.

4- المجلات،الملتقيات و التربصات:

4-1- بالعربية:

- عاشور كتوش،**المحاسبة العامة والمعايير الدولية المحاسبية والمعلومة المالية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، 2010.

- محمد عجيلة ، مصطفى بن نوى ، **شفافية النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الاقتصادية- مفاهيم وتصورات**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية ، جامعة سعد دحلب ،البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009.

- مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي**، مجلة الباحث، نصف شهرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2005.

- مراد ناصر ، **الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية ،جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2009.

4-2- بالفرنسية:

-Kassaci Amar **,L'analyse Financière Selon Le SCF ,** Formation Du Personnel De la BANQUE NATIONALE D'ALGERIE, DIRECTION REGIONALE D'EXPLOITATION,CHLEF, 2010 .

5-النصوص التشريعية و التنظيمية:

- القانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحددة لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 ، يتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996.

- أمر رقم 75-35 مؤرخ في 25 أفريل 1975 يتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

- قرار وزير المالية المؤرخ في 09 أكتوبر 1999، المتضمن توافق المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط الشركات القابضة.

الملحق رقم (01)

جدول تطابق المخطط الوطني المحاسبي و النظام المحاسبي المالي

المخطط الوطني للمحاسبة 1975		النظام المحاسبي المالي	
الصنف الأول: الأموال الخاصة			
100	مساهمات الدولة	101	رأس المال الصادر أو أموال الاستغلال
101	مساهمات الجماعات المحلية	101	رأس المال الصادر أو أموال الاستغلال
102	مساهمات المؤسسات العمومية	101	رأس المال الصادر أو أموال الاستغلال
103	مساهمات الشركات الخاصة	101	رأس المال الصادر أو أموال الاستغلال
104	مساهمات الأفراد	101	رأس المال الصادر أو أموال الاستغلال
110	أموال الاستغلال	101	رأس المال الصادر أو أموال الاستغلال
119	حساب المستغل	108	حساب المستغل
12	علاوات المساهمات	103	العلاوا المرتبطة برأس مال الشركة
130	الاحتياطات القانونية	106	الاحتياطات القانونية
131	الاحتياطا المنظمة	106	الاحتياطات القانونية
132	احتياطات القانون الأساسي	106	الاحتياطات القانونية
133	الاحتياطات التعاقدية	106	الاحتياطات القانونية
134	الاحتياطات الاختيارية	106	الاحتياطات القانونية
141	إعانات الاستثمار المسلّمة	131 132	إعانات التجهيز إعانات أخرى للاستثمار
147	إعانات مسجلة للنواتج الاستثنائية	131 132	إعانات التجهيز إعانات أخرى للاستثمار
150	فارق معفى من الضريبة	105	فارق إعادة التقييم
151	فارق خاضع للضريبة	105	فارق إعادة التقييم
17	حسابات الوحدات المتعددة	181	حسابات الارتباط بين المؤسسات
18	نتائج قيد التخصيص	11	الترحيل من جديد
/190 195	مؤونات الخسائر المحتملة	153 155 156 158	– المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة – المؤونات للضرائب – المؤونات لتجديد التثبيتات – المؤونات – الخصوم غير الجارية
198	مؤونات لمساهمات المستخدمين في أرباح المؤسسة	481	المؤونات – الخصوم الجارية

الصنف الثاني: الاستثمارات			
200	مصاريف متعلقة بعقد الشركة	62 64	– الخدمات الخارجية الأخرى – الضرائب والرسوم والمدفوعات
201	مصاريف القروض	169	علاوات تسديد السندات
202	مصاريف الاستثمار	2xx	حساب الاستثمار المعني
203	مصاريف التكوين المهني	1x 62 63	– الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي) – الخدمات الخارجية الأخرى – أعباء المستخدمين
204	مصاريف سير العمل السابق من اطلاق العمل	1x 6x	– الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي) – التكاليف بالطبيعة
205	مصاريف الدراسات والأبحاث	1x 6x 203	– الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي) – التكاليف بالطبيعة – مصاريف التنمية القابلة للتثبيت
208	مصاريف إستثنائية	1x 6X	– الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي) – التكاليف بالطبيعة
209	استهلاك المصاريف الإعدادية		يخصص لحساب 20 x الموافقين الموجودين إلى غاية 2009/12/31
210	المتجر	208	التثبيتات المعنوية الأخرى
212	حقوق الملكية الصناعية والتجارية	204 205	– برمجيات المعلوماتية و ما شابهها – الامتيازات والحقوق المماثلة والبراءات والرخص والعلامات
220	الأراضي	211	الأراضي
224	المقالع والمناجم	211	الأراضي
226	الأراضي الأخرى	211	الأراضي
240	المباني	213	البناءات
241	المنشآت الأساسية الهيكلية	213	البناءات
242	منشآت مركبة	215	المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية
243	معدات وأدوات	215	المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية
244	معدا النقل	218	التثبيتات العينية الأخرى
245	تجهيزات مكتب	218	التثبيتات العينية الأخرى
246	مواد تعبئة وتغليف قابلة للاسترجاع	218	التثبيتات العينية الأخرى
247	أثاث وتمديدات	212 218	– عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي – التثبيتات العينية الأخرى
250	مباني الشركة	213	البناءات
251	معدات	218	التثبيتات العينية الأخرى
252	أثاث وتجهيز مترلي	218	التثبيتات العينية الأخرى
257	تهييئات	218	التثبيتات العينية الأخرى

28	تجهيزات قيد التنفيذ	232 237	– التثبيتات العينية الجاري إنجازها – التثبيتات المعنوية الجاري إنجازها
29	استهلاك الاستثمارات	280 281	– اهتلاك التثبيتات المعنوية – اهتلاك التثبيتات العينية

الصنف الثالث: المخزونات			
30	البضائع	30	مخزونات البضائع
31	مواد ولوازم	31 321 322 326	– المواد الأولية و الوازم – المواد القابلة للاستهلاك – اللوازم القابلة للاستهلاك – التغليفات
33	منتجات نصف مصنعة	351	المنتجات الوسيطية
34	منتجات وأشغال قيد التنفيذ	331 335 341 345	– المنتجات الجاري إنجازها – الأشغال الجاري إنجازها – الدراسات الجاري إنجازها – الخدمات الجاري إنجازها
35	منتجات منجزة	355	المنتجات المصنعة
36	فضلات ومهملات	358	المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة(النفايات،السقطات)
37	المخزونات الموجودة في الخارج	37	المخزونات في الخارج (التي هي في الطريق، في المستودع أو في الايداع)
38	المشتريات	38	المشتريات المخزنة
39	مؤونات نقص المخزونات	390 391 392 393 394 395 397	– خسائر القيمة عن مخزونات البضائع –خسائر القيمة عن المواد الأولية والتوريدات – خسائر القيمة عن التموينات الأخرى – خسائر القيمة عن إنتاج السلع الجاري إنجازها – خسائر القيمة عن إنتاج الخدمات الجاري إنجازها – خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات – خسائر القيمة عن المخزونات الخارجية

الصنف الرابع: حسابات دائنة			
40	حسابات الخصوم المدينة		يصنف حسب وظيفة الحسابات المدينة الأصلية
421	سندات المساهمة (مؤسسات عمومية وشركات مختلطة وخاصة وأخرى)	261 262 265	– سندات الفروع المنتسبة – سندات المساهمة الأخرى – سندات المساهمة المقوّمة بواسطة المعادلة (المؤسسات المشاركة)
422	سندات	272 501 503 506 508	– السندات التي تمثل حق دين الدائن (السندات والقسائم) – الحصص في المؤسسات المرتبطة – الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية – السندات، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق قصيرة الأجل – قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة
423	سندات التوظيف	503 508	– الأسهم أو السندات المخولة حقا في الملكية – قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة
424	قروض	274 276	– القروض و الحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار – التمويل – الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة
425	سلف وتسبيقات على الاستثمارات	409	الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب الواجب الحصول عليها، الحسابات الدائنة الأخرى
426	كفالات مدفوعة	275	الودائع والكفالات المدفوعة
429	ديون أخرى للاستثمارات	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
430	سلف للموردين	409	الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب الواجب الحصول عليها، الحسابات الدائنة الأخرى
435	إيداعات مدفوعة	409	الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب الواجب الحصول عليها، الحسابات الدائنة الأخرى
438	تخفيضات منتظرة	409	الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب الواجب الحصول عليها، الحسابات الدائنة الأخرى
440	شركاء (المساهمات)	456	شركاء العمليات على رأس المال
448	ديون على الشركات الحليفة	266 267 268	– الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع – الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات خ م – الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة
456	ضرائب على دخل القيم المنقولة	442	الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى
457	رسوم قابلة للاسترجاع والاقتطاعات	442	الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى
462	سلفات على الخدمات	409	الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب

			الواجب الحصول عليها، الحسابات الدائنة الأخرى
463	سلفات المستخدمين	425	المستخدمون– التسبيقات والمدفوعات على الحساب الممنوحة
464	سلفات على الضرائب والرسوم	444 445	– الدولة– الضرائب على النتائج – الدولة– الرسوم على رقم الأعمال
465	سلفات على الضرائب المالية	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
466	سلفات على المصاريف المختلفة	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
468	مصاريف محسوبة سلفا (أكثر من عام)	138	منتوجات أخرى وأعباء مؤجلة
468	مصاريف محسوبة سلفا (أقل من عام)	486	الأعباء المعاينة مسبقا
469	نفقات في انتظار التخصيص	47	الحسابات الانتقالية أو الانتظارية
470	الزبائن	411 416 419	– الزبائن – الزبائن المشكوك فيهم – الزبائن الدائنون– التسبيقات المطلوب منحها والموجودات الأخرى الواجب إعدادها
471	الزبائن – اقتطاعات الضمان	411	الزبائن، أو إنشاء حساب فرعي : 412
478	فواتير للتحرير	417 418	– الحسابات الدائنة عن أشغال أو خدمات جاري إنجازها – الزبائن – المنتجات التي لم تعد فواترها بعد
479	أوراق تجارية للتحصيل	413	الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها
480	أموال مدفوعة عند الموثق		توقع حساب فرعي 516
483	حسابات لدى الخزينة	515	الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية
484	حسابات لدى المؤسسة	517	الهيئات المالية الأخرى
485	حسابات مصرفية	512	بنوك الحسابات الجارية
486	حسابات بريدية	515	الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية
487	الصندوق	53	الصندوق
488	استغلالات مباشرة واعتمادات	54	وكالات التسبيقات والاعتمادات
489	تحويلات من حساب إلى آخر	581	تحويلات الأموال
49	مؤونات نقص الحسابات الدائنة	296 297 298 491 495 496 591 594	– خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات – خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة – خسائر القيمة عن الأصول المالية الأخرى المثبتة – خسائر القيمة عن حسابات الزبائن – خسائر القيمة عن حسابات المجمع والشركاء – خسائر القيمة عن حسابات مدينين مختلفين – خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك والمؤسسات المالية – خسائر القيمة عن الوكالات المالية للتسبيقات والاعتمادات

الصنف الخامس: الديون			
50	حسابات الأصول الدائنة		يصنف حسب رصيد الحسابات الدائنة الأصلية
520	قروض مسددة	162 163	– الاقتراضات السندية القابلة للتحويل – الاقتراضات السندية الأخرى
521	قروض مصرفية	164	الاقتراضات لدى مؤسسات القرض
522	اعتمادات الاستثمار	404	موردو التثبيتات
523	قروض أخرى	168 171 172 173 178	– اقتراضات أخرى وديون مماثلة – اليون المرتبطة بمساهمات المجمع – الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع – الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة – الديون الأخرى المرتبطة بمساهمات
524	موردون حجز الضمان	404	موردو التثبيتات
525	كفالات مقبوضة	165	الودائع والكفالات المقبوضة
526	إيداعات للتسديد	419	الزبائن الدائنون– التسبيقات المستلمة المطلوب منحها والموجودات الأخرى الواجب إعدادها
529	ديون أخرى للاستثمار	168	اقتراضات أخرى وديون مماثلة
530	موردون	401	موردو المخزونات والخدمات
538	فواتير للاستلام	408	موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها
540	مكافآة نسبية للدفع	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
543	ضرائب على الرواتب والأجور	447	الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة
545	أقساط الشركة المقتطعة	431 438	– الضمان الاجتماعي – الهيئات الاجتماعية– الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها
546	معارضون في سداد الأجور	427	المستخدمون– الاعتراضات على الأجور
547	رسوم مستحقة على المبيعات	445	الدولة– الرسوم على رقم الأعمال
551	مساهمات للتسديد	456	الشركاء– العمليات على رأس المال
555	حسابات جارية للشركاء	455	الشركاء– الحسابات الجارية
556	قسائم وحصص أرباح للدفع	457	الشركاء– الحصص الواجب دفعها
558	ديون للشركاء حليفة	451	عمليات المجمع
562	دائنو الخدمات	401 467	– موردو المخزونات والخدمات – الحسابات الأخرى الدائنة و المدينة
563	مستخدمين	421 426 428	– المستخدمون– الأجور المستحقة – المستخدمون– الودائع المستلمة – المستخدمون– الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها
564	ضرائب الاستغلال الواجبة الأداء	444 447	– الدولة — الضرائب على النتائج – الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة

565	دائنو المصاريف المالية	518	الفوائد المنتظرة
566	دائنو المصاريف المختلفة	443 446 448 467	– العمليات الخاصة مع الدولة والجماعات العمومية – الهيئات الدولية – الدولة — الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها(خارج الضرائب) – الحسابات الأخرى الدائنة والمدينة
568	الهيئات الاجتماعية	431 432 438	– الضمان الاجتماعي – الهيئات الاجتماعية الأخرى – الهيئات الاجتماعية– الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها
570	تسبيقات وسلفات مقبوضة من الزبائن	419	الزبائن الدائنون– التسبيقات المستلمة المطلوب منحها والموجودات الأخرى الواجب إعدادها
577	تخفيضات معدة للمنح	419	الزبائن الدائنون– التسبيقات المستلمة المطلوب منحها والموجودات الأخرى الواجب إعدادها
478	منتوجات دائنة في الحساب سابقا (أكثر من عام)	138	منتوجات أخرى وأعباء مؤجلة
578	منتوجات دائنة في الحساب مسلقا(أقل من عام)	487	المنتوجات المعاينة مسبقا
579	مدخولات في انتظار التخصيص	47	الحسابات الانتقالية والانتظارية
583	سندات للدفع واجبة الأداء	403 405	– موردو السندات الواجب دفعها – موردو تثبيتات السندات المطلوب دفعها
588	سلفات مصرفية	519	المساهمات البنكية الجارية

الصنف السادس: التكاليف			
60	بضائع مستهلكة	600	مشتريات البضائع المباعة
61	مواد ولوازم مستهلكة	601 602 605 607 608 609	– المواد الأولية – التموينات الأخرى – مشتريات والتجهيزات والأشغال – المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات – مصاريف الشراء التابعة – التخفيضات، التنزيلات والحسومات المتحصل عليها على المشتريات
620	النقل	624	نقل السلع والنقل الجماعي للمستخدمين
621	إيجارات وتكاليف إيجارية	613 614	– الإيجارات – الأعباء الإيجارية وأعباء الملكية المشتركة
622	صيانة وإصلاحات	615	الصيانة والتصليحات والرعاية
624	وثائق	618	التوثيق والمستجدات
625	أجور للغير	604 611	– مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة

		617 621 622 651	– التقاول العام – الدراسات والأبحاث – العاملون الخارجيون عن المؤسسة – أجور الوسطاء والأتعاب – الأتاوى المترتبة على الامتيازات والبراءات والرخص وبرامج المعلوماتية والحقوق والقيم المماثلة
626	الإشهار	623	الإشهار والنشر والعلاقات العمومية
627	انتقالات واستقبالات	625	التنقلات والمهمات والاستقبالات
628	بريد ومواصلات سلكية واللاسلكية	626	مصاريف البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
630	أجور المستخدمين	631	أجور المستخدمين
631	أجور الشركاء	631	أجور المستخدمين
632	تعويضات وأداءات مباشرة	638	أعباء المستخدمين الأخرى
633	المساهمات في الأرباح	632	مساهمات المستأجرين في الأرباح (حساب فرعي مخصص للفتح)
634	مساهمات في النشاطات الاجتماعية	637	الأعباء الاجتماعية الأخرى
635	اشتراكات اجتماعية	635 636	– الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية – الأعباء الاجتماعية للمستغل الفردي
641	رسوم على النشاط المهني	642	الضرائب والرسوم غير المسترجعة عن رقم الأعمال
643	ضرائب غير مباشرة	645	الضرائب والرسومالأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)
644	رسوم خاصة	645	الضرائب والرسومالأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)
646	أداءات التسجيل	645	الضرائب والرسومالأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)
647	رسوم جمركية	645	الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)
648	أداءات وضرائب ورسوم أخرى	641 645	– الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة عن الأجور –الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)
650	فوائد القروض	661	أعباء الفوائد
651	فوائد الحسابات الجارية والودائع الدائنة	661	أعباء الفوائد
653	فوائد مصرفية	661	أعباء الفوائد
654	خصومات ممنوحة	709	التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة
655	مصاريف البنك والتحصيل	627	الخدمات المصرفية وما شابهها
656	مصاريف شراء السندات	627	الخدمات المصرفية وما شابهها
657	عمولة منح القروض والكفالات والضمانات	627	الخدمات المصرفية وما شابهها
660	تأمينات	616	أقساط التأمينات
668	بدل الحضور	653	أتعاب الحضور
669	مصاريف أخرى مختلفة	628 656 657 658	– الاشتراكات والمستجدات – الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات – الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري

			– أعباء أخرى للتسيير الجاري
682	مخصصات الاهتلاك	681 685 686	– مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة للأصول غير الجارية – مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة للأصول الجارية – مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة للعناص المالية
685	مخصصات المؤونات	681 685	– مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة للأصول غير الجارية – مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة للأصول الجارية
690	إعانات ممنوحة	656	الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهيئات والتبرعات
694	ديون معدومة غير قابلة للتحصيل	654 664	– خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل – الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات

الصنف السابع: النواتج			
70	مبيعات بضائع	700	مبيعات بضائع
71	إنتاج مباع	701 702 703 704 708	– المبيعات من المنتوجات التامة الصنع – المبيعات من المنتوجات الوسيطية – المبيعات من المنتوجات المتبقية – مبيعات الأشغال – منتوجات الأنشطة الملحقة
72	إناج مخزون	723 724	– تغير المخزونات الجارية – تغير المخزونات من المنتجات
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	731 732	– الانتاج المثبت للأصول المعنوية – الانتاج المثبت للأصول العينية
74	أداءات مقدمة	705 706	– مبيعات الدراسات – تقديم الخدمات الأخرى
770	نواتج مالية	761 762 768	– منتوجات المساهمات – عائدات الأصول المالية – المنتوجات المالية الأخرى
779	نواتج أخرى مختلفة	751 753 755 757 758	– الأتاوات عن الامتيازات والبراءات والتراخيص والبرامج المعلوماتية والقيم المماثلة – أتعاب الحضور وأتعاب الإداريين أو المسير – قسط النتيجة عن العمليات التي تمت بصورة مشتركة

			– المنتوجات الاستثنائية عن عمليات التسيير – المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري
790	إعانات مستلمة	741 748 754	– إعانات التوازن – إعانات أخرى للاستغلال – أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة المالية
794	مدخولات الديون المعدومة	756	المدخولات عن الحسابات المهتلكة
889	ضرائب على الأرباح	695	الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج النشطة العادية

المصدر: تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.

الملحق رقم (2)

الانتقال من الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي إلى الميزانية المالية

1-الأصول:

مدين	الأصول الثابتة	دائن
- الأصول غير الجارية.	203-مصاريف التطوير المثبتة.	
- مخزون العمل.	29-خسائر القيمة عن التثبيتات.	
- إلغاء المخصصات غير المبررة(غير المستعملة).	15- المؤونات للأعباء –الخصوم غير الجارية .	

مدين	قيم الاستغلال	دائن
-المخزونات و الجاري انجازها.	-مخزون العمل.	
-إلغاء المخصصات غير المبررة.	39-خسائر قيمة المخزونات و الجاري اختزالها.	

مدين	القيم المحققة	دائن
-الديون الدائنة –الاستخدامات المماثلة(أقل من سنة) -إلغاء المخصصات غير المبررة.		491-خسائر القيمة عن حسابات الزبائن. 495-خسائر القيمة عن حسابات المجمع و عن الشركاء. 496-خسائر القيمة عن حسابات مدينين مختلفين. 498- خسائر القيمة عن حسابات أخرى للأطراف الأخرى. 481- الأرصدة-الخصوم الجارية. 486- الأعباء المعاينة سلفا.

مدين	القيم الجاهزة	دائن
-الموجودات و ما يماثلها (أقل من سنة). -إلغاء المخصصات غير المبررة.		591- خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك و المؤسسات المالية. 594- خسائر القيمة عن الوكالات المالية للتسبيقات و الاعتمادات.

2-الخصوم:

مدين	الأموال الخاصة	دائن
203-مصاريف التطوير المثبتة.		-الأموال الخاصة.
39-خسائر قيمة المخزونات و الجاري من تخزينها .		-إلغاء المخصصات غير المبررة ،مخفضة من الضرائب(IBS).
29-خسائر القيمة عن التثبيتات.		
491-خسائر القيمة عن حسابات الزبائن.		
495-خسائر القيمة عن حسابات المجمع وعن الشركاء.		
496-خسائر القيمة عن حسابات مدينين مختلفين.		
498- خسائر القيمة عن حسابات أخرى للأطراف الأخرى.		
481- الأرصدة-الخصوم الجارية.		
486- الأعباء المعاينة سلفا.		
15- المخصصات للأعباء –الخصوم غير الجارية .		
12-الأرباح الموزعة على المساهمين و العمال		
،ناقص الاحتياطات القانونية (إذا كانت الاحتياطات		
القانونية أقل من 10% من رأس المال الاجتماعي).		

دائن	الديون الطويلة و المتوسطة الأجل	مدين
-القروض التي أجل استحقاقها أقل من سنة.		- الخصوم غير الجارية (الديون التي أجل استحقاقها أكثر من سنة).

دائن	الديون القصيرة الأجل	مدين
		-الخصوم الجارية (الديون التي أجل استحقاقها أقل من سنة). -الضريبة على إلغاء المخصصات غير المبررة. - الأرباح الموزعة على المساهمين و العمال. - قروض أجل استحقاقها اقل من سنة.

المصدر: Kassaci Amar , Op-Cit